الحركة الدولية

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

22-23 حزيران /يونيو 2022، جنيف

المحضر الموجز

جدول المحتويات

أولا- افتتاح الاجتماع والمسائل الإجرائية ٤

البند 1 افتتاح اجتماع مجلس المندوبين..... ٤

البند 2 انتخاب رئيس مجلس المندوبين ونائبه وسائر أعضاء مكتبه..... ٤

البند 3 اعتماد جدول أعمال مجلس المندوبين (الوثيقة CD/22/3)..... ٤

البند 4 رحلة إلى مجلس المندوبين: عرض حصائل حلقات العمل الإلكترونية..... ٤

ثانيا- بنود مطروحة للنقاش ولاتخاذ قرار ٥

البند 5 إقرار ميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية..... ٥

البند 9 تعزيز العمل الاستباقي في الحركة: سبيلنا للمضي قدما..... ٧

البند 13 تنقيح القواعد الخاصة بوسام هنري دونان وجائزة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للسلم والإنسانية..... ٩

البند 14 وسام الحركة للروابط العائلية..... ٩

البند 10 نهج الحركة لضمان سلامة المرضى وجودة خدمات الرعاية الصحية وتحسينها..... ١٠

البند 6 الحروب في المدن..... ١١

البند 8 السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية: خطة العمل للفترة 2022-2027
(بما في ذلك التقرير المرحلي عن خطة العمل للفترة 2018-2021)..... ١٤

البند 12 مراجعة اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية من أجل تحسين التأثير الجماعي للحركة..... ١٧

البند 7 رسم استراتيجية للحركة بشأن الهجرة..... ٢٢

البند 15 تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بين جمعية ماجن دافيد آدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني..... ٢٨

البند 11 تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدما..... ٢٨

البند 16 صون البيانات الإنسانية..... ٢٩

لحظات تكريم ٣١

نداء من أجل احترام العمل الإنساني المحايد وغير المتحيز ٣٢

ثالثا المتابعة وعرض التقارير المرحلية ٣٢

البند 19 تقرير عن القرار 5 الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة 2019 "سياسة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية والاجتماعية..... ٣٣

البند 22 التقرير المرحلي الثاني عن القرار 2 الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة 2017 "مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة"..... ٣٣

البند 25 تقرير مرحلي عن القرار 3 الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة 2019 "منهاج الحركة الدولية لتعزيز الأسس النظامية والدستورية للجمعيات الوطنية وأطرها التكميلية"، من إعداد اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والمعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية..... ٣٤

Public

رابعا- اختتام أعمال مجلس المندوبين ٣٤
البند 28 مكان وتاريخ عقد الاجتماع المقبل لمجلس المندوبين..... ٣٤
حفل توزيع ميدالية هنري دونان، بما في ذلك تكريم الفائزين بوسام فلورانس نايتنغيل ٣٥
تقارير حلقات العمل ٤٢
حلقة العمل 1: تدابير مكافحة الإرهاب ونُظم الجزاءات وأثرها على العمل الإنساني ٤٢
حلقة العمل 2: نحو موقف للحركة من منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل ٤٤
حلقة العمل 3: المركز الافتراضي لجمع التبرعات 2.0 – التزام بتحقيق النمو ٤٧
حلقة العمل 4: ما هو المطلوب لجعل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ٥١
حلقة العمل 5: الحماية في الحركة ٥٣
حلقة العمل 6: تعزيز الأنشطة المحلية: الاستثمار من أجل تعزيز استدامة الجمعيات الوطنية وقوتها ٥٥
حلقة عمل 7: نهج الحركة إزاء التعليم ٥٧
حلقة العمل 8: تعزيز النزاهة داخل الحركة ٦١
حلقة العمل 9: الاستثمار والتركيز في الاتصالات: تلافي المخاطر، وتحقيق عوائد كبيرة ٦٤

Public

يوم الأربعاء الموافق 22 حزيران/يونيو 2022

الجلسة العامة الأولى

الساعة 9:15

أولا- افتتاح الاجتماع والمسائل الإجرائية

البند 1 افتتاح اجتماع مجلس المندوبين

السيد Babé (رئيسة اللجنة الدائمة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر) ذكَّرت بأن هذا الاجتماع كان من المزمع عقده أصلا في كانون الأول/ديسمبر 2021 في الجمهورية الدومينيكية، إلا أنه ألغي بسبب جائحة كوفيد-19. وقالت إن العالم يمر بحقبة من البلبلة بسبب الكوارث بشتى أنواعها والنزاعات. وبالتالي يلزم أن تحافظ الحركة على الأمل والوحدة في العمل، وأن تحقق مقاصدها، كي تلبي الاحتياجات الإنسانية المتزايدة بفعالية ونجاعة. وصرحت بأن الثقة والتضامن داخل الحركة، فضلا عن حيادها، أمور حاسمة في التصدي للتهديدات الجديدة التي تواجه العمل الإنساني. وأضافت قائلة إن الدبلوماسية الإنسانية صارت أيضا تكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى، وإن مجلس المندوبين سيركز في دورة عام 2022 على التزام الحركة وأداء مهامها، وسيتيح المشاركة عبر الإنترنت لأول مرة. وأكدت القرار الذي اعتمدته اللجنة الدائمة بتأجيل المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2024، الأمر الذي سيؤثر في موعد انعقاد الدورة المقبلة للجمعية العامة ومجلس المندوبين. وصرحت بأن من الأهمية بمكان العمل مع الدول الأعضاء قبل انعقاد المؤتمر الرابع والثلاثين بكثير، واختيار المواضيع اللازم مناقشتها بعناية.

البند 2 انتخاب رئيس مجلس المندوبين ونائبه وسائر أعضاء مكتبه

السيد Peter Maurer (رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر) انتخب رئيسا لمجلس المندوبين، **والسيدة BRIGITTA GADIENT** (نائبة رئيس الصليب الأحمر السويسري) انتخبت نائبة لرئيس مجلس المندوبين، **والسيدة KATE HALFF** (اللجنة الدولية) **والسيدة RUDINA PEMA** (الاتحاد الدولي) انتخبتا أمينتين.

البند 3 اعتماد جدول أعمال مجلس المندوبين (*الوثيقة CD/22/3*)

السيد Maurer (رئيس مجلس المندوبين) قال إن الأجواء الجديدة التي لاحظها في الحركة تثبت أن سحرها لا يزال له أثره، وإن كان هذا السحر ترافقه توقعات. ولئن كان مجلس المندوبين عاجزا عن تلبية كل التوقعات، فيمكنه وضع الإطار اللازم لإتاحة المجال للتعاون والتآزر والتكامل بين مختلف مكونات الحركة، بغية ضمان تحقيق أثر أفضل في المستقبل. وصرح بأن المواضيع التي اختيرت لتدرج في جدول الأعمال وجيهة للغاية وتراعي الشواغل والتوقعات المعرب عنها في شتى أصقاع العالم.

واعتمد مشروع جدول الأعمال.

السيد Maurer أعلن أن هذه الدورة لمجلس المندوبين معقودة في نسق هجين يجمع بين الحضور شخصيا وحضور عدد محدود من الجمعيات الوطنية عن بُعد، وأكد أن ذلك نتيجة الأوضاع الاستثنائية الناجمة عن أزمة جائحة كوفيد-19 وعجز بعض الوفود عن السفر إلى جنيف. وأضاف أن عمليات اتخاذ القرار من شأنها أن تقتضي منا تكييف الإجراءات على الإنترنت، بسبب مشاركة بعض الوفود عن بُعد.

البند 4 رحلة إلى مجلس المندوبين: عرض حصائل حلقات العمل الإلكترونية

السيد Maurer قال إن برنامجا من تسع حلقات عمل نظم عبر الإنترنت خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو في "رحلة إلى مجلس المندوبين" قبل افتتاح أعمال دورة المجلس وانعقاد الجلسة العامة بالحضور الشخصي. وأضاف قائلا إن الغرض من هذا البرنامج هو تكملة جدول أعمال مجلس المندوبين بمناقشات استكشافية غير رسمية حول مواضيع إنسانية مهمة ومعاصرة. وأتاحت حلقات العمل المذكورة الفرصة لإقامة حوار بين مكونات الحركة، وبينت النُهج الناجحة التي اتبعتها لمعالجة القضايا الإنسانية والتعلم من بعضها البعض وإلهام بعضها البعض. وأُعد مقطع فيديو قصير يعرض بإيجاز حصائل حلقات عمل مجلس المندوبين التي نظمت عبر الإنترنت.

Public

وعُرض مقطع فيديو يلخص حصائل حلقات العمل التي عقدها مجلس المندوبين عبر الإنترنت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2022.

ثانيا- بنود مطروحة للنقاش ولاتخاذ قرار

السيد Maurer صرح على إثر إعلان رئيسة اللجنة الدائمة تأجيل مجلس المندوبين حتى عام 2024، بأن كل القرارات التي عرضت على المجلس وذُكرت في نصها عبارة "اجتماع مجلس المندوبين في عام 2023" ستصوب بالتالي، ومن ثم ستغير عبارة اجتماع مجلس المندوبين في عام 2023 إلى "اجتماع مجلس المندوبين في عام 2024".

البند 5 إقرار ميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية *(الوثيقة CD/22/5DR)*

السيدة Niyaz (النائبة الأولى لرئيس الهلال الأحمر الملديفي، وعضو اللجنة الاستشارية لميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية) قالت إن الحركة تضطلع بدور مهم في الجهود الجماعية المبذولة في إطار ميثاق المناخ. وصرحت بأن وجودها في المجتمعات المحلية في شتى ربوع العالم يعني أنها تشهد في كل يوم العواقب الإنسانية لحالة الطوارئ المناخية وانهيار النظم الإيكولوجية. وقالت إن الوقوف بأيد مكتوفة ليس خيارا متاحا، لذا فإن مشروعات القرارات المعروضة تشكل إنجازا حاسما في مساعي الحركة للتخفيف من معاناة البشر. واستدركت قائلة إن توقيع الميثاق ليس إلا خطوة أولى فيجب تحويل الالتزامات التي قطعت فيه إلى عمل على أرض الواقع، ويجب على عناصر الحركة أن تعجل بجهودها وهي تواصل العمل عبر الحركة وخارجها، وأن تدعم بعضها البعض وتتعلم من بعضها البعض.

السيد Carbonnier (نائب رئيس اللجنة الدولية) قال إن هذا الزخم الإيجابي الذي اكتسبه الميثاق في سنة واحدة فقط أمر مشجع. وصرح بأن اللجنة الدولية عملت مع الاتحاد الدولي والمجلس الدولي للوكالات التطوعية (ICVA) من أجل ضمان حصول المنظمات الموقعة على الدعم الملائم من أجل تنفيذ الميثاق. كما أنها التزمت التزاما صارما بمراعاة المخاطر المناخية في كل برامجها. وأضاف قائلا إن اللجنة الدولية تعهدت بتقليص انبعاثاتها من غازات الدفيئة إلى النصف وإنها تعمل على تعزيز وتدعيم أحكام القانون الدولي الإنساني التي تحمي البيئة. وصرح بأنها تشارك أيضا في مناقشات قانونية وسياسية لدعم العمل المناخي لفائدة المتضررين من آثار مزيج من النزاعات والتدهور المناخي والبيئي. وراح يقول إن إقرار الميثاق في مجلس المندوبين سيؤكد من جديد التزام الحركة الجماعي بحشد الجهود لمواجهة المخاطر المناخية والبيئية المتصاعدة.

السيد Chapagain (الأمين العام للاتحاد الدولي) قال إن الحاجة إلى التحول الجذري ملحة، بما في ذلك في النظام الإنساني، للحيلولة دون وقوع المزيد من الوفيات وتزايد المعاناة من جراء تغير المناخ، ويجب أن تنفذ الإجراءات المتعلقة بالتخفيف وتلك المتعلقة بالتكيف جنبا إلى جنب. وصرح بأن الاتحاد الدولي يؤيد مشروع القرار تأييدا تاما، ويوافق على الطموحات المحددة في الميثاق، ودعا كل الجمعيات الوطنية إلى توقيع الميثاق ووضع غايات وخطط لتنفيذه. وأضاف قائلا إن الميثاق يتيح الفرصة للحركة كي تمسك بزمام القيادة وتبدي التزامها بمواجهة أكبر تحد إنساني في الآونة الأخيرة، وإن الاتحاد الدولي التزم بأن يروج للميثاق وتنفيذه، وبأن ينفذ من تلقاء نفسه أربع غايات محددة من غايات الأمانة. وراح يقول إن الاتحاد سيدعم الجمعيات الوطنية في تحويل الالتزامات المقطوعة في الميثاق إلى غايات محددة زمنيا وخطط تنفيذ لمواجهة أزمتي المناخ والبيئة، وإن الاتحاد سيدعم 100 جمعية وطنية على الأقل كي تصوغ في استراتيجياتها وخططها التشغيلية طموحات صريحة لمعالجة المخاطر المناخية والبيئية المتزايدة. وأردف قائلا إن الاتحاد سيقدم الدعم والمساعدة لتوسيع نطاق العمل المناخي في الشبكة برمتها، وسيراعي المخاطر المناخية والبيئية في كل برامجه وعملياته الإنسانية بحلول عام 2025، وإنه سيواصل تقليص انبعاثات غازات الدفيئة الصادرة عن أنشطة الأمانة.

السيدة Taomia (الأمينة العامة لجمعية الصليب الأحمر التوفالوي) تحدثت باسم 14 جمعية وطنية من منطقة المحيط الهادئ، فقالت إن فرص التكيف مع تغير المناخ في منطقتها تتوقف على الالتزام العالمي بالحد من الانبعاثات. وراحت تقول إن جهود المناصرة على الصعيدين الوطني والدولي يجب أن تتواصل لمساعدة منطقة المحيط الهادئ والدول الجزرية الأخرى الصغيرة النامية وأشد الدول ضعفا على حماية أنفسها من وقع تغير المناخ. وأضافت قائلة إن دعم الشبكة العالمية ضروري لضمان الحصول على المهارات والأدوات والموارد والتكنولوجيا والأموال والمعارف اللازمة لتنفيذ الإجراءات في الوقت المناسب بأكبر قدر ممكن من الفاعلية، وإن المساعدة ضرورية أيضا لدمج الميثاق في السياقات والاستراتيجيات المحلية، ولتوسيع نطاق العمل وزيادة القدرة على الإغاثة وكسر دوامات الأزمات وإيجاد حلول فعالة قائمة على الأدلة وتنفيذها. وعبرت عن ضرورة اتباع الأساليب والنهج التي يمكن أن تحول المعرفة بالمخاطر وأوجه الضعف إلى فرص وجيهة ومؤثرة وملائمة للسياقات. وقالت إن الحركة حري بها أن تدعم العمل المناخي العاجل وتؤثر فيه بطريقة منسقة وتعاونية، مع التركيز على معارف شعوب منطقة المحيط الهادئ.

Public

السيدة Thiery (مندوبة شابة للصليب الأحمر النمساوي) نادت بإشراك جيل الشباب في عمليات التفكير واتخاذ القرار الاستراتيجية بغية معالجة أزمات المناخ. ونادت بضرورة تحويل الوعي العام بأزمات المناخ إلى خطط عمل وكذلك بضرورة المناصرة لدى الحكومات. وأضافت قائلة إن الواجب يحتم على جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الاستفادة من صورتها الإيجابية ومصداقيتها وعلاقتها بالحكومات للمضي قدما بأنشطة المناصرة.

السيد Yang (وكيل الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر الصيني) قال إن الميثاق سيوجه الجمعيات الوطنية نحو زيادة الاهتمام بقضايا المناخ والبيئة، وإنه سيمكن الحركة أيضا من مراعاة هذه القضايا في مشاريعها الإنسانية بغية تقديم مساعدة تقوم على العلوم وتستشرف المستقبل على نحو أكبر لمساعدة المستفيدين حقا على تحقيق التنمية المستدامة.

السيد Aslani (مدير جمعية الهلال الأحمر لجمهورية إيران الإسلامية) رحب بميثاق المناخ والبيئة وتعهد باتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذه بفعالية. وشدد أيضا على أهمية مواجهة العواقب الفظيعة لتغير المناخ على الناس والبلدان، ولا سيما على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك أهمية مواجهة الأزمة الإنسانية الخطيرة التي وقعت في السنوات الأخيرة من جراء الفيضانات والجفاف والعواصف الرملية والأتربة والتي أثرت سلبا في حياة الملايين في شتى أرجاء العالم مفاقمة أزمتي الجوع والصحة.

الدكتورة Carvajal de Álvarez (الرئيسة الوطنية للصليب الأحمر الكولومبي) قالت إن من الضروري تعزيز أواصر التعاون والتمويل مع سائر مكونات الحركة والشركاء الخارجيين للنهوض بخطط العمل المحلية بغية تنفيذ مبادرات التخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه. وأضافت قائلة إن من الضروري تقديم الدعم التقني والمالي لضمان الوفاء بالالتزامات المقطوعة في الميثاق.

السيد Solís González (الرئيس الوطني لجمعية الصليب الأحمر البنمي) قال إن أزمة المناخ تهدد بقاء البشرية برمتها، كما تهدد التنوع البيولوجي، وإن كل الجهات المعنية مسؤولة عن اتخاذ الإجراءات المناخية والبيئية.

السيد Al Razwan (القائم بأعمال رئيس العلاقات الدولية لجمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي) قال إن الوثائق من قبيل هذا الميثاق لا تكفي وحدها لمواجهة تغير المناخ أو لحماية البيئة. فيلزم إتباع القول بالفعل لتغيير الوضع الراهن وتحسينه.

الدكتورة Stoimenova (رئيسة أمانة الصليب الأحمر البلغاري) قالت إن الجمعيات الوطنية يلزمها، إضافة إلى توقيع الميثاق، تحديد أهداف لمراعاة البيئة وضمان إجراء التحولات اللازمة للحد من بصمتها وللاستثمار في الفروع والعمل المحلي. وحذرت قائلة إن الأشخاص والمنظمات بتلافي الاستثمار اليوم إنما يفاقمون عواقب تغير المناخ. وأيدت مشروع القرار.

السيد Senent (رئيس الصليب الأحمر الأسباني) قال إن على الحركة أن تستجيب بحسم لتغير المناخ، وإن الواجب يحتم على الجمعيات الوطنية اتخاذ موقف حيال حكوماتها وقطع التزامات واضحة في إطار الميثاق. وأعلن أن الصليب الأحمر الإسباني بدأ تنفيذ استراتيجية تركز على مواجهة آثار تغير المناخ وتمهد السبيل نحو اقتصاد محايد من حيث الانبعاثات ويركز على مجالات ثلاثة هي: حساب وتسجيل بصمتنا الكربونية باستخدام حاسبة بيداغوجية؛ وتقليص الانبعاثات بنسبة 45% حتى موعد أقصاه عام 2030، ولذا قدمت المشورة الشخصية بشأن الفعالية في استهلاك الطاقة في المنازل إلى أكثر من 800 8 أسرة في عام 2021؛ والتعويض عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لتحقق الحياد المناخي في موعد أقصاه عام 2050. وأضاف قائلا إن أنشطة التحريج قد نفذت، وإن هذه الاستراتيجية حققت النجاح بفضل مشاركة عدد ضخم من المتطوعين المدربين جيدا والمواطنين والكيانات العامة والخاصة.

السيدة Abu Goush (مستشارة رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني) قالت إن الالتزامات السبعة المقطوعة في الميثاق عامة للغاية وينبغي للحركة أن توليها الأولوية استنادا إلى ولايتها وما يتوفر لها من القدرات والموارد، تماشيا مع التحدي العالمي الخاص بتغير المناخ المذكور في *استراتيجية العقد 2030*. وأضافت قائلة إن الالتزامات المقطوعة في الميثاق ينبغي أن تتوافق مع التعهدات وخطة العمل والإطار الزمني.

السيد Sillah (رئيس جمعية الصليب الأحمر الغامبي) قال إن أنشطة مكافحة تغير المناخ يجب أن تركز على إدارة الاستدامة البيئية والطاقة المتجددة والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتنفيذ برامج الأسر المعيشية على الفور لمساعدة المجتمعات المحلية المتضررة. وأضاف قائلا إن الشراكات الحقيقية فقط هي التي من شأنها أن تتيح التكيف مع تهديد تغير المناخ والتخفيف من أي عواقب سلبية أخرى.

السيد Maiga (الأمين العام للصليب الأحمر المالي) قال إن مالي أضحت واحدة من أشد البلدان ضعفا من حيث حماية البيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ، على الرغم من الالتزامات التي قطعتها الجمعية الوطنية، ويعزى ذلك إلى مزيج من الأسباب هي تغير المناخ واحتلال الجماعات المسلحة لبعض المناطق والعقوبات الدولية. وبالتالي طلب من كل الشركاء دعم الصليب الأحمر المالي لتمكينه من أداء دوره في حماية بيئة البلد.

Public

واعتمد مشروع القرار المعنون "إقرار ميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية" والوارد في الوثيقة CD/22/5DR. (القرار 1، CD/22/R1)

البند 9 تعزيز العمل الاستباقي في الحركة: سبيلنا للمضي قدما *(الوثيقتان CD/22/9 وCD/22/9DR)*

عُرض مقطع فيديو لتقديم العمل الاستباقي.

الدكتور Schön (نائب رئيس الصليب الأحمر الألماني) قال إن الغرض من مشروع القرار هو توسيع نطاق العمل الاستباقي بتطبيقه على مزيد من السياقات القطرية، انطلاقا من المخاطر المرئية المباشرة المتصلة بالمناخ وانتهاءً بالآثار الأقل إلحاحا ووضوحا، وتحسين تقييم واستباق المخاطر التراكمية في حالة الأخطار المُركبة، وتعزيز كلمة الحركة بوصفها جهة فاعلة في مجال العمل الاستباقي العالمي عن طريق تحسين التنسيق. وفي ضوء تزايد عدد النُهج الاستباقية التي باتت تكتسب زخما، برزت حاجة ملحة إلى تحسين تنسيق نُهج الحركة وأنشطتها لضمان اتساقها وزيادة أثرها إلى أقصى حد.

السيدة Kakabadse (رئيسة مجلس إدارة مركز المناخ) قالت إن الشبكة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تتمتع بتاريخ حافل في مجال الإنذار المبكر، غير أن عليها أن تعزز هذا العمل، ولا سيما في ضوء آثار تغير المناخ، وظهور مخاطر مركبة جديدة، وتحول الأمراض. ورأت أن القرار من شأنه أن يعزز تركيز الحركة ويتيح التصدي للمخاطر المتزايدة بفضل التعاون.

وعُرض مقطع فيديو عن الإجراءات الاستباقية، بمساهمة من عدة بلدان.

السيد Villarroel (نائب رئيس الاتحاد الدولي) قال إنه لا يمكن التذرع بعد الآن بعدم وجود سابقة فيما يتعلق بتغير المناخ، لتبرير عدم التأهب. ولم يعد من المقبول أيضا مواصلة تطبيق نهج يقتصر على التدخل بعد وقوع الأحداث. ولذا، رأى أنه يلزم التحول على وجه السرعة من عمليات التدخل بعد وقوع الأحداث إلى اتخاذ إجراءات استباقية قبل حدوث الكوارث والأزمات. وقال إن مشروع القرار يمثل فرصة مناسبة التوقيت للجمعيات الوطنية كي تصبح الشريك المفضل في مجال توسيع نطاق تدابير العمل الاستباقي. ورأى أنه ينبغي استكشاف الخيارات لتحسين رصد المخاطر والتنبؤ بها، بالتعاون مع خدمات الأرصاد الجوية الهيدرولوجية، لضمان التأهب الكافي للمخاطر الحالية والمستقبلية. وشجع على استخدام المبادرات والمنصات الحالية. وقال إن الاتحاد الدولي ملتزم بضمان حصول الجمعيات الوطنية على 25 في المائة من المخصصات الممنوحة من خلال صندوق الطوارئ للاستجابة لحالات الكوارث قبل وقوع الكوارث والأزمات. وينبغي للجمعيات الوطنية أن تستفيد من عنصر العمل القائم على التنبؤات في إطار صندوق الطوارئ. للاستجابة لحالات الكوارث للحصول على دعم مالي إضافي من الحكومات والقطاع الخاص وسائر الشركاء.

السيدة Nordov (الأمينة العامة لجمعية الصليب الأحمر المنغولي) قالت إنه يلزم مضاعفة الجهود الجماعية حول العمل الاستباقي. فعلى الرغم من وضع آليات تمويل إضافية لتنفيذ الإجراءات المبكرة، يقل التمويل الإنساني المخصص حاليا للعمل الاستباقي عن واحد في المائة. ولذا، فإن من الأهمية بمكان زيادة هذا التمويل وضمان وصوله إلى المجتمعات المحلية حيث تشتد الحاجة إليه.

السيد El Haddad (مدير الشؤون القانونية في الصليب الأحمر اللبناني) قال إن مشروع القرار ينبغي أن يشير إلى أن العمل الاستباقي في ميادين متعددة يمثل أحد نقاط قوة الحركة، مبيّنا أن العديد من فقرات الديباجة في مشروع القرار تشير إلى تغير المناخ. ولكن مصطلح "العمل الاستباقي" يغطي مجالا أوسع من ذلك بكثير، وينبغي من ثم أن يشمل كل أزمة أو كارثة. وأضاف أنه يرحب بإدراج فقرة عن جائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بالاكتظاظ في الأماكن التي تضم أعدادا كبيرة من النازحين وملتمسي اللجوء. وبالنظر إلى الحاجة إلى حماية البيئة من التلوث الطويل الأجل وأهمية العمل الاستباقي في حالات الأزمات الاقتصادية والصحية والاجتماعية، ينبغي أن تكون العديد من الحكومات الوطنية قادرة على التخطيط لمثل هذه الأحداث عبر التأهب والاستجابة.

السيدة Beumer (رئيسة لجنة الشباب في الصليب الأحمر الهولندي) قالت إن توسيع نطاق العمل الاستباقي يقتضي إقامة شراكات داخل الحركة وخارجها. ويمكن للخدمات الرقمية أن تساعد على تحسين التأهب للكوارث والعمل الاستباقي. وذكرت أنه ينبغي للحركة أن تضاعف قدراتها ومناصرتها وخبراتها في مجال الخدمات الرقمية، لتحسين التأهب للكوارث والعمل الاستباقي. وينبغي لها أيضا أن تزيد من مشاركتها في التعلم والابتكار المشتركين. ومن الضروري إشراك المجتمعات المحلية الأكثر تضررا في المناقشات المتعلقة بالعمل الاستباقي. وينبغي ألا تحل الاستثمارات في العمل الاستباقي محل الجهود الرامية إلى توفير إغاثة أكثر فعالية في حالات الطوارئ، وضمان مراعاة المخاطر عند إعادة الإعمار، واعتماد نُهج وقائية هيكلية أطول أجلا.

السيدة Mäntysaari (نائبة رئيسة لجنة الشباب في الصليب الأحمر الفنلندي) سلطت الضوء على أهمية الوصول إلى جميع الناس دون تمييز، وتطبيق نهج الحماية والمساواة بين الجنسين والاحتواء والمشاركة المجتمعية والمساءلة. وقالت إن من الضروري أيضا تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية كي تتمكن من زيادة إجراءاتها. وأضافت أن التأهب للكوارث والاستعداد للاستجابة الفعالة يجب أن يشكلا جزءا من العمل الاستباقي الذي يرمي إلى بناء القدرات والقدرة على

Public

الصمود على المدى البعيد. كما يجب تحسين تنسيق الجوانب الإنمائية للعمل الاستباقي والمبكر. وقالت إن من الضروري زيادة أنشطة المناصرة والاستثمارات قبل وقوع الطوارئ لضمان إدماج العمل الاستباقي والمبكر في نظم وسياسات وخطط إدارة مخاطر الكوارث على جميع المستويات، والاعتراف بالدور المساعد للجمعيات الوطنية.

السيد Valastro (نائب رئيس الصليب الأحمر الإيطالي) دعا شركاء الحركة إلى العمل مع الشباب والقادة الشباب والاستثمار فيهم بوصفهم جهات فاعلة رئيسية في تعزيز العمل الاستباقي.

السيدة Epprecht (مديرة في اللجنة الدولية) قالت إن تجربة اللجنة الدولية في النزاعات التي طال أمدها بيّنت أنه إذا ما أريد إحداث تأثير حقيقي في الناس، وجب أن يكمّل العمل الاستباقي الأشكال الأطول أجلا من الإجراءات الوقائية التي تقلل من تعرض الناس للخطر. وشجعت على اتباع نهج شامل لمواجهة المخاطر يتضمن العمل الاستباقي، لمساعدة الناس على الاستعداد بسرعة لصدمة وشيكة. واستطردت قائلة إنه يلزم مواصلة بذل الجهود لضمان اشتمال التمويل الاستباقي على تقديم منح عاجلة وأنواع أخرى من الأدوات المالية، سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. ويهدف مشروع القرار إلى ضمان عدم إقصاء الأشخاص المتضررين من النزاعات والعنف من نظم العمل الاستباقي، ووضع آليات للعمل الاستباقي في سياق النزاعات بطريقة لا تعرّض الناس والمجتمعات المحلية لخطر أكبر.

السيدة Padmore (رئيسة مجلس إدارة الصليب الأحمر البريطاني) شددت على أهمية مشاركة الحركة في شراكة العمل المبكر المبني على معرفة المخاطر، قائلة إنه يلزم أيضا تفعيل الشراكات مع الدول على الصعيد الوطني. وأضافت أن من الضروري التأثير في طريقة إدراك المخاطر وتمكين الأشخاص والمجتمعات المحلية الأكثر عرضة للخطر من اتخاذ إجراءات في وقت مبكر. وبيّنت إمكانية التعاون مع القطاع المالي لتمويل مواجهة مخاطر الكوارث من أجل اتخاذ إجراءات استباقية، بما في ذلك من خلال تطوير منتج التأمين المقترح لصندوق الطوارئ للاستجابة لحالات الكوارث، للمساعدة على تنويع مصادر التمويل وضمان مصادر تمويل أكثر استدامة.

السيد Nguyen (نائب الرئيس والأمين العام للصليب الأحمر الفييتنامي) قال إن ضمان الاستعداد التشغيلي للعمل الاستباقي يقتضي تكريس الوقت والموارد اللازمة لبناء قدرة الجمعيات الوطنية على وضع محفزات وخطط عمل سليمة بالتعاون مع خدمات التنبؤ الوطنية والوكالات ذات الصلة. ويجب أن تكون الجمعيات الوطنية قادرة على تغيير أرصدتها وزيادة استفادتها من الآليات التي تسمح لها بتخصيص الموارد تحسبا للمخاطر الناشئة، عبر صندوق الطوارئ للاستجابة لحالات الكوارث وغيره من المصادر.

السيد Soares (رئيس جمعية الصليب الأحمر لتيمور - ليشتي)، تحدث باسم جمعيته الوطنية والصليب الأحمر الإندونيسي، فشدد على أهمية التعاون بين جميع مكونات الحركة والشركاء لزيادة العمل الاستباقي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود في المنطقة الحدودية بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي، التي كثيرا ما تُغفل فيها المجتمعات المحلية.

الدكتور Mohammed (الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر الكيني) شدد على الحاجة إلى استكشاف الروابط بين العلم والحد من الضعف. وقال إن المؤسسات التي تعمل على الحد من الضعف تحتاج إلى موارد كافية لدراسة الكيفية التي يمكن بها للمعارف العلمية المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والإيكولوجيا أن تحدث أثرا ملموسا. وأضاف أن على الحركة أن تؤدي دورا أكبر لتحسين استخدام التحليل، بما في ذلك التحليل التنبؤي، في تصميم استجابتها الإنسانية للنزاعات وتغير المناخ. ومن شأن استخدام البيانات، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالنزاعات والمناخ، أن يعزز القدرة على فهم أنماط الضعف وربما التنبؤ بأنماط النزاعات.

السيد Hakaye (رئيس الصليب الأحمر الناميبي بالنيابة) شدد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ وإيجاد البدائل. وقال إن وضع الميزانيات يجب أن يركز على معالجة القضايا الأكثر إلحاحا من أجل صون مستقبل جيل الشباب.

السيد Soilihi (رئيس الهلال الأحمر القمري) دعا سائر الجمعيات الوطنية إلى دعم جهود الوقاية من تغير المناخ في بلده، لمعالجة القضايا الخطيرة الناجمة عن ارتفاع منسوب مياه البحر وتغير الفصول.

السيد Chungu (الأمين العام للصليب الأحمر الزامبي) قال إنه من الضروري مواصلة ضمان توفير المساعدة التقنية والمالية في أعقاب الكوارث والأزمات. وقد أثبت تنفيذ جمعيته الوطنية للعمل الاستباقي في زامبيا، بالتعاون مع الحكومة، نجاحه بالفعل في الاستعداد للفيضانات والجفاف.

السيد Tevi (الأمين العام للصليب الأحمر الفانواتوي) تحدث باسم الجمعيات الوطنية الأربع عشرة في منطقة المحيط الهادئ، فقال إن تحقيق النجاح في الوصول إلى أشد الفئات ضعفا بالطرق الصحيحة وفي الوقت المناسب، يستلزم من منطقة المحيط الهادئ أن تتبع نهجا قائما على التعاون وتوفير الموارد على مستوى

Public

المجتمعات المحلية. وبيّن أن تدخلات شركاء الحركة المحدودة النطاق وغير المترابطة لا يمكن أن تكون فعالة. ولا بد من مراعاة التجارب اليومية لسكان منطقة المحيط الهادئ عند تنفيذ التمويل الشامل القائم على التنبؤات والعمل الاستباقي. وأضاف أن المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والحكومات المحلية تملك أفضل المعارف التقليدية الميدانية لتنظيم تدخلات فعالة. وبالتالي، يجب ربط فهم المخاطر المجتمعية المكتسب حتى الآن في المنطقة بإجراءات سياسية أفضل.

الدكتور Schön (نائب رئيس الصليب الأحمر الألماني) وافق على أن العمل الاستباقي يغطي العديد من المخاطر المختلفة وليس المخاطر المتعلقة بالطقس والمناخ فقط. ولكن، لما كانت الفقرة الخامسة من منطوق مشروع القرار تعكس هذه المخاطر المتنوعة، فلا يرى حاجة إلى تعديل النص.

واعتُمد مشروع القرار المعنون "تعزيز العمل الاستباقي في الحركة: سبيلنا للمضي قدما"، الوارد في الوثيقة CD/22/9DR. (القرار 2، CD/22/R2)

البند 13 تنقيح القواعد الخاصة بوسام هنري دونان وجائزة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للسلم والإنسانية *(الوثيقتان CD/22/13 وCD/22/13DR)*

السيدة Tu'itupou-Arnold (عضو اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر) قالت إن الاقتراح الداعي إلى تنقيح القواعد المذكورة جاء على إثر عملية تأمل وإصلاح أوسع نطاقا بدأت قبل ثلاث سنوات خلت حول جوائز الحركة التي تديرها اللجنة الدائمة. وقد بادرت اللجنة، في ضوء تطور الممارسات الخاصة بالجوائز، إلى توضيح عدد من المسائل المتعلقة بأهلية المرشحين وخصالهم المرغوبة. وقد استعرضت اللجنة ونقحت عملية تدقيق الترشيحات والبت فيها. وأضافت أن اللجنة قد بادرت أيضا إلى تعزيز الوعي بمبدأ العالمية في صنع القرار، وتعتقد أن من الضروري والمناسب مراعاة قضايا التنوع والاحتواء في عملية صنع القرار بشكل كامل. ومن الواضح، في رأيها، أنه ينبغي أن يتسق المرشحون والفائزون وعملية الانتقاء نفسها مع التزام الحركة بالتمسك بأعلى معايير النزاهة والأخلاق. وكانت اللجنة قد صاغت، في البداية، مبادئ توجيهية جديدة استجابة للمخاوف التي أثيرت خلال الدعوة الأخيرة لتقديم الترشيحات في أوائل عام 2021، لكنها ترى من المناسب الآن دمج المبادئ التوجيهية في القواعد. وقالت إن صياغة قواعد تهدف إلى تشجيع التنوع والاحتواء عند منح الجوائز أمر، وتطبيق هذه القاعد أمر آخر. لذا، يتعين على جميع مكونات الحركة أن تسعى إلى ضمان أن تراعي الجوائز تنوع الحركة على نحو أفضل، مع تحقيق توازن أفضل بين الجنسين والمناطق والأعمار والمناصب.

واعتُمد مشروع القرار المعنون "تنقيح القواعد الخاصة بوسام هنري دونان وجائزة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للسلم والإنسانية (الوثيقة CD/22/13DR). (القرار 3، CD/22/R3)

البند 14 وسام الحركة للروابط العائلية *(الوثيقتان CD/22/14 وCD/22/14DR)*

الدكتور Abdulrahim (عضو منصة القيادة المعنية بإعادة الروابط العائلية) قدم مشروع القرار الخاص بوسام الحركة للروابط العائلية، الذي يهدف إلى الإشادة بالمتطوعين والموظفين الذين يضطلعون بخدمات إعادة الروابط العائلية.

السيدة Wiegmann (نائبة المدير العام للجنة الدولية) قالت إن الوسام اعتراف طال انتظاره بالمتطوعين والموظفين الذين غالبا ما يقدمون خدماتهم في المناطق النائية من العالم في ظروف صعبة ويجلبون الأمل إلى الأسر المكروبة والتي فقدت أحباءها أو فُصلت عنهم. كما يعتزم الاعتراف بالمساهمات الكبيرة في تطوير خدمات فعالة ومستدامة لإعادة الروابط العائلية. وذكرت أن الوسام مستوحى من وسام فلورانس نايتنغيل الذي أنشئ منذ أكثر من 100 سنة مضت. وأضافت أن اللجنة الدولية مقتنعة بأن وسام الحركة للروابط العائلية سيساعد على تعزيز وزيادة بروز خدمات إعادة الروابط العائلية داخل الحركة وخارجها والاعتراف بها.

السيد Solís González (الرئيس الوطني لجمعية الصليب الأحمر البنمي) وصف بعض إجراءات إعادة الروابط العائلية التي نفذت في بلده وأعرب عن تأييده لاعتماد مشروع القرار.

السيدة Yepez Chacón (رئيسة الصليب الأحمر البوليفي) قالت إن خدمات إعادة الروابط العائلية تتطلب اتصالا بشريا وثيقا بالمستفيدين وهي تُقدم بتفان شديد. وغالبا ما تكون هذه الخدمات الأمل الأخير للأسر المنفصلة عن أحبائها. وقالت إن جمعيتها الوطنية تؤيد اعتماد مشروع القرار.

السيدة Ba (رئيسة جمعية الصليب الأحمر السنغالي) اقترحت أن تدعو الحركة الحكومات إلى تعديل التشريعات الوطنية بحيث تأخذ في الاعتبار الصعوبات القانونية والإدارية التي تواجهها عائلات الأشخاص المفقودين. وأعربت عن تأييدها لمشروع القرار.

Public

السيد González Godoy (المدير التنفيذي/الأمين العام للصليب الأحمر الشيلي) قال إن الاعتراف بمشاركة وجهود المتطوعين والموظفين المشاركين في توفير خدمات إعادة الروابط العائلية أمر أساسي، وإن جمعيته الوطنية توافق تماما على منح الوسام.

واعتمد مشروع القرار المعنون "وسام الحركة للروابط العائلية "، الوارد في الوثيقة CD/22/14DR. (القرار 4، CD/22/R4)

وعرض مقطع فيديو يدعو قادة الحركة إلى تقديم مرشحين للحصول على وسام الحركة للروابط العائلية.

البند 10 نهج الحركة لضمان سلامة المرضى وجودة خدمات الرعاية الصحية وتحسينها *(الوثيقتان CD/22/10 وCD/22/10DR)*

السيدة Gadient (نائبة رئيس مجلس المندوبين) قالت إن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية اتفقا على تعديل مشروع القرار بإزالة الإشارة إلى إطار سلامة المرضى وجودة الرعاية في الفقرة الثالثة من المنطوق، لأن الإطار لم يُعرض على الجمعيات الوطنية خلال الجمعية العامة للاتحاد الدولي لعام 2022 لاعتماده.

السيد Castellanos (وكيل الأمين العام للاتحاد الدولي) قال إن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية قد تشاورا في عامي 2019 و2020 مع الممارسين الصحيين والجمعيات الوطنية لتحديد النقاط الحرجة التي يتعين تعزيزها في جدول أعمال سلامة المرضى وجودة خدمات الرعاية. فقد أكدت النتائج الإحساس بالحاجة إلى ردم الفجوة بين معايير الرعاية السريرية المرجوة والجودة والإدارة الفعليتين على أرض الواقع. ولذا، رأى من الضروري وضع نهج ونظم مشتركة لمساعدة الموظفين على توفير رعاية مأمونة وذات جودة.

السيدة Kumpula (الأمينة العامة للصليب الأحمر الفنلندي) قالت إن من الضروري تبسيط الممارسات ومعالجة جودة الرعاية السريرية من خلال نهج يطبق في الحركة بأسرها ويرمي إلى تحقيق أهداف مشتركة، ويجعل من المرضى والمجتمعات المحلية محور الرعاية. ويدعو مشروع القرار إلى تعزيز الالتزام بمواجهة التحدي المتزايد المتمثل في توفير إمكانية الحصول على رعاية مأمونة وفعالة ذات جودة عالية وبأسعار معقولة للأشخاص المتضررين أو المعرضين للخطر بسبب النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ. وأضافت أن هذا النهج يرمي إلى تعزيز التماسك والتعاون داخل الحركة، والمساهمة في خطة العمل العالمية بشأن سلامة المرضى للفترة 2021-2030 الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والمواءمة معها، لضمان حصول جميع المرضى على رعاية مأمونة تصون كرامتهم.

السيدة Epprecht (مديرة في اللجنة الدولية) قالت إن كل مكون من مكونات الحركة يتبع حاليا نهجا مختلفا لتحديد جودة الرعاية الصحية وإدارتها، الأمر الذي يطرح تحديا كبيرا. وبيّنت أن بوسع الحركة، مجتمعة، أن تؤثر بشكل ملحوظ في ضمان عدم إغفال أحد. لذا، تؤيد اللجنة الدولية مشروع القرار بقوة.

السيد Schöpfer (رئيس الصليب الأحمر النمساوي) اقترح توسيع نطاق السياسة المشتركة للحركة بشأن سلامة المرضى وجودة الرعاية الصحية، وكذلك أخذ نظم الرعاية غير النظامية والمتنقلة في الاعتبار. وقال إنه يمكن أيضا زيادة التركيز على سلامة موظفي التمريض، مما يسهم أيضا بشكل غير مباشر في سلامة المرضى.

السيد Argymbayev (رئيس جمعية الهلال الأحمر لجمهورية كازاخستان) شدد على أن توفير خدمات الرعاية الصحية ينبغي أن يكون شاملا، مذكرا بأن إعلان ألما-آتا لعام 1978 كان أول نص دولي يعترف بأن لجميع الأفراد الحق في الرعاية الصحية، وبأن إعلان منظمة الصحة العالمية بشأن الرعاية الصحية الأولية اعتُمد في أستانا في عام 2018.

السيد Ali Soumaili (الأمين العام للهلال الأحمر القمري) سلط الضوء على أهمية استثمار الحركة في الصحة والمجتمع المحلي لخدمة المجتمعات الضعيفة والمجتمعات التي تواجه تحديات اقتصادية.

السيد El Nazer (المدير التنفيذي لجمعية الهلال الأحمر المصري) سلط الضوء على أهمية الاستثمار في الموظفين الطبيين لمعالجة قضايا مثل الأخطاء الطبية والمضاعفات المتعلقة بالعلاج. ولذا رأى من الضروري إنشاء آليات مناسبة لتوفير التدريب للموظفين الطبيين ووضع سياسات تضمن جودة الخدمات الطبية والرعاية. وأشار إلى ضرورة تجنب فرض قيود مفرطة التشدد على القوى العاملة في المجال الطبي، ولا سيما في ضوء تأثير الجائحة في القطاع.

السيد Dorjee (الأمين العام للصليب الأحمر لبوتان) قال إن تحسين الموارد المحلية إلى أقصى حد يفتح فرص تنسيق التركيز العالمي للحركة على الوصول إلى من لا يمكن الوصول إليهم وتخفيف المعاناة البشرية.

واعتمد مشروع القرار المعنون "نهج الحركة لضمان سلامة المرضى وجودة خدمات الرعاية الصحية وتحسينها"، الوارد في الوثيقة CD/22/10DR، بصيغته المعدلة. (القرار 5، CD/22/R5)

رفعت الجلسة في الساعة 12:45

Public

الجلسة العامة الثانية

الساعة 13:30

ثانيا- بنود مطروحة للنقاش ولاتخاذ قرار (تابع)

البند 6 الحروب في المدن *(الوثيقتان CD/22/6 وCD/22/6DR)*

السيد Mardini (المدير العام للجنة الدولية) قال إنه مع استمرار نمو سكان المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم، أصبحت رحى الحروب تدور بشكل متزايد أيضا في المدن، بما يستتبع مواجهة ملايين الأشخاص خطر الموت أو الإصابة بجراح والنزوح وعدم الحصول على الخدمات الأساسية. وأضاف أن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تحتل الخطوط الأمامية في الاستجابة الإنسانية للحروب في المناطق الحضرية، حيث تستجيب بشجاعة وتفان لاحتياجات الأشخاص المتضررين من الحروب في المدن. ومع ذلك، فإن الحجم الهائل للعواقب الإنسانية للحروب في المناطق الحضرية يطرح تحديات تشغيلية ودبلوماسية هائلة، علما بأن من شأن التوسع الحضري السريع أن يؤدي إلى تحول المدن إلى ساحات المعارك الرئيسية للنزاعات في المستقبل. وقد أُعد مشروع القرار بشأن الحروب في المدن ومشروع خطة عمل الحركة للفترة 2022-2027 للوقاية من الآثار الإنسانية للحروب في المدن والاستجابة لها بعد مشاورات واسعة النطاق مع الجمعيات الوطنية، وسيوفران خارطة طريق شاملة ومرنة تسمح لمكونات الحركة بتوحيد قواها من أجل تخفيف المعاناة الناجمة عن الحروب في المناطق الحضرية. وقال إنه يشجع مجلس المندوبين، لهذا السبب، على اعتماد مشروع القرار ويحث الجمعيات الوطنية على المساهمة بفعالية في تنفيذه عبر الفريق المرجعي المقترح للحركة المعني بالحروب في المدن.

الدكتور Abbas (رئيس جمعية الهلال الأحمر العراقي) قال إن جمعيته الوطنية شهدت دمارا وخسائر واسعة النطاق بسبب الحرب في المناطق الحضرية، التي كان لها وقع مباشر وغير مباشر كبير على السكان. وخلال احتلال الفلوجة عام 2014، قُطعت العديد من الطرق وتعطلت الخدمات الأساسية بشدة. ومع ذلك، وضع الهلال الأحمر العراقي عُدَد الإسعافات الأولية في المنازل مسبقا لضمان تسهيل الاستفادة منها أثناء حالات الطوارئ، وتفاوض مع قادة الجماعات المسلحة لتسهيل نقل المرضى أو الجرحى إلى المستشفيات. كما يسّرت الجمعية الوطنية إجلاء الموظفين الطبيين الأجانب بفضل الثقة التي تتمتع بها بين السكان المحليين. وقال إن هذا العمل بيّن أهمية مصداقية الجمعيات الوطنية ومعارفها المحلية وخبرتها الميدانية، وحاجتها إلى الدعم لتطوير قدراتها؛ وقال إن من واجب الحركة ككل بالفعل أن تحمي المدنيين من النزاعات. ولذلك أعرب عن تأييده لمشروع القرار ودعا الآخرين إلى أن يحذوا حذوه. ورأى من الإيجابي أيضا أن تكون الدول قد اتفقت مؤخرا على مشروع إعلان سياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان؛ وشجع الجمعيات الوطنية على دعم مشروع الإعلان ودعوة الحكومات إلى اعتماده.

وعُرض مقطع فيديو يوضح عمل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الاستجابة للنزاعات في المناطق الحضرية.

السيد Jama (نائب المدير التنفيذي لجمعية الهلال الأحمر الصومالي) قال إن جمعيته الوطنية شهدت أحداثا مماثلة، وقدمت خدمات من قبيل الرعاية الطبية وبرامج كسب العيش والإغاثة الإنسانية لضحايا الحرب في المناطق الحضرية. وبيّن أن عودة نشوب النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية تعني أن الحروب في المدن أصبحت شاغلا إنسانيا عالميا ملحا؛ ويتعين على الحركة أن تتكيف للاستجابة لهذه التطورات. ولا يمكن لأي جمعية وطنية أن تنجح بمفردها، ولكن العمل المشترك والحازم يمكن أن يكفل حصول المدنيين على الحماية والمساعدة التي يحتاجون إليها. وقال إن مشروع القرار وخطة العمل سيجعلان ذلك ممكنا، وناشد جميع مكونات الحركة أن تنضم إلى تلك الجهود.

السيد Mirzayev (الأمين العام لجمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني) قال إن العواقب الإنسانية للنزاعات المسلحة في المناطق الحضرية ليست مقبولة، ووافق على ضرورة مضاعفة الحركة لاستجاباتها الوقائية والتشغيلية على حد سواء لتحسين حماية المدنيين وتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وذكر أنه خلال النزاع في ناغورنو - كاراباخ، استعانت جمعيته الوطنية بأفرقة متنقلة من المتطوعين لمساعدة السكان المدنيين المتضررين من العمليات العسكرية، وتسجيل النازحين منهم وتوفير الغذاء والماء والمواد الأساسية الأخرى للأشخاص في الملاجئ. وأعرب عن تأييده لمشروع القرار، وأبرز الحاجة إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة من الجهود العالمية المنسقة حول موضوع تقديم الرعاية الصحية في أوضاع الخطر، واستراتيجية الحركة بشأن الألغام الأرضية والذخائر العنقودية وغيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار، ونهج الحركة بشأن قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. وقال إن من الحيوي زيادة تعزيز الاستجابة التنفيذية للحركة وجهودها الرامية إلى زيادة احترام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما من خلال أنشطة التواصل مع الجمهور والدبلوماسية الإنسانية.

Public

السيدة Abou Jaoudeh (الصليب الأحمر اللبناني) لفتت الانتباه إلى الآثار المدمرة للحرب في المناطق الحضرية في بلدها، وسلطت الضوء على تعقيد هذه النزاعات وآثارها الصحية والاجتماعية السلبية. وهذا ما يفسر حرص جمعيتها الوطنية على المساهمة في تنفيذ مشروع القرار، ولا سيما في مجالي التوعية والتواصل. - بما في ذلك القانون الدولي الإنساني - وجمع وتحليل البيانات حول الآثار الإنسانية للحروب في المدن. وأضافت أن جمعيتها ستشارك أيضا في إعداد استجابة تشغيلية مناسبة للغرض تماشيا مع إطار الوصول المأمون؛ وأنها أكملت بالفعل، على الصعيد الوطني، تقييما ثانيا لإطار الوصول المأمون وتقوم بإعداد خطة عمل شاملة لتعزيز العناصر الثمانية للإطار. ولتحقيق أهداف مشروع خطة العمل، رأت أنه ينبغي وضع خارطة طريق تتضمن أمثلة ملموسة على الاستجابات الميدانية وتقديمها إلى المؤتمر الدولي، لتشجيع الحكومات الحاضرة على تحمل نصيبها من المسؤولية. وأضافت أنه من الضروري أيضا تذكير الدول بالتزامها بالانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية واتفاقية الذخائر العنقودية وتنفيذهما. وأخيرا، شددت على أهمية تضمين مشروع القرار إشارة إلى قواعد القانون الدولي الإنساني التي تحكم حالات الحصار.

السيد Sveinsvoll (رئيس الصليب الأحمر النرويجي) لاحظ أن زيادة شيوع النزاعات في سياقات حضرية يتناقض تناقضا حادا مع سياق معركة سولفرينو، ويخلف المزيد من المعاناة للمدنيين. ورأى أن الأساليب التي تستخدمها القوات المسلحة لا تناسب إطلاقا في الواقع الحرب في المدن، ولا توجد أي إرادة سياسية أو عسكرية للتكيف. وقال إن على الحركة أن تضاعف استجابتها لتلبية الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الحرب في المناطق الحضرية، ولكن الاستجابة على أرض الواقع لا تكفي لحماية المدنيين؛ ومن الحيوي بالقدر نفسه تعزيز الدبلوماسية الإنسانية والتنديد بمعاناة المدنيين بأقوى العبارات الممكنة. وقال إن مجلس المندوبين قد دعا الدول إلى تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان في عام 2013، إلا أن الطين قد زاد بلة منذ ذلك الحين. ولذا، يتعين على الحركة أن تكثف جهودها في هذا الصدد.

الدكتورة Carvajal de Álvarez (الرئيسة الوطنية للصليب الأحمر الكولومبي) قالت إن جمعيتها الوطنية تستجيب منذ سنوات عديدة للعواقب الإنسانية للحرب في المناطق الحضرية، وإن هذه الاستجابة قد دُمجت بشكل ملحوظ في خطتها الاستراتيجية للفترة 2021-2025. وقد سبب النزاع المسلح في كولومبيا معاناة بدنية وعقلية، ودمر المنازل والبنى التحتية، وعطل الخدمات الأساسية، مع تضرر بعض السكان بقدر أكبر بسبب نوع جنسهم أو سنهم أو عرقهم أو إعاقتهم. ولذا، فهي تؤيد مشروع القرار وخطة العمل، بما في ذلك مجالات العمل الخمسة، وتحث الجمعيات الوطنية الأخرى على أن تحذو حذوها.

السيدة Abu Ghosh (مستشارة رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني) قالت إن مشروع القرار ينبغي أن يشدد على الحاجة إلى تعزيز احترام اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بالالتزام بحماية المدنيين والأعيان المدنية. وأضافت أنه ينبغي لجهود المناصرة والدبلوماسية الإنسانية أن تركز أيضا على تشجيع الدول على دعم استمرارية الخدمات الأساسية أثناء النزاعات. وقد وُجهت بالفعل نداءات كثيرة إلى الدول والأطراف الأخرى في النزاعات المسلحة وينبغي تسليط الضوء عليها خلال المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين. واقترحت أيضا إدراج الالتزامات الواردة في مشروع خطة العمل على نحو أوثق في مشروع القرار، الذي يمكن إعادة تسميته ليشمل نطاقا أوسع من نطاق الحرب في المدن. ومن الناحية العملية، وكجزء من الاستجابة الجماعية في المجتمعات المحلية المتضررة، رأت أنه ينبغي إسناد أدوار ومسؤوليات إلى مكونات الحركة وفقا لولاية كل منها وقدراتها، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز القدرة على الصمود.

السيد Rosario (نائب رئيس الصليب الأحمر الإيطالي) أثنى على مشروع القرار وخطة العمل، ووافق على أنه ينبغي للحركة أن تضطلع بدور قيادي في دعم الضرورة الإنسانية لمعالجة الآثار المباشرة وغير المباشرة للحرب في المناطق الحضرية. وقال إن من الإيجابي أن نرى إشارات إلى الضرر الإضافي الذي يمكن أن يسببه استخدام تكنولوجيا الحرب الجديدة في المناطق الحضرية، والمعاناة البدنية والعقلية التي يعيشها الأشخاص المتضررون من الحرب. ورحب أيضا بالدعوة الموجهة إلى الدول لاحترام القانون الدولي الإنساني وحماية البيئة الطبيعية وصون حيز العمل الإنساني.

السيد Bedoya (النائب الأول للرئيس الوطني لجمعية الصليب الأحمر البنمي) شدد على المعاناة التي تسببها الحرب في المناطق الحضرية، ولا سيما أثناء النزاعات الطويلة الأجل، وشدد على الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني الذي يحكم سير الأعمال العدائية في المدن من خلال تعزيز القانون الدولي الإنساني. وقال إن من الحيوي بالفعل فسح المجال للنقاش ضمن هياكل مثل اللجان الوطنية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني، والاضطلاع بالمناصرة لدى الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بالقواعد التي تحمي المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. ومن المهم أيضا بناء شبكة دعم أوسع نطاقا لموقف الحركة عن طريق توعية المجتمع المدني بالعواقب الإنسانية للحرب في المناطق الحضرية والقانون الدولي المعمول به للحد من آثارها. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن تبذل الحركة بأسرها جهدا جماعيا. ولذا فهو يؤيد مشروع القرار.

السيد Dotsenko (المدير العام لجمعية الصليب الأحمر الأوكراني) قال إن الأعمال العدائية في المناطق المكتظة بالسكان في ظل النزاع المسلح الدولي الذي تدور رحاه في أوكرانيا تنطوي على تأثير مأساوي في السكان المدنيين. وقد تكررت الهجمات المتعمدة ضد المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك مباني الصليب

Public

الأحمر الأوكراني، فضلا عن الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني. وذكر أن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق، على وجه الخصوص، يسبب أضرارا لا يمكن إصلاحها للبنى التحتية اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية، مع ما يترتب على ذلك من آثار دائمة في صحة المدنيين وسلامتهم ورفاههم. وأسفرت الأعمال العدائية أيضا عن أكبر موجة نزوح للسكان في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، في حين أن مناطق شاسعة من البلد باتت ملوثة بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. وأضاف أن الحالة الراهنة تؤثر تأثيرا شديدا في أمن العمليات الإنسانية، إلى جانب تسجيل حالات منع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بصورة غير قانونية من الوصول إلى المدنيين الضعفاء لتقديم المساعدة الإنسانية. ويبين الوضع أيضا أن جميع مكونات الحركة تتأثر بشدة بأفعال بعضها البعض؛ وأنه في ضوء استقطاب الآراء في جميع أنحاء العالم، من السهل أن يساء تفسير الإجراءات من قبل عامة الناس أو الصحفيين أو الحكومات، مما يهدد الأمن ووصول الموظفين والمتطوعين إلى الميدان. وقال إن جمعية الصليب الأحمر الأوكراني تؤيد بقوة مشروع القرار وخطة العمل، وهي ملتزمة بتحسين القدرة الجماعية للحركة على توفير الحماية والمساعدة الإنسانيتين في سياق الحرب في المناطق الحضرية، فضلا عن قدرة الجمعيات الوطنية على التعاون مع حكوماتها لضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

السيدة Hägg-Sjöquist (رئيسة الصليب الأحمر السويدي) أعربت عن تأييدها القوي لمشروع القرار، ولا سيما الدعوة إلى إيلاء الاهتمام الواجب للاحتياجات والمخاطر المتنوعة التي تواجهها النساء والرجال والفتيات والفتيان، مع مراعاة الأعمار والإعاقات والخلفيات. وقد بيّنت التجربة أن النزاعات المسلحة، بما في ذلك القتال في المناطق الحضرية، تؤثر على الناس بشكل مختلف تبعا لوضعهم واحتياجاتهم وقدراتهم ونوع جنسهم وخلفيتهم؛ وينبغي أن تؤخذ هذه المنظورات في الحسبان لضمان منح جميع الأفراد الحماية والحقوق التي يستحقونها قانونا.

الدكتور Mondlhane (رئيس جمعية الصليب الأحمر الموزامبيقي) وصف أثر الحرب في المناطق الحضرية في بلده الذي شهد سلسلة من النزاعات على مدى العقود الماضية، لا يزال بعضها مستمرا. وقال إن المنازل والبنى التحتية المدنية قد دُمرت، وانقطعت سبل الحصول على الخدمات الأساسية، في حين كان لنزوح السكان عواقب على كل من النازحين والمجتمعات المحلية التي استضافتهم. وأضاف أن الصليب الأحمر الموزامبيقي قدم المساعدة الإنسانية للمتضررين من النزاع المسلح الحالي في شمال البلد بدعم من اللجنة الدولية. وفي هذا السياق، أعرب عن تأييده القوي لمشروع القرار وشجع الجمعيات الوطنية الأخرى على أن تحذو حذوه. وقال إن على جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مواصلة جهود دعم القانون الدولي الذي يحمي المدنيين أثناء النزاعات واتخاذ إجراءات لتغيير عقلية أولئك الذين يعتقدون أن الحرب هي الحل لمشاكلهم.

السيدة Stoiljkovic (وكيلة الأمين العام للاتحاد الدولي) شكرت أولئك الذين ساهموا في وضع مشروع القرار المتعلق بالحروب في المدن، الذي من شأنه أن يسهم - إلى جانب مشروع القرار المتعلق بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود - في وضع نهج أكثر شمولا واستدامة للعمل الإنساني في المناطق الحضرية. وعلى الرغم من أن المدن تختلف من حيث الحجم والنمو وتحديات التنمية، سواء شهدت أيضا نزاعات أم لا، فإنها تتميز جميعا بقواسم مشتركة مثل تزايد الفقر وعدم المساواة، والنزوح والهجرة، وتقلص فرص الحصول على الخدمات الأساسية. ومما زاد من تفاقم هذه العناصر الصدمات والضغوط والتنافس على الموارد الشحيحة. ولذلك فمن الحيوي أن يعزز الاتحاد الدولي واللجنة الدولية التأهب الفردي والجماعي للاستجابة بفعالية للصدمات الناجمة عن النزاعات والاعتراف بأن الظروف تزيد من صعوبة عمل الموظفين والمتطوعين. وينبغي أن يشمل التأهب أيضا حوارا استراتيجيا مع السلطات الحكومية للحفاظ على مبادئ العمل الإنساني وتمكين الجمعيات الوطنية من ممارسة دورها المساعد بفعالية. وقالت إن الاتحاد الدولي يؤيد مشروع القرار تأييدا تاما ويتطلع إلى التعاون في المستقبل حول هذا الموضوع مع اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية.

السيد Al Fakih (منسق البرنامج الوطني والعلاقات الدولية في جمعية الهلال الأحمر اليمني) قال إن سبع سنوات من الغارات والتفجيرات في اليمن حولت المدن إلى سجون لكل من عمال الإغاثة والمدنيين، مما تسبب في صعوبات هائلة للجمعية الوطنية التي فقدت متطوعين في أثناء أداء واجبهم. ولا تستطيع الحركة منع الحروب، ولكن يمكنها أن تذكّر الفصائل المتحاربة بالقوانين الدولية التي تحكمها كجزء من عملها في مجال المناصرة. وينبغي إعداد الجمعيات الوطنية من أجل إنقاذ الأرواح في أثناء الحروب في المناطق الحضرية، ولا سيما حماية متطوعيها، الذين يشكلون أثمن أصولها. وينبغي لها أيضا أن تستثمر في المبادرات المجتمعية، وتعمل على إذكاء الوعي، وتوفر الحد الأدنى من الحماية للمدنيين. ومن ثم، رحّب بمشروع القرار الذي سيساعد على وضع خطط مستقبلية للحد من المخاطر والتهديدات.

السيد Tharwat (الهلال الأحمر المصري) سلط الضوء على الجهود التي تبذلها جمعيته الوطنية لدعم المساعدات الإنسانية في أوكرانيا عن طريق التنسيق الأقاليمي، مشيرا إلى أن هذا العمل يدل على الحاجة إلى التعاون بين مكونات الحركة. وأعرب عن تأييده لمشروع القرار وخطة العمل.

السيدة de Grève (رئيسة شؤون القانون الدولي الإنساني وتنسيق المتطوعين في الصليب الأحمر البلجيكي) رحبت بمشروع القرار، مشيرة إلى أن التعليقات التي قدمتها الجمعيات الوطنية قد أدمجت في النص. وقالت إن جمعيتها الوطنية ما فتئت تدمج مسألة الحرب في المدن في عملها منذ سنوات عدة، وتتناول هذا

Public

الموضوع في إطار أنشطة التدريب والمناصرة في مجال القانون الدولي الإنساني التي تضطلع بها لفائدة السلطات، وتعمل على إذكاء الوعي بشأن القواعد والقضايا الإنسانية المرتبطة بالمجال نفسه. وسعت أيضا إلى تعزيز موقف اللجنة الدولية فيما يتعلق باستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وحثت السلطات الوطنية على دعم مشروع الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وهدفت، بعد اختتام تلك المفاوضات بنجاح، إلى الحفاظ على هذا الزخم وتشجيع سلطاتها الوطنية وغيرها على توقيع الإعلان. وفيما يتعلق بتنفيذ مشروع خطة العمل، قالت إن الصليب الأحمر البلجيكي سيواصل عمله في مجال التوعية والدبلوماسية الإنسانية لتعزيز الأطر القانونية والسياسية المتعلقة بسير الأعمال العدائية.

واعتُمد مشروع القرار المعنون "الحروب في المدن"، الوارد في الوثيقة CD/22/6DR. (القرار 6، CD/22/R6)

البند 8 السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية: خطة العمل للفترة 2022-2027 (بما في ذلك التقرير المرحلي عن خطة العمل للفترة 2018-2021) (*الوثيقتان CD/22/8 وCD/22/8DR*)

السيدة Durham (مديرة في اللجنة الدولية) وجّهت، لدى عرضها هذا البند، الانتباه إلى التهديد المتزايد لاستخدام الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وهو ما يشكل مصدر قلق بالغ للحركة. وقد شهد الصليب الأحمر الياباني واللجنة الدولية بأم أعينهما ما خلفه القصف الذري لهيروشيما وناغازاكي في عام 1945 من معاناة ودمار؛ فلا يمكن السماح بتكرار مثل هذه الأحداث. ومن شأن التفجير النووي أن يجعل المساعدة الإنسانية شبه مستحيلة، ولن تكون أي دولة أو منظمة إنسانية مستعدة للاستجابة للحاجة الهائلة التي قد يحدثها هذا الانفجار أو قادرة على ذلك. ومن شأن استخدام الأسلحة النووية أن يجعل الصراعات المسلحة أخطر بكثير وأن يهدد بإحداث كارثة عالمية تعاني فيها البشرية أضرارا لا يمكن إصلاحها.

ونظرا لاستحالة الاستعداد لمثل هذه الأحداث أو الاستجابة لها، فمن الصواب السعي إلى منعها. وقد أدت الحركة دورا محوريا في تعزيز عدم استخدام الأسلحة النووية وحظرها والقضاء عليها، وتشكيل السرد الدولي بشأن الأسلحة النووية، والمساهمة في التعبئة غير المسبوقة للدول التي أدت في كانون الثاني/يناير 2021 إلى دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. ومن شأن مشروع القرار المتعلق بالسعي إلى القضاء على الأسلحة النووية أن يوفر، إلى جانب مشروع خطة العمل للفترة 2022-2027، أداة للنهوض بالعمل الجماعي في هذا الشأن استنادا إلى النتائج المحققة، عن طريق تنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات مجلس المندوبين وخطط عمله السابقة. وشكرت الجمعيات الوطنية التي أسهمت في تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية؛ قائلة إن اللجنة الدولية ستدعم جهودها في المستقبل.

السيد Hori (الممثل الخاص لرئيس قسم الشؤون الدولية في الصليب الأحمر الياباني) رحب بمشروع القرار وخطة العمل، مشيرا إلى أن الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية يعقد حاليا في فيينا - وهي مرحلة محورية للحركة. ومع ذلك، فإن الأسلحة النووية تحظى مرة أخرى بالاهتمام بوصفها وسيلة فعالة لضمان الأمن الوطني، وهو ما يمثل خطوة إلى الوراء. ومن الحيوي التصدي لهذا الاتجاه والدفع باتجاه القضاء على الأسلحة النووية، بما في ذلك عن طريق تشجيع مشاركة الأجيال الشابة في هذه القضية. وينبغي أيضا إبقاء هذه المسألة على رأس جدول أعمال الدبلوماسية الإنسانية في ضوء اجتماع مجموعة الدول السبع في اليابان في عام 2023.

السيدة Al-Barjas (نائبة رئيس الاتحاد الدولي) قالت إنه في حالة تفجير قنبلة ذرية، لا يمكن أن تكون هناك استجابة ذات مغزى للمعاناة الإنسانية الكارثية التي ستعقب ذلك. والاستجابة الوحيدة الممكنة هي منع حدوث التفجير في المقام الأول. وفي خضم الانقسام المتزايد بين الدول وزيادة احتمال استخدام الأسلحة النووية، ينبغي لجميع الجمعيات الوطنية أن تتحد حول رسالة إنسانية مشتركة. وأردفت قائلة إن الآثار التي لا رجعة فيها للأسلحة النووية لن توقفها الحدود الجغرافية ويمكن أن تعرض الحضارة العالمية للخطر؛ ويمثل مشروع خطة العمل استجابة مجدية لتلك التهديدات. وهناك ضرورة إنسانية لتكثيف جهود الحركة لتعزيز نزع السلاح النووي والحد من المخاطر، وضمان أن يستند الحوار العالمي بشأن الأسلحة النووية إلى الحقائق ويركز على الأشخاص الذين سيتضررون من استخدامها. وأضافت أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تطور إيجابي، وأن إضفاء الطابع العالمي عليها، إلى جانب معاهدات الأسلحة النووية الأخرى التي يعزز بعضها بعضا، يصب في مصلحة البشرية. وللجمعيات الوطنية، بوصفها جهات مساعدة لحكوماتها، دور رئيسي تؤديه في التأثير في السياسات ودعم تنفيذ المعاهدة في الممارسة العملية؛ وسيواصل الاتحاد الدولي دعمه لتعزيز قدراتها في مجال الدبلوماسية الإنسانية ودورها المساعد. وأخيرا، شكرت الصليب الأحمر الياباني على التزامه الراسخ بمساعدة الناجين من القصف الذري في عام 1945، وكذلك الجمعيات الوطنية التي ساعدت ضحايا التجارب النووية. وعبرت عن ترحيب الاتحاد الدولي لمشروع القرار قائلة إنه على استعداد لدعم تنفيذه.

Public

السيدة Padmore (رئيسة مجلس إدارة الصليب الأحمر البريطاني) أعربت عن دعمها القوي لعمل الحركة من أجل القضاء على الأسلحة النووية، مشيرة إلى أن العواقب الإنسانية لاستخدام هذه الأسلحة ينبغي أن تكون اعتبارا رئيسيا في المناقشات العالمية في هذا الشأن. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تزال تثير الانقسام بين الدول. وعلى الرغم من أن ترويج الحركة للمعاهدة أمر مفهوم، فإن اختلاف الآراء يمكن أن يوسع هوة الانقسام بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولذلك فمن الإيجابي أن مشروع القرار وخطة العمل يشيران أيضا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الصكوك المتعددة الأطراف الوجيهة، فضلا عن التدابير العملية للحد من المخاطر. وصرحت بأن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في وقت لاحق من عام 2022 فرصة لتشجيع الدول على التقدم في نزع السلاح النووي والحد من انتشاره؛ وبتسليط الضوء على الأهمية المستمرة لتلك المعاهدة، يمكن للحركة أن تساعد على الحفاظ على حيز للحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، مما يقلل إلى أدنى حد من مخاطر سوء التواصل. وبشكل أعم، ينبغي لجميع مكونات الحركة أن تشجع الحوار تماشيا مع مشروع خطة العمل من أجل تعزيز قدر أكبر من الفهم المشترك.

السيد Hamzah (الأمين العام للهلال الأحمر الماليزي) أشار إلى الآثار الدائمة التي خلفها القصف الذري لهيروشيما وناغازاكي في جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، قائلا إن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ دليل على جهود المناصرة التي تبذلها الحركة منذ أمد بعيد. ومع ذلك، فإن العمل لم يكتمل بعد؛ إذ من المتوقع أن يزيد عدد الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم لأول مرة منذ نهاية الحرب الباردة. ومع تحول العالم من نزع السلاح النووي إلى إعادة التسلح النووي، تحتاج الحركة إلى مضاعفة جهودها لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق. ولذلك، يرحب الهلال الأحمر الماليزي بمشروع القرار، معلنا استعداده للتعاون على تنفيذه.

السيدة Rebelkuul (نائبة المسؤول عن إدارة المعلومات في جمعية الصليب الأحمر البالاوي) تحدثت باسم الجمعيات الوطنية في أستراليا، وجزر كوك، وفيجي، وكيريباس، وجزر مارشال، وميكرونيزيا، ونيوزيلندا، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وجزر سليمان، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو، ورحبت بالاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية التي سيؤدي تنفيذها إلى معالجة الإرث الطويل الأمد للتجارب النووية في منطقة المحيط الهادئ. وقد أعطت الاختبارات المكثفة التي أجرتها القوى الغربية دول المحيط الهادئ تجربة مباشرة للآثار المدمرة للأسلحة النووية في صحة الإنسان. وقد أدان قادة المجتمعات المحلية استخدام المنطقة حقلا للتجارب، ودعوا إلى التعهد بمعالجة الأثر المستمر للتجارب النووية وإدارة النفايات النووية في جزر مارشال والتخلص منها. ولذلك، فإن من دواعي القلق البالغ أن نسمع خطابا متزايدا بشأن استخدام الأسلحة النووية مع تصاعد الصراعات. ودعت جميع أعضاء الحركة إلى تنفيذ مشروع خطة العمل في سياقاتهم الخاصة، ولا سيما عن طريق دعم تطبيق الدول لتدابير فعالة للحد من المخاطر وانضمام الجميع إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية وغيرها من صكوك القانون الدولي التي يعزز بعضها بعضا والتي تسعى إلى القضاء على الأسلحة النووية.

السيد Valastro (نائب رئيس الصليب الأحمر الإيطالي) أعرب عن تقديره البالغ لمشروع القرار وخطة العمل، مسلطا الضوء على العمل الذي تضطلع به جمعيته الوطنية لإذكاء الوعي بشأن العواقب الإنسانية الكارثية للهجمات النووية. وعمل الصليب الأحمر الإيطالي أيضا مع السلطات المحلية والوطنية لتعزيز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وأثنى على إدراج الدول التي لم تشارك في المفاوضات بشأن المعاهدة الأخيرة في مشروع خطة العمل، والاقتراح الداعي إلى التوعية بعواقب الأسلحة النووية في صفوف الشركات المشاركة في إنتاجها أو بيعها. ووافق أيضا على أنه ينبغي إعطاء المتطوعين الشباب دورا رئيسيا في تلك الجهود المبذولة داخل الحركة.

السيد Schöpfer (رئيس الصليب الأحمر النمساوي) قال إن مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية قد عُقد قبل وقت قصير من اجتماع الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويكتسي هذا الحدث أهمية خاصة نظرا إلى التهديد النووي المتزايد، ولا سيما مع قيام الدول بزيادة ميزانياتها العسكرية استجابة للصراع في أوروبا. وتحتاج الحركة على وجه الاستعجال إلى العمل مع الدول ومضاعفة جهودها في مجال الدبلوماسية الإنسانية لإظهار أن سباق تسلح نووي جديدا من شأنه أن يؤدي إلى كارثة عالمية مميتة. وقال إن القضاء على الأسلحة النووية يتصدر جدول أعمال كل من الحكومة النمساوية والصليب الأحمر النمساوي؛ مرحبا بمشروع القرار وخطة العمل اللذين سيكونان أداة مفيدة لزيادة التعاون مع الدول.

السيدة Ugland (رئيسة الشباب في الصليب الأحمر النرويجي) قالت إن الأعضاء الشباب في الصليب الأحمر، الذين نشأوا منذ الحرب الباردة، لا يستطيعون فهم منطق الردع النووي. ومع ذلك، يبدو أن هذا المنطق بدأ يعود. وقد سبق للحركة أن عملت على إذكاء الوعي بشأن العواقب الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية، وهي متحدة مرة أخرى في رسالتها بأن استخدام تلك الأسلحة ستكون له آثار غير مقبولة في البشرية على الفور وعلى المدى البعيد. وقد أسهمت هذه

Public

الجهود في توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية، ومن شأن مشروع القرار وخطة العمل أن يضفيا تركيزا جديدا على المناقشة. ودعت جميع المندوبين إلى تكثيف الجهود للتعبئة ضد الخطر النووي المتزايد.

السيد Solís González (الرئيس الوطني لجمعية الصليب الأحمر البنمي) أشار إلى مساهمة الحركة في تشكيل الجهود العالمية للقضاء على الأسلحة النووية، قائلا إن تنفيذ معاهدة حظر الأسلحة النووية على الصعيد الوطني يمكن أن يتم عن طريق آليات مثل اللجان الوطنية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني. وأضاف أن مشاركة الجمعيات الوطنية في هذه الجهود أمر حيوي، لأن لديها معرفة قيمة بالأنظمة الدولية الوجيهة. ولذلك فمن المؤسف أن الصليب الأحمر البنمي قد أزيل من منصبه كعضو كامل العضوية في اللجنة الوطنية لتطبيق القانون الدولي الإنساني وأعطي دورا استشاريا فقط. وصرح بأنه يتفاوض، إلى جانب اللجنة الدولية، على استعادة عضويته الكاملة في اللجنة. وعلى الرغم من أن بنما دولة طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإن هناك حاجة إلى مزيد من العمل في مجال التنفيذ. وصرح بأن الصليب الأحمر البنمي يوافق على أن استخدام الأسلحة النووية يتعارض مع القانون الدولي الإنساني، ولا سيما المادة 35 من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المبرمة في 12 آب/أغسطس 1949، وبالتالي يؤيد مشروع القرار.

السيدة Hamlaoui (رئيسة الهلال الأحمر الجزائري) لفتت الانتباه إلى التجارب النووية الفرنسية التي أجريت على الأراضي الجزائرية بين عامي 1960 و1966، والتي كان لها تأثير مدمر في السكان المحليين والبيئة على حد سواء والتي ستبقى آثارها لآلاف من السنين. وفضلا عن ذلك، انتشر التلوث الناجم عن مواقع الاختبار في جميع أنحاء أوروبا، مما يدل على أن هذه الأحداث كان لها تأثير دولي. وقد عمل الهلال الأحمر الجزائري، بدعم من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بلا كلل لإذكاء الوعي بشأن التجارب النووية، ومساعدة المتضررين، وضمان إزالة التلوث من الموقع. ودعت إلى تقديم المزيد من الدعم من الجمعيات الوطنية الأخرى، بما في ذلك الصليب الأحمر الفرنسي، التي ينبغي أن تضغط على الحكومة الفرنسية للكشف عن تفاصيل التجارب التي أُجريت. وعلى نطاق أوسع، ينبغي للحركة ككل أن تواصل عملها ضد الأسلحة النووية التي لا تزال تشكل مخاطر إنسانية وبيئية جسيمة.

الدكتورة Tastanova (المديرة العامة لجمعية الهلال الأحمر لجمهورية كازاخستان) أعربت عن تأييدها لمشروع القرار وخطة العمل، لأن استخدام الأسلحة النووية له آثار خطيرة طويلة الأجل في كل من الناس والبيئة. وكازاخستان هي الدولة الوحيدة في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي التي وقعت معاهدة حظر الأسلحة النووية ونجحت في إغلاق موقع سيميبالاتينسك حيث أُجريت تجارب نووية لعقود عدة. وعلى الرغم من أن المعاهدة لا تزال مثيرة للجدل، فإن الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الدعم الأوسع نطاقا لها قد أسفرت عن بعض النتائج. وتحتاج الحركة إلى القيام بدور استباقي في نشر المعلومات المتعلقة بمخاطر الأسلحة النووية، بما في ذلك عن طريق تعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي بين الحكومات. والتعاون الإقليمي حيوي أيضا، ولا سيما بين المناطق التي توجد فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية.

السيد Casier (المستشار القانوني في القانون الدولي الإنساني والعلاقات مع الحركة في الصليب الأحمر البلجيكي) أشاد بمشروع القرار وخطة العمل، مشيرا إلى أن النص متوازن جيدا ويراعي الالتزامات الجارية للحركة والتطورات الدولية الحديثة بشأن مسألة الأسلحة النووية، وأنه يقترح اتخاذ إجراءات عملية وواقعية للجمعيات الوطنية وفقا لسياقاتها المحلية. ويؤمن الصليب الأحمر البلجيكي إيمانا راسخا بأن من واجب الحركة أن تثير الشواغل المتعلقة باستخدام الأسلحة النووية تماشيا مع ولايتها الإنسانية وتجاربها السابقة؛ إذ إن من المشكوك فيه للغاية إمكانية استخدام الأسلحة النووية وفقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده. وقال إن اعتماد خطة عمل جديدة يبرره تزايد خطر استخدام الأسلحة النووية، وتزايد أهميتها في السياسات الأمنية، وتزايد توتر العلاقات بين الدول، ورحب بتشديدها على تكامل معاهدة حظر الأسلحة النووية وغيرها من الصكوك الدولية، وهو أمر يسعى الصليب الأحمر البلجيكي إلى إبرازه في رسائله العامة. وفيما يخص التوعية بالعواقب الإنسانية، شجع الجمعيات الوطنية على الاستفادة من مذكرة الإحاطة بشأن الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية التي أعدتها جمعيته الوطنية واللجنة الدولية عقب حوار بين إدارة اللجنة وحكومة الجمعية قبل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيدة Fraser (الأمينة العامة لجمعية الصليب الأحمر الغياني) قالت إنه على الرغم من الطائفة الواسعة من المسائل التي تغطيها الجمعية العامة، فإن أيا من خطط العمل التي نوقشت هناك لن توفر استجابة كافية للعواقب الإنسانية المروعة لاستخدام الأسلحة النووية. ولذلك تحتاج الجمعيات الوطنية إلى مواصلة أنشطتها في مجالَي التثقيف والمناصرة لمنع استخدام هذه الأسلحة، مع النظر في الوقت نفسه في كيفية وضع خطط للطوارئ. وقالت إن جمعيتها الوطنية تؤيد مشروع القرار وتتطلع إلى مزيد من التعاون في هذا المجال.

السيدة Marenco González (رئيسة الصليب الأحمر الكوستاريكي) قالت إن بلدها، بوصفه ديمقراطية منزوعة السلاح، قد أدى دورا مهما في جهود نزع السلاح، بما في ذلك ما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد أيد الصليب الأحمر الكوستاريكي هذا النهج عن طريق عمله المرتبط بالدبلوماسية الإنسانية،

Public

وقد أوفد ممثلا إلى الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة. وسيواصل التعاون مع المكونات الأخرى للحركة لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وتعزيز رفاه الجميع.

واعتُمد مشروع القرار المعنون "السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية: خطة عمل للفترة 2022-2027"، الوارد في الوثيقة CD/22/8DR. (القرار 7، CD/22/R7)

البند 12 مراجعة اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية من أجل تحسين التأثير الجماعي للحركة (*اتفاق إشبيلية 2.0 والوثيقة CD/22/12DR*)

السيد Maurer (رئيس مجلس المندوبين) قدَّم هذا البند، مذكرا بأن مشروع "اتفاق التنسيق داخل الحركة لتحقيق أثر جماعي" - المعروف أيضا باسم مشروع اتفاق إشبيلية 2.0 - قد حظي بتأييد كامل من رئيسي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، وقد عُمم على جميع قادة الجمعيات الوطنية في حزيران/يونيو 2022. واسترعى الانتباه إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة CD/22/12DR، والذي كان موضوع تعديل اقترحته اللجنة الدائمة وأيدته اللجنة الدولية والاتحاد الدولي.

السيد Chapagain (الأمين العام للاتحاد الدولي) سلط الضوء على العمل المكثف المنجز في السنوات الماضية لاستعراض اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية بغية وضع الجمعيات الوطنية في صميم حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وتعزيز أثرها الجماعي. وأشارت التعقيبات إلى وجود تأييد واسع النطاق للاتفاق الجديد. وسعيا إلى زيادة التشديد على الالتزام الجماعي بإجراء استعراض شامل للتنفيذ، اقتُرح تعديل الفقرة 5 من منطوق مشروع القرار ليصبح نصها كما يلي: "يدعو اللجنة الدولية والاتحاد الدولي إلى وضع عملية شاملة لدعم الرصد والتنفيذ يشارك فيها ممثلون عن الجمعيات الوطنية يُسمّون بالتشاور مع اللجنة الدائمة، ويطلب من اللجنة الدائمة أن تدعو إلى تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس المندوبين عن تنفيذ الاتفاق والدروس المستخلصة من هذا التنفيذ". وإذ تحتاج الحركة إلى مواصلة العمل على خدمة المستفيدين؛ فإنه يدعو المندوبين إلى تأييد مشروع القرار بصيغته المعدلة.

السيد Mardini (المدير العام للجنة الدولية) شكر جميع الذين ساهموا في عملية الاستعراض، ولا سيما قادة الجمعيات الوطنية، مشيرا إلى أن النهج التشاوري للتوصل إلى اتفاق قد استند إلى الممارسات الجيدة لمبادرة تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة 2.0. ووصف الاتفاق الجديد بأنه نص حديث يضع الجمعيات الوطنية في صميم الاستجابة الجماعية للحركة. ويتمثل التحدي في تغيير العقليات من أجل تنفيذ الاتفاق وضمان أن يعمل جميع الشركاء معا بحسن نية، وأن يضعوا جانبا غرورهم للتعاون بطريقة شاملة ومتكاملة؛ واللجنة الدولية ملتزمة التزاما كاملا بهذه الجهود. ومن شأن التعديل المقترح أن يزيد من تحسين الأحكام المتعلقة بتقييم التنفيذ عن طريق إدراج التعقيبات القائمة على العمليات الميدانية للجمعيات الوطنية. ولذلك، فإنه يشجع المندوبين على اعتماد مشروع القرار المعدَّل.

السيد Anani (الرئيس الوطني لجمعية الصليب الأحمر النيجيري) قال إنه يؤيد، بصفته عضوا في فريق الصياغة، اعتماد مشروع اتفاق إشبيلية 2.0. وقد تضمنت عملية الاستعراض آراء من الجمعيات الوطنية لضمان احترام النص المعدَّل لجميع المهام. وأقر مشروع الاتفاق الناتج عن ذلك بالدور المركزي للجمعيات الوطنية المضيفة، وأن تعزيز ذلك الدور ودعمه قبل الأزمات وفي أثنائها وبعدها سيكتسي أهمية محورية في تعزيز الحركة ككل. ومن شأن ذلك أيضا أن يتيح هامشا من المرونة في العمليات مع تعزيز الامتثال والمساءلة. وسيعمل الاتحاد الدولي واللجنة الدولية بوصفهما ميسرين مشاركين لدعم الجمعيات الوطنية؛ ومن ثم، فإن مكونات الحركة ستكون ملتزمة بتنسيق العمليات بطريقة شاملة وداعمة لبعضها بعضا بغية تحقيق أثر أكبر من أجل المحتاجين. ويتضمن مشروع الاتفاق مزيدا من الالتزامات بشأن تعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على تعبئة الموارد، وتحسين التنسيق فيما يخص التمثيل والتواصل مع الجمهور وإعلاء المكانة، وإبراز مكانة الجمعيات الوطنية في بلدانها. ووُضعت أحكام خاصة بشأن النزاهة وتسوية المنازعات. وحث المندوبين على اعتماد مشروع الاتفاق.

السيدة Schöberl (كبيرة مستشاري العلاقات السياسية الدولية والعلاقات مع الحركة في الصليب الأحمر الألماني) قالت إن الاتفاق الجديد يوفر إطارا عالميا يعترف بأهمية آليات التنسيق والتعاون الخاصة بكل سياق. وبالاستعاضة عن المفهوم القديم وهو "الوكالة الرائدة" بمفهومَي "الميسّر" و"الميسّر المشارك"، أعاد الاتفاق الجديد الدور المركزي المخول للجمعيات الوطنية في إطار استجابة الحركة. وتهدف المواد الإضافية المتعلقة بتعبئة الموارد والتواصل مع الجمهور وإعلاء المكانة والتمثيل إلى معالجة المسائل التي تسببت في حدوث احتكاكات في الماضي؛ ومن شأن توضيح التوقعات وتحديد الأدوار والمسؤوليات أن يسمح لمكونات الحركة بالاستفادة على أفضل وجه من صوتها ومواردها ونقاط قوتها وخدماتها. ومع ذلك، فإن الاتفاق الجديد لا يزال يقتضي من مكونات الحركة احترام النظام

Public

الأساسي للحركة الذي لم يتغير. والصليب الأحمر الألماني ملتزم التزاما كاملا بتنفيذ الاتفاق الجديد وسيدعم نشره وتفعيله بحسب الاقتضاء؛ وقد شجعت الجمعيات الوطنية الأخرى على أن تحذو حذوها.

السيد Aslanov (رئيس جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني) سلط الضوء على بعض التحديات التي تواجه الجمعيات الوطنية في سعيها للاستجابة للعواقب الإنسانية للصراعات التي طال أمدها وجائحة كوفيد-19، بما في ذلك التقدم الرقمي الذي يمثل فرصة وتهديدا في الوقت نفسه. وتحتاج الحركة إلى أن تصبح أقوى لضمان مكانتها داخل المنظومة الإنسانية، ولكن ينبغي للجمعيات الوطنية أن تأخذ زمام المبادرة في بلدانها. وقال إن جمعيته الوطنية ستواصل التعاون مع جميع مكونات الحركة مع البقاء في مركز صنع القرار داخل أذربيجان.

السيد Tipping (رئيس الصليب الأحمر الأرجنتيني) قال إن الافتقار إلى حسن النية سابقا أعاق عمل الحركة، حيث سعت فرادى المكونات إلى تحقيق مكاسب على حساب المكونات الأخرى. ومع ذلك، فإن الاتفاق الجديد وضع الجمعيات الوطنية في صميم العمل، كما كان ينبغي أن يكون الحال دائما. وسعيا إلى معالجة القضايا الإنسانية المتزايدة التعقيد في جميع أنحاء العالم، تحتاج الحركة إلى توحيد صفوفها، مع تجنب المنافسة غير الضرورية التي يمكن أن تضر بمكانتها بين المانحين أو الحكومات أو المستفيدين. ومن شأن التنفيذ الفعال للاتفاق الجديد أن يمثل خطوة تاريخية إلى الأمام.

السيد Ladekarl (الأمين العام للصليب الأحمر الدانمركي) تحدث باسم الجمعيات الوطنية في النمسا وبنغلاديش وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وهندوراس وآيسلندا ولبنان وليبيريا والنرويج وبولندا والمملكة العربية السعودية وجنوب السودان والسودان والسويد، وقال إن اتفاق إشبيلية الحالي وتدابيره التكميلية لا يغطيان بشكل كاف دور الجمعيات الوطنية داخل أراضيها، وأن القضية أصبحت أكثر إلحاحا مع تزايد قوة الجمعيات الوطنية. ومن المخيب للآمال أنه على الرغم من التشاور مع الجمعيات الوطنية في أثناء الاستعراض، فإن النص الجديد لم يخضع لعملية إعداد مشترك أوسع نطاقا. وكان ينبغي أيضا إتاحة مشروع الاتفاق النهائي للجمعيات الوطنية في مرحلة مبكرة. وينبغي أن تكون عمليات الاستعراض أكثر شمولية وشفافية في المستقبل لأن الاتفاقات المعنية ليست بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية فحسب، وإنما أيضا بين الجمعيات الوطنية البالغ عددها 192 جمعية.

وعلى الرغم من أن مشروع الاتفاق ليس مثاليا، فإنه يسير في الاتجاه الصحيح بوضع زمام المبادرة في أيدي الجمعيات الوطنية جنبا إلى جنب مع اللجنة الدولية أو الاتحاد الدولي بحسب السياق. والجمعيات الوطنية مستعدة لتحمل هذه المسؤولية. وستكون الخطوة التالية هي أن تقوم جميع مكونات الحركة برصد وتقييم تنفيذ الاتفاق استنادا إلى مختلف توقعاتها وخبراتها ووجهات نظرها. ولذلك ينبغي اعتماد مشروع الاتفاق بشكله الحالي، بغية تحسين طريقة عمل مكونات الحركة معا تحسينا مستمرا من أجل زيادة أثرها الجماعي. وقد دعا المندوبين إلى اعتماد مشروع الاتفاق، والرصد المشترك لتنفيذه، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في مجلس المندوبين المقبل. وأعرب عن تأييده للتعديل المقترح إدخاله على الفقرة 5 من منطوق مشروع القرار.

السيدة Padmore (رئيسة مجلس إدارة الصليب الأحمر البريطاني) رحبت بمشروع القرار والاتفاق بما يشمل التعديل المقترح. وقالت إن الاتفاق الجديد حل وسط يستجيب للعديد من الشواغل الرئيسية؛ والأهم من ذلك، أنه سيساعد على الحفاظ على وحدة الحركة. وقد رُحب بخاصة بإدراج إشارات صريحة إلى ولاية كل مكون من مكونات الحركة، تماشيا مع النظام الأساسي للحركة واتفاقيات جنيف. ومن المشجّع أيضا أن الجمعيات الوطنية قد مُنحت دور الميسّر، بما يتماشى مع خطة توطين العمل الإنساني المتنامي داخل القطاع الإنساني الأوسع نطاقا. وسيكون الاختبار الحقيقي للاتفاق الجديد هو تنفيذه الذي سيتطلب تغييرا في الموقف والنهج. وسيضطلع الصليب الأحمر البريطاني بدوره في تشجيع زيادة الروح التعاونية القائمة على الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة والدعم المتبادل.

السيد Solís González (الرئيس الوطني لجمعية الصليب الأحمر البنمي) قال إنه يرحب، بصفته عضوا في فريق الجمعيات الوطنية الاستشاري التابع للحركة، بمشروع اتفاق إشبيلية 2.0 الذي يظهر الاستعداد الجماعي للحركة للاستجابة للأزمات الإنسانية وفقا لولايات مكوناتها. وهو يبرز الدور القيادي أو التيسيري الذي تؤديه الجمعيات الوطنية، التي سيدعمها الاتحاد الدولي واللجنة الدولية بوصفهما ميسرين مشاركين، مع الاستفادة من الخبرات والقدرات التكميلية لجميع مكونات الحركة. ومن شأن العمل المشترك الذي تقوم به الحركة أن يعزز حياد استجابتها الإنسانية ونزاهتها واستقلالها؛ وسيتوقف التنفيذ الناجح لمشروع الاتفاق على الحكم السليم والاحترام المتبادل وتطبيق المبادئ الأساسية للوحدة والعالمية. ودعا أيضا إلى التواضع وقبول الترابط بين المكونات.

السيد Argymbayev (رئيس جمعية الهلال الأحمر لجمهورية كازاخستان) أعرب عن تأييده لمشروع القرار وحث الآخرين على أن يحذوا حذوه، مشددا على الدور التنسيقي الهام الذي تؤديه الجمعيات الوطنية في العمل الإنساني. ومع ذلك، ينبغي إجراء مزيد من المشاورات لتوضيح أدوار مختلف مكونات الحركة؛ ومن شأن ذلك أن يمكن من تنفيذ الاتفاق الجديد بمزيد من الفعالية.

Public

السيد Nagazumi (نائب المدير العام للإدارة الدولية في الصليب الأحمر الياباني) سلط الضوء على مشاركة جمعيته الوطنية في عملية الاستعراض، ورحب بمشروع اتفاق إشبيلية 2.0، ولا سيما دور الميسّر المعهود به إلى الجمعيات الوطنية. ومن الإيجابي أيضا ألا تقيّد الأدوار والكفاءات المحددة لفرادى مكونات الحركة بموجب الاتفاق الجديد. ومن شأن اعتماد الاتفاق وتنفيذه أن يعزز العمل الإنساني القائم على المبادئ في جميع أنحاء الحركة، مما يمكن الشركاء من العمل معا بشكل أفضل لصالح السكان الضعفاء.

السيدة Coulibaly (رئيسة الصليب الأحمر المالي) أشادت بالجهود المبذولة لإدماج آراء الجمعيات الوطنية في اتفاق إشبيلية المراجَع. وقد رُحب بخاصة بقرار تغيير مصطلح "الوكالة الرائدة" إلى "الميسّر"، وكذلك الاعتراف بالدور الفريد للجمعيات الوطنية بوصفها جهات مساعدة للسلطات العامة. وبشكل محدد أكثر، سيرصد الصليب الأحمر المالي عن كثب تنفيذ النقطتين 5 و7 من المادة 5-2-3 من الاتفاق الجديد، فضلا عن أحكام المادة 5-2-6 المتعلقة بالبيانات المشتركة. ويجب أن تدعم الفقرة (ب) من المادة 5-3، التي تغطي الحالات التي تؤدي فيها اللجنة الدولية دور الميسّر، الجمعيات الوطنية في دورها بوصفها جهات مساعدة للسلطات العامة عن طريق إشراكها في حوارات مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، من دون المساس بالولاية المحددة للجنة الدولية. وفيما يخص الفقرة (ج) من المادة 5-3، التي تغطي الحالات التي يؤدي فيها الاتحاد الدولي دور الميسّر، اقترحت إدخال عبارة تنص على أنه يجب على الاتحاد الدولي - في أثناء تنفيذ أنشطة الدعم المشترك وعمليات الطوارئ - أن يمتثل لإجراءات الجمعية الوطنية المضيفة، مع التركيز على التوطين لتعزيز استدامة المعارف المكتسبة من هذه العمليات. ويمكن أيضا تنقيح المادة 6 لتنص على اتفاق مسبق بين الجمعية الوطنية المضيفة والشركاء بشأن استراتيجيات الدخول والانسحاب الخاصة بالأنشطة. ومع ذلك، فإنها تؤيد مشروع الاتفاق بشكله الحالي، ولا سيما الأحكام الواردة في المادتين 8-9 و9.

السيد Guo (وكيل الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر الصيني) وافق على أنه مع ازدياد تعقيد الاحتياجات الإنسانية العالمية، صار من الضروري توضيح وتعديل واستكمال المفاهيم الواردة في اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية لضمان الحفاظ على وجاهة الحركة. ولذلك، فقد رحّب بمشروع القرار المعدّل بشأن اتفاق إشبيلية 2.0، ولا سيما تركيز الاتفاق الجديد على الدور المركزي للجمعيات الوطنية في العمليات الإنسانية، وأعرب عن أمله في أن يساهم الاتفاق الجديد في تحسين التعاون بين مكونات الحركة وزيادة طابعه الاستراتيجي.

السيد Pinney (رئيس الصليب الأحمر الأسترالي) أعرب عن تأييده لمشروع القرار والتعديل المقترح، مشيرا إلى أن الاتفاق المعدّل يعبر بشكل أفضل عن طموح الحركة إلى توفير استجابة مشتركة فعالة وواسعة النطاق في أثناء حالات الطوارئ. وتتمتع الحركة بوضع فريد يمكنها من الاستجابة للتحديات الإنسانية المتزايدة عن طريق العمل الذي تقوده محليا؛ ولذلك، فقد حان الوقت لأن يضع الاتفاق الجديد الجمعيات الوطنية في صميم عملية صنع القرار إلى جانب شركاء الحركة. وإن جعل اتفاق إشبيلية 2.0 حقيقة واقعة يتطلب العقلية والسلوك الصحيحين، بالإضافة إلى وثائق تأسيسية سليمة. وينبغي الآن الاستفادة من الكفاءات الجماعية المستخدمة في صياغة الاتفاق الجديد من أجل إرساء فهم مشترك لمبادئ الاتفاق والالتزام بها على نطاق الحركة، مع التركيز بخاصة على كيفية تطبيقها على العمليات. ومن الأهمية بمكان أيضا وجود آلية لرصد تنفيذ الاتفاق الجديد، والاحتفال بنجاحاته، وتحديد مجالات التحسين.

السيد Erksoussi (الأمين العام للهلال الأحمر العربي السوري) أثنى على العمل المنجز لإعداد اتفاق إشبيلية 2.0، مشيرا إلى أن النزاع الذي طال أمده في بلده يحتم وضع آليات عمل واضحة من أجل جميع مكونات الحركة. ولا خفاء أن الجمعيات الوطنية ينبغي أن تتولى المسؤولية عن العمليات في بلدانها؛ وإذا عزّت قدراتها فإنها ستحتاج إلى الدعم من الشركاء. وينبغي أن ينصب التركيز على المستفيدين بدلا من المصطلحات المحددة المستخدمة. وأضاف أن مصطلح "الرائد" قد يكون صائبا في بعض الحالات؛ فقد أخفقت الريادة المشتركة في الجمهورية العربية السورية، كما أفلحت الريادة المواضيعية التي أمسكت فيها المكونات بزمام الأمور بحسب مجالات خبرتها المحددة. ورحب بمشروع القرار والتعديلات المقترحة، وشدد على أهمية وضع آلية مراجعة فعالة تراعي آراء الجمعيات الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بخبرتها في الميدان.

الدكتور Al-Hadid (رئيس الجمعية الوطنية للهلال الأحمر الأردني) أشار إلى المصاعب التي اعترضت تنفيذ اتفاق إشبيلية الأصلي، وقال إن الاتفاق الجديد أحرز تقدما جيدا، وإن افتقر إلى الإتقان. ورحب بالتعديل المقترح إدخاله على الفقرة 5 من منطوق مشروع القرار، لكنه اقترح أيضا إنشاء فريق يتولى رصد تنفيذ الاتفاق الجديد ورفع التقارير عنه. وينبغي أن يشمل هذا الفريق ممثلين عن اللجنة الدائمة واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، وأربعة ممثلين عن الجمعيات الوطنية يمنحون ثقلا أكبر بصفتهم المكون الرئيسي للحركة، الأمر الذي من شأنه أن يتيح الحصول على تعقيبات من ذوي الخبرة في تنفيذ الاتفاق الجديد في بلدانهم.

Public

السيد Nabi Burhan (رئيس الهلال الأحمر الأفغاني بالنيابة) قال إن مكونات الحركة تتمتع بخبرة طويلة في العمل في بلده مع شركاء يقدمون دعما قيما منذ زمن طويل إلى الجمعية الوطنية والسكان الضعفاء على السواء. وأيد مشروع القرار الذي من شأنه أن يحسن العمل المشترك، وشدد على ضرورة رصد تنفيذ الاتفاق الجديد وإجراء تنقيحات إضافية إن لزم الأمر.

السيد Jama (نائب المدير التنفيذي لجمعية الهلال الأحمر الصومالي) أثنى على عملية مراجعة اتفاق إشبيلية، وإن كان ينبغي إرسال مشروع الاتفاق النهائي إلى الجمعيات الوطنية في مرحلة سابقة لتحقيق الشفافية واحتواء الجميع. ومع ذلك فقد رحب بالاتفاق المنقح مشيرا إلى أنه سيساعد الحركة على التركيز على أثرها الإنساني الجماعي، وإن كان يستلزم بعض الضبط. وأضاف أن من المهم خصوصا ضمان تنفيذ الاتفاق الجديد تنفيذا فعالا على المستوى الميداني.

السيد Rocca (رئيس الاتحاد الدولي) رحب بالقرار الجماعي بتنقيح اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية، بالنظر إلى التحديات العديدة التي واجهت تنفيذ هذا الإطار المهم. ويقترح الاتفاق الجديد نظاما أكثر مرونة لتحديد الجهة التي تتخذ الإجراءات وفي أي مكان، كما أنه يتخلى عن مفهوم "الوكالة الرائدة". وصرح بأن الجمعية الوطنية المضيفة ستظل في صميم العمليات، وستعمل على تيسير الإجراءات وتنسيقها في الأوضاع التي تستلزم استجابة جماعية من الحركة، على أن يعمل الاتحاد الدولي واللجنة الدولية بصفتيهما ميسرين مشاركين وفقا لولايتيهما. ويشكل النص الجديد تحولا كبيرا في الجهود المبذولة لإدارة التفاعلات المتزايدة التعقيد بين مكونات الحركة وتلبية الطلبات الخارجية على زيادة الفعالية في التعاون والتنسيق داخل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأضاف قائلا إن الاتفاق المنقح يقر صراحة بالدور الحاسم الذي تؤديه الجمعيات الوطنية، ولا سيما في المجالات الاستراتيجية الرئيسية، ومنها مثلا والتواصل والتمثيل وحشد الموارد. ومضى يقول إن اتفاق إشبيلية 2.0 يقترح أيضا آليات أقوى لتسوية أية منازعات بين الشركاء. ولئن كانت الأحكام الجديدة لن تحل كل المشاكل، فصار من الممكن من اعتبار عدم الامتثال المتكرر للاتفاق مسألة تتعلق بالنزاهة. وقال إن من الإيجابي إدراج كل شيء في وثيقة واحدة، لأن وضع التدابير التكميلية لم يكن واضحا قط. ولكي يحقق الإطار التنظيمي الجديد مآربه، يجب على كل مكونات الحركة الالتزام بتبادل الاحترام والثقة وبالانضباط. وصرح بأن الاتفاق الجديد سيستلزم على الأرجح أيضا التنقيح في المستقبل، مع تغير القدرات الفردية وتطور العالم.

الدكتور Ruiz Rodas (رئيس جمعية الصليب الأحمر السلفادوري) قال إن الاتفاق الجديد سيكون أداة مفيدة لقادة الجمعيات الوطنية في عملهم اليومي في مواجهة حالات الطوارئ. وسيتطلب تنفيذه من الشركاء إبداء التواضع وتنحية الغرور جانبا. وبالتالي، أيد اتفاق إشبيلية 2.0، ولا سيما العناصر المتعلقة بالنزاهة والمساءلة، ووافق على أهمية إنشاء فريق لرصد تنفيذه.

الدكتور Abbas (رئيس جمعية الهلال الأحمر العراقي) أعلن أنه يؤيد الاتفاق الجديد، رغم بعض التحفظات. ولئن كان بعض التقدم قد أحرز، فإن النص لا يقدم بعد الدعم الملائم إلى الجمعيات الوطنية التي ينبغي أن تظل في مركز جهود التنسيق. وبالتالي، ينبغي أن يخضع الاتفاق للتنقيح ما دام ينفذ، بمساهمة كبيرة من الدول الأعضاء؛ وأيد اقتراح ممثل الهلال الأحمر الأردني بإنشاء فريق رصد لهذه الغاية.

السيدة Mendomo Akame (رئيسة الصليب الأحمر الكاميروني) تحدثت باسم *هيئة تنسيق الجمعيات الوطنية لوسط أفريقيا* وقالت إن إعادة النظر في اتفاق إشبيلية أصبح أمرا ضروريا لتحسين التنسيق وتحقيق أثر جماعي أكبر في العمليات الإنسانية وإن تعزيز الحركة يكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى في سياق يشهد أزمات وكوارث مختلفة. ورحبت بالدور المحوري المسند إلى الجمعيات الوطنية في الاتفاق المنقح، مشيرة إلى أن تمتع الجمعيات بمكانة رئيسية في التنسيق سيزيد تيسير الوصول إلى السكان ويعزز نظمها الأساسية وقدرتها على التعاون مع السلطات العامة. ورأت أن المهام المحددة لمكونات الحركة لا تمثل عائقا بل تُعتبر بالأحرى ميزة تنهض بمكانتها وأنه ينبغي لجميع الجهات المعنية إعادة تأكيد مشاركتها في ضوء التعديلات المدخلة. وأيدت بالتالي مشروع القرار.

السيدة Abu Ghosh (مستشارة رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني) رحبت بالاتفاق الجديد ومشروع القرار والتعديل المقترح، مشيرة إلى أن النص يعالج معظم المسائل التي أُثيرت خلال المشاورات وسييسر التعاون المتعدد الأطراف على المستويين الإقليمي والعالمي. ومضت تقول إن النص يجسد بوجه خاص مفهوم التكامل بين مكونات الحركة بتغطية مختلف مهامها وأدوارها ومسؤولياتها ويبرز أهمية تعزيز الدور المحوري للجمعيات الوطنية. وأشادت أيضا بالاقتراح الموجه إلى اللجنة الدائمة لتدعو إلى تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في التنفيذ إلى مجلس المندوبين في إطار المراجعة المنتظمة للاتفاق. واستدركت قائلة إن النص لا يتضمن أي إشارة محددة إلى الاحتلال أو مسؤوليات قوة الاحتلال إزاء السكان الخاضعين لسيطرتها على نحو ما يرد في اتفاقية جنيف الرابعة على الرغم من أنه يشير إلى النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية. وأردفت قائلة إن الاحتلال الذي طال أمده يمثل حسب جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني العامل الرئيسي المسبب للضعف الإنساني الذي تسعى الجمعية إلى التصدي له؛ وإنه ينبغي بالتالي تعليق أهمية أكبر على تلك المسألة، ولا سيما عن طريق إدراج تعبير "الاحتلال" وتحديد الأدوار والمسؤوليات في إطار استجابة الحركة في ذلك الصدد.

Public

الدكتور Al Enizi (رئيس جمعية الهلال الأحمر الكويتي) أعرب عن تأييده لمشروع القرار والتعديل المقترح. واستدرك قائلا إنه من الممكن إدخال عدة تحسينات على مشروع الاتفاق، ولا سيما من خلال إضافة تعريف لعبارة "الاستجابة الدولية" وعبارة "المُيسّر" وعبارة "المُيسّر المشارك". ورأى أنه من المفيد أيضا توضيح الدعم الداخلي والخارجي المتاح للجمعيات الوطنية وإضافة إشارة إلى سرية البيانات.

السيد Jain (الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر الهندي) تحدث باسم الجمعيات الوطنية في بنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وباكستان وسري لانكا ورحب بالجهود المبذولة لمراجعة اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية وخص بالذكر حذف عبارة "الوكالة الرائدة" وعبارة "الدور الرائد". وقال إن الاتفاق الجديد يظهر اعتزام جميع مكونات الحركة العمل في انسجام تام بالاعتماد على آلية تنسيق تضطلع من خلالها الجمعية الوطنية المضيفة بدور المُيسّر، مما يمثل خطوة إيجابية إلى الأمام؛ وأشار إلى إمكانية إدخال التحسينات الإضافية اللازمة عن طريق عملية دعم الرصد والتنفيذ المقترحة في الفقرة 5 المعدلة من منطوق مشروع القرار. وطلب من جميع مكونات الحركة الالتزام بتنفيذ اتفاق إشبيلية 2.0 بحسن نية وعبر عن تأييده الشديد لمشروع الاتفاق والقرار بالصيغة المعدلة.

السيد Langley (نائب الرئيس الكبير للصليب الأحمر الأمريكي) تحدث باسم الصليب الأحمر الأمريكي والصليب الأحمر المكسيكي والصليب الأحمر الكندي وشدد على تأصل مهمة الجمعيات الوطنية في مبدأ الوحدة الأساسي ومفاده أنه لا يمكن أن يكون هناك سوى جمعية واحدة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في البلد الواحد، ويجب أن يمتد عملها الإنساني إلى جميع أراضي البلد. وقال إنه يتعين على جميع الجهات الأعضاء في الحركة إعادة تأكيد التزامها باحترام الجمعيات الوطنية ومهامها والثقة بها وإن عدم احترام دور الجمعيات الوطنية القيادي سيؤدي في الواقع إلى انتشار سوء فهم الحركة وعدم الثقة بشارتها مما يجعل وصول المساعدات الإنسانية إبان النزاعات المسلحة والكوارث والصدمات العالمية الأخرى أمرا صعبا ومحفوفا بالمخاطر ومكلفا بصفة متزايدة. واختتم كلمته قائلا إن اتفاق إشبيلية 2.0 يكتسي أهمية حيوية لضمان احترام مهام الجمعيات الوطنية من جانب سائر مكونات الحركة ومشيرا إلى ضرورة أن تبين جميع الإجراءات المتخذة أن الجمعيات الوطنية جديرة بالثقة لتمثيل الحركة مما يُعتبر الوسيلة الوحيدة لضمان ديمومة قوة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد Gordon (الرئيس والمدير التنفيذي للصليب الأحمر الفلبيني) سلط الأضواء على أهمية اتفاق إشبيلية 2.0 من أجل التصدي للتحديات المتنامية في العالم وضرورة تخفيف المعاناة الإنسانية. وقال إن أي منظمة لا تكون قوية إلا بقدر قوة أضعف حلقاتها؛ وإن تعزيز دور الجمعيات الوطنية سيمكن الجمعيات من تمثيل الحركة. واسترسل قائلا إن شراكات العمل الفعالة مع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية الشريكة ساعدت جمعيته الوطنية على التصدي للأزمات المواجهة في الفلبين بإثبات أهمية الوحدة وإن الاتفاق الجديد سيرتقي بذلك العمل.

السيد Savchuk (رئيس جمعية الصليب الأحمر الروسي) أشاد بالاتفاق المحدث وخص بالذكر إرساء دور المُيسّر الذي تؤديه الجمعيات الوطنية ودور المُيسّر المشارك الذي يؤديه كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في حالات النزاعات المسلحة والكوارث على التوالي. ورأى أن النص المنقح سيساعد على الحد من الإجراءات البيروقراطية وتعزيز الكفاءة والفعالية في إطار عمل الحركة. واستدرك قائلا إنه ينبغي تكثيف العمل الرامي إلى تطوير الاتفاقات المبرمة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية لتُؤخذ في الحسبان الحالات المحتملة التي قد تكون فيها جهة شريكة معينة أقدر على تقديم المساعدة. وأنهى كلمته مشيرا إلى ضرورة إيلاء اهتمام شديد لتنفيذ الاتفاق الجديد بتحديثه في وقت لاحق حسب مدى حسن أدائه في الميدان.

السيد Carbonnier (نائب رئيس اللجنة الدولية) رحب بالتأييد المعبر عنه للاتفاق الجديد الذي سيعزز الإطار الذي تتعاون بموجبه مكونات الحركة لزيادة تأثيرها على أمثل وجه في الظروف الصعبة. ولفت الانتباه إلى الجهود الجبارة التي بُذلت لإدماج الشواغل المعرب عنها خلال عملية المراجعة القائمة على المشاركة وقال إن النص النهائي يتضمن أيضا أحكاما متينة بشأن التنفيذ والرصد والإبلاغ معززة بالتعديل المقترح إدخاله على الفقرة 5 من منطوق مشروع القرار. وأعرب مجددا عن كامل تأييد اللجنة الدولية لمشروع القرار والتزامها بتنفيذه.

السيد Mardini (المدير العام للجنة الدولية) شكر المتحدثين على مساهماتهم وتعليقاتهم الإيجابية. وبخصوص الاقتراحات الداعية إلى وضع آلية لمراجعة الاتفاق الجديد، قال إن التعديل المقترح إدخاله على الفقرة 5 من منطوق مشروع القرار سيفسح مجالا كافيا للجمعيات الوطنية للتعقيب على تنفيذ الاتفاق؛ وإنه سيعمل مع الأمين العام للاتحاد الدولي من أجل الإشراف على عملية دعم الرصد والتنفيذ. وأضاف قائلا إن الاقتراحات الأخرى المقدمة خلال المناقشة تُعتبر تحسينات طفيفة بينما ينبغي أن ينصب التركيز الحالي على تنفيذ الاتفاق الجديد تنفيذا أمينا بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية. واتفق مع ممثلة الهلال الأحمر الفلسطيني على أن الاحتلال يمثل عاملا رئيسيا مسببا للضعف واستدرك قائلا إن المسألة مشمولة بالقدر الكافي بمشروع الاتفاق الذي يشير إلى النظام الأساسي للحركة والقانون الدولي الإنساني بما فيه اتفاقيات جنيف. وأوضح قائلا إن قوة الحركة تكمن في قدرتها على وضع السياسة جانبا ومنح الأولوية للإنسانية مما يكتسي أهمية كبيرة نظرا إلى استقطاب الآراء الحالية. واختتم كلمته قائلا إن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية سييسران إجراء أي حوار يمكن أن يسد الفجوات وينقذ الأرواح في الظروف الصعبة، ومشيرا إلى ضرورة أن تضمن مكونات الحركة كافة إجراء ذلك الحوار لصالح الأشخاص المستفيدين من خدماتها.

Public

السيد Chapagain (الأمين العام للاتحاد الدولي) شكر المندوبين على مساهماتهم وأحاط علما بالجهود الجبارة التي بُذلت لإدماج جميع الآراء في عملية المراجعة. وقال إن الخطوة القادمة تتمثل في التنفيذ واضطلاع الجمعيات الوطنية بدور محوري في العمليات بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية. واستطرد قائلا إنه لا يمكن تدوين كل الأمور في وثيقة واحدة فعلى القادة أيضا إبداء النزاهة والأمانة والشفافية. وأعرب عن التزامه بالعمل مع اللجنة الدولية وكل الجمعيات الوطنية من أجل تنفيذ مشروع القرار.

واعتُمد مشروع القرار المعنون "مراجعة اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية من أجل تحسين التأثير الجماعي للحركة" والوارد في الوثيقة CD/22/12DR بصيغته المعدلة (القرار 8، الوثيقة CD/22/R8).

البند 7 رسم استراتيجية للحركة بشأن الهجرة *(الوثيقتان CD/22/7 وCD/22/7DR)*

السيد Maurer (رئيس مجلس المندوبين) لفت الانتباه إلى مشروع القرار الذي عُدل بموافقة الاتحاد الدولي واللجنة الدولية بعد قرار اتُخذ خلال الدورة الاستثنائية لمجلس إدارة الاتحاد الدولي التي عُقدت في 18 حزيران/يونيو 2022. ودعا ممثلي الجمعيات الوطنية الثلاث المشاركة في رئاسة الفريق القيادي المكلف بالهجرة إلى تقديم البند.

السيد Ärnlöv (الأمين العام للصليب الأحمر السويدي) قال إن الحركة في وضع يمكنها من تقديم المساعدة الإنسانية إلى المهاجرين المحتاجين إليها بصرف النظر عن وضعهم القانوني وإلى جميع الأشخاص المتأثرين بالهجرة وخص بالذكر المجتمعات المحلية المضيفة والأشخاص الباقين في بلدانهم. وأفاد بأن الجمعيات الوطنية كثفت الأعمال استجابة لحالات الهجرة والتحركات السكانية التي تزداد تعقيدا في جميع أنحاء العالم بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية. واستدرك قائلا إنه يتعين على الحركة توظيف مزيد من الاستثمارات على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي في إطار نهج متسق يأخذ في الحسبان الاتجاهات الحالية ويدمج التقييم والتخطيط وتنمية القدرات - وبالتالي تطوير نموذج قيادة الهجرة. واسترسل قائلا إن مشروع القرار المتعلق برسم استراتيجية للحركة بشأن الهجرة هو قرار إجرائي سيعزز التعاون المنسق والاستراتيجي والمركز على المستقبل على نطاق الحركة. وشدد على ضرورة رسم استراتيجية للحركة بشأن الهجرة تركز على ألح التحديات المرتبطة بالهجرة بناء على مختلف مهام مكونات الحركة وتماشيا مع المبادئ الأساسية. وأنهى كلمته قائلا إن مشروع القرار في حال اعتماده سيمهد الطريق لعملية شاملة وميسرة لوضع استراتيجية تعزز العمل التعاوني والمزود بالموارد الكافية في الميدان بهدف التصدي للتحديات الإنسانية التي يواجهها المهاجرون والحيلولة دونها.

السيد Pinney (رئيس الصليب الأحمر الأسترالي) أعرب عن سرور جمعيته الوطنية لتقديم مشروع القرار الذي يمثل خطوة مهمة في مسار اكتساب ثقة المهاجرين واللاجئين بالحركة وشاراتها والحفاظ عليها وضمان سلامتهم وصون كرامتهم. وقال إن الحركة تضطلع بدور لا مثيل له في توفير المساعدة الإنسانية والحماية للمهاجرين وإن الاستراتيجية المقترحة بشأن الهجرة ستمكن الحركة من العمل مع جميع الأشخاص الذين يعبرون الحدود ويعانون من الضعف بصرف النظر عن سبب تنقلهم أو وضعهم القانوني أو حالتهم. وأضاف قائلا إن مشروع القرار يؤيد الدور القيادي الذي يؤديه الفريق القيادي المكلف بالهجرة والأدوار الرئيسية التي يضطلع بها كل من فرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة والمختبر العالمي لدراسة الهجرة الذي سيجري بحوثا عن تجارب الجمعيات الوطنية والمهاجرين.

السيدة Hocaoglu (مندوبة شابة للصليب الأحمر الأسترالي) قالت إنها شهدت شخصيا بوصفها أسترالية من الجيل الأول المصاعب التي يواجهها المهاجرون عند وصولهم إلى بلد أجنبي. وتحدثت عن كفاح والديها اللذين كانا يحملان جنسية تركية وبلغارية ويملكان قليلا من المال ويتكلمان لغة إنكليزية محدودة مما حد بدوره من حصولها على الخدمات ومشاركتها الكاملة في المجتمع. واستدركت قائلة إن أستراليا تتمتع بتاريخ ثري من حيث تعدد الثقافات وتضامن المجتمعات وإنها تمكنت من أن تصبح محامية وعضوة شابة في الصليب الأحمر الأسترالي. وأشارت إلى إمكانية استخدام الاستراتيجية المقترحة بشأن الهجرة كأداة لتصور المزيد من الإنجازات الممكن تحقيقها عن طريق تعاون جميع الجمعيات الوطنية البالغ عددها 192 جمعية من أجل إرساء الأسس للتعاطف والإنصات إلى قصص المهاجرين وضمان سلامة كل شخص وتلبية احتياجاته وإدماجه في المجتمع.

السيدة Himya (الأمينة العامة للهلال الأحمر الملديفي) قالت إن استجابة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تكتسي أهمية حيوية لضمان إتاحة الخدمات الأساسية للمهاجرين، بمن فيهم المهاجرون غير النظاميين وخصوصا في ضوء التحديات الحالية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 التي أدت إلى زيادة عدم المساواة والتهميش والضعف. وأضافت قائلة إنه من الأساسي التصدي للآثار الإنسانية الناجمة عن الكوارث المناخية التي تجبر الناس على ترك منازلهم وإن الاستراتيجية المقترحة ستستهدف أيضا الاستجابة لتلك المسائل. واستطردت قائلة إن مشروع القرار يعترف بأهمية المشاركة الإقليمية عن طريق شبكات الهجرة وبقيمة الجهات الشريكة للحركة التي تعمل على أساس التعاون داخل الجمعيات الوطنية والمناطق وعبرها إذ يشمل عمل الجمعيات الوطنية البلدان والمناطق الأوسع نطاقا. ومضت تقول إن مشروع القرار يجسد أيضا الدور والمهمة الفريدين اللذين تضطلع بهما جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتلبية الاحتياجات

Public

الإنسانية للمهاجرين طوال رحلتهم والتأثير في المناقشات بشأن سياسات الهجرة العالمية على أرفع المستويات من خلال تشجيع الحكومات على تكوين مجتمعات شاملة ترحب بالغرباء. واسترسلت قائلة إن النص يؤكد ضرورة أن يأخذ عمل الحركة في الحسبان تنوع الاحتياجات والقدرات الإنسانية واختلاف السياق الإقليمي بالتشديد على أهمية ضمان الموارد البشرية والمالية والتقنية الكافية. وذكرت أن الاستراتيجية المقبلة ستكفل أن يظل عمل الحركة يركز على إتاحة الخدمات الإنسانية والأساسية للمهاجرين بصرف النظر عن وضعهم وعلى مواجهة الهجرة المرتبطة بتغير المناخ التي تؤدي إلى تفاقم المخاطر وأوجه الضعف. وشجعت تشجيعا شديدا تأييد مشروع القرار لأن وضع الاستراتيجية بشأن الهجرة سيتيح إطارا استراتيجيا يسمح بتحسين توقع الأولويات الإنسانية المستجدة والاستجابة لها، ويعزز في نهاية المطاف أثر الحركة الجماعي في الميدان.

وعُرض مقطع فيديو يُظهر عمل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجال الهجرة.

رُفعت الجلسة في الساعة 17:35

يوم الخميس الموافق 23 حزيران/يونيو 2022

الجلسة العامة الثالثة

الساعة 8:20

البند 7 رسم استراتيجية للحركة بشأن الهجرة *(الوثيقتان CD/22/7 وCD/22/7DR) (تابع)*

السيد Chapagain (الأمين العام للاتحاد الدولي) قال إن الهجرة تمثل تحديا عالميا يستلزم استجابة عالمية وإن شبكة الاتحاد الدولي موجودة على طول مسارات الهجرة وملتزمة بتقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها برا وبحرا بما يتماشى مع واجب الشبكة المتصل بحماية الأشخاص المرتحلين بصرف النظر عن وضعهم أو انتمائهم العرقي أو جنسيتهم. واسترسل قائلا إن الجمعيات الوطنية تضطلع أيضا بدور رئيسي في إطار ذلك العمل نظرا إلى موقعها داخل المجتمعات المحلية وباعتبارها هيئات مساعدة للحكومات. وأضاف قائلا إنه يتعين على جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تكثيف استجابتها إذ تتنامى الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بالهجرة باستمرار وإن الاتحاد الدولي يؤيد بالتالي تأييدا شديدا مشروع القرار للموافقة رسميا على وضع استراتيجية للحركة بشأن الهجرة مما سيساعد الجمعيات الوطنية على تعزيز خططها الرامية إلى تحسين مساعدة المهاجرين الأكثر تعرضا للخطر وحمايتهم. واختتم كلمته قائلا إن الاستراتيجية المقترحة ستنهض أيضا بمشاركة أقوى وأكثر استدامة في مجال الهجرة.

السيد Mardini (المدير العام للجنة الدولية) قال إن حماية المهاجرين المستضعفين ومساعدتهم في عداد ألح الشواغل الإنسانية للحركة وإن مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال المعتمدة في الحركة تكفل توفير المساعدة عند الاقتضاء بصرف النظر عن المكان الذي يوجد فيه الأشخاص أو المكان الذي أتوا منه بينما يكتسي حضور الحركة العالمي على طول مسارات الهجرة أهمية رئيسية لتوفير تلك المساعدة. واستدرك قائلا إن عمل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يواجه عدة تحديات منها شدة تسييس البيئة العالمية وتشديد القوانين والسياسات الخاصة بالهجرة وانتهاك حقوق المهاجرين واحتياجاتهم مثل الحصول على الخدمات الأساسية وصون لم شمل الأسرة. ولفت النظر إلى أن تقديم المساعدة إلى المهاجرين جُرِّم في بعض الحالات بينما استُخدمت المساعدة الإنسانية أيضا لأغراض أمن الحدود وسياسات العودة. ومضى يقول إن نموذج قيادة الهجرة يكتسي بالتالي أهمية شديدة على غرار مشروع القرار لوضع استراتيجية للحركة بشأن الهجرة. وأوضح قائلا إن الاستراتيجية المقترحة ستساعد مكونات الحركة على العمل معا بتعزيز التكامل فيما بينها وتركيز الاستجابة على احتياجات المهاجرين ومواطن ضعفهم وقدراتهم في الوقت نفسه وعلى سد الفجوات الراهنة والتعامل مع الروايات الشديدة التسييس وسياسات الهجرة التقييدية ومواءمة المواقف بشأن التحديات الرئيسية ليكون صوت الحركة موحدا وفعالا. وشدد ختاما على أهمية أن تكون عملية وضع الاستراتيجية وتنفيذها شاملة وقائمة على المشاركة، وخص بالذكر أهمية تحقيق التآزر مع مبادرات الحركة الأخرى المعنية مثل استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2025.

الدكتورة Carvajal de Álvarez (الرئيسة الوطنية للصليب الأحمر الكولومبي) رحبت بمشروع القرار وقالت إن وضع استراتيجية بشأن الهجرة سيعود بفائدة كبيرة على الحركة. وأفادت بأن جمعيتها الوطنية لديها استراتيجية لدعم المهاجرين تمكنها من توفير خدمات أساسية وبرامج للإدماج لأكثر من مليوني شخص من المهاجرين وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة بمساعدة الحركة وجهات شريكة من القطاع الخاص. وذكرت أن الجمعية ساهمت أيضا في المنصات المتعلقة بالهجرة على مستوى الحركة وعلى الصعيد الإقليمي. ورأت أنه من الحيوي في الواقع أن تستجيب الجمعيات الوطنية وسائر الجهات الشريكة للحركة استجابة متسقة ومنسقة لقضايا الهجرة. وطلبت بالتالي من الحاضرين تأييد مشروع القرار الذي سيساهم في تعزيز الخدمات للمهاجرين على نطاق العالم.

Public

السيد Senghore (الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر الغامبي) عبر عن تأييده لمشروع القرار مشيرا إلى أن وضع استراتيجية بشأن الهجرة سيساهم في توسيع نطاق تأثير الحركة على الصعيد العالمي وتكثيف جهودها الجماعية لحماية سلامة المهاجرين وصون كرامتهم. وقال إن جائحة كوفيد-19 وظواهر تغير المناخ والنزاعات تسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وتؤثر تأثيرا خطيرا في البلدان المتقدمة وتأثيرا مدمرا في البلدان النامية. واسترسل قائلا إن الشباب في بعض المناطق مثل منطقة الساحل يواجهون تحديات إضافية تدفعهم إلى البحث عن حياة أفضل في مكان آخر ويموت الآلاف منهم أو يُفقدون أثناء رحلاتهم على طريق الهجرة. وأضاف قائلا إن الصليب الأحمر الغامبي يعمل على مشاريع إقليمية ودون إقليمية متصلة بالهجرة مع جمعيات وطنية أخرى داخل المنطقة وخارجها ومع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية ويشارك مشاركة نشطة مع حكومة بلده في التصدي لمشكلة المهاجرين المفقودين، ويؤيد بالتالي وضع الاستراتيجية المقترحة وسيساهم في ذلك العمل بفضل خبرته القيّمة.

السيد Küçük (نائب المدير العام/كبير المسؤولين الدوليين في جمعية الهلال الأحمر التركي) أشاد بمشروع القرار وخصوصا باعترافه بأهمية الدور الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية في تناول مسائل الهجرة بما في ذلك من خلال شبكات الهجرة الإقليمية. وقال إن بلده يستضيف حاليا أكبر عدد من اللاجئين في العالم وإن الهلال الأحمر التركي يقدم الدعم المنتظم إلى المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء الذين يحملون 57 جنسية مختلفة مما يُظهر الطبيعة العالمية والمترابطة للمسألة وضرورة العمل الجماعي. واستطرد قائلا إن جمعيته الوطنية تستطيع بوصفها عضوا في الأفرقة الإقليمية والدولية التابعة للحركة والمعنية بالهجرة أن تقدم مساهمتها عن طريق خبرتها في العمل مع الأشخاص المرتحلين أثناء وضع الاستراتيجية بهدف تعزيز العمل الإنساني الجماعي المتعلق بالهجرة.

السيد El Nazer (المدير التنفيذي لجمعية الهلال الأحمر المصري) سلط الأضواء على العدد الهائل من المهاجرين والنازحين داخليا الذين تستضيفهم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقال إن حياة الأشخاص المرتحلين وسلامتهم وكرامتهم وعافيتهم تتعرض لمخاطر غير عادية في سياق يشهد أزمة اقتصادية وجائحة كوفيد-19 الحالية وتغير المناخ. ومضى يقول إن عمل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى وإن الهلال الأحمر المصري يسعى إلى دعم المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء على الصعيدين الوطني والإقليمي، ولا سيما من خلال التصدي للتمييز والعنصرية وكره الأجانب. ورأى أن وضع استراتيجية بشأن الهجرة سيحسن التنسيق حسب مختلف مهام مكونات الحركة وأن مكونات الحركة تستطيع من خلال دعم بعضها لبعض أن تزيد تأثير عملها وتحسن نوعية حياة الأشخاص المرتحلين.

السيدة Chew (رئيسة المجلس الوطني للشباب في جمعية الهلال الأحمر الماليزي) تحدثت باسم الجمعيات الوطنية الإحدى عشرة في منطقة جنوب شرق آسيا، وقالت إن مسألة الهجرة تكتسي أهمية خاصة في منطقتها بسبب خصائص المنطقة الجغرافية وتماسكها الثقافي. واستدركت قائلة إن تدعيم الحدود الوطنية حد من مرونة الحركة مما أدى إلى افتقار المهاجرين غير النظاميين إلى الحماية وتعرضهم لعدم المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم. وأردفت قائلة إن الجمعيات الوطنية في المنطقة ملتزمة بتلبية احتياجات المهاجرين قدر استطاعتها لدعم التحدي العالمي 4 بشأن الهجرة والهوية المحدد في *استراتيجية العقد 2030* للاتحاد الدولي وإن الأمثلة على ذلك العمل تشمل توفير اللقاحات المضادة لكوفيد-19 للمهاجرين ومساعدة الوافدين الجدد ودعم المهاجرين العائدين إلى أوطانهم وخدمات إعادة الروابط العائلية. واسترسلت قائلة إن الجمعيات الوطنية تشارك أيضا في شبكة الهجرة الإقليمية وتساهم في العمل على نطاق الحركة المرتبط بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وذكرت أنه من الأهمية بمكان ضمان إمكانية إتاحة الخدمات الأساسية للمهاجرين، وخصوصا لمن يتعرض منهم لمخاطر شديدة الوطأة، وأنه من الضروري في الوقت ذاته الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها بهدف التصدي لزيادة حالات التشرد الناجم عن تغير المناخ. واتفقت على أن القيمة المضافة للحركة تتأتى من وجود الحركة في بلدان المنشأ والعبور والوجهة ورأت أنه ينبغي بالتالي تعزيز المبادرات عبر الحدود. وأضافت قائلة إن الدور الفريد الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية بوصفها هيئات مساعدة لحكومات بلدانها يتيح لها فرصة استخدام الدبلوماسية الإنسانية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأبدت تأييدها التام لمشروع القرار.

السيدة Harrison (الأمينة العامة للصليب الأحمر الناميبي) رحبت بالاقتراح الداعي إلى وضع استراتيجية للحركة بشأن الهجرة. وقالت إن العديد من الرحّل الفارين من الجفاف في جنوب أنغولا وصلوا إلى ناميبيا في عام 2021 وإن الجمعية الوطنية بذلت قصارى جهدها بالعمل مع أفراد المجتمع المحلي والسلطات المحلية والتقليدية والسلطات الحكومية من أجل مساعدة أولئك الرحّل لكن بعض الأطفال المهاجرين لقوا حتفهم بسبب سوء التغذية. ورأت أنه من الأهمية بمكان إذكاء الوعي بشأن تنقل السكان القسري والمرتبط بتغير المناخ واتخاذ إجراءات استباقية لدعم المجتمعات المحلية قبل أن تُجبر على التنقل وأنه من الضروري أيضا التصدي لانعدام الأمن الغذائي حتى يتسنى توفير الدعم الكافي للمهاجرين عند وصولهم. ودعت إلى إدماج تلك المسائل في الاستراتيجية المقبلة.

السيد Gurtner (رئيس قسم التعاون الدولي في الصليب الأحمر السويسري) أثنى على الاقتراح الداعي إلى وضع استراتيجية بشأن الهجرة مما سيظهر عزم الحركة الجماعي على التصدي للعواقب الإنسانية الوخيمة للهجرة وتحسين التعاون فيها بناء على تكامل مختلف مكوناتها. واستدرك قائلا إنه يقترح تعديل الفقرة

Public

3 من منطوق مشروع القرار لتحديد ضرورة أن تشمل الاستراتيجية النهائية خطة عمل إلى جانب خطة مالية لتنفيذ خطة العمل خلال مجلس المندوبين المزمع عقده عام 2024. ورأى أن الاستراتيجية لن تصبح أداة فعالة إلا إذا زُوّدت بخطة عمل ملموسة وبالتمويل اللازم. وأنهى كلمته معربا عن التزام الصليب الأحمر السويسري بدعم وضع الاستراتيجية المقبلة وخطة عمل مصاحبة لها.

السيدة Goddard (مندوبة شابة للصليب الأحمر البريطاني) رحبت بمشروع القرار وقالت إن جمعيتها الوطنية تدرك التحديات المرتبطة بدعم المهاجرين المستضعفين نظرا إلى خبرة الجمعية في توفير برامج الهجرة الدولية وخدمات الدعم للاجئين وملتمسي اللجوء والناجين من الاتجار بالبشر وغيرهم من المهاجرين. ورحبت بتشديد مشروع القرار على إدماج آراء المهاجرين أنفسهم وتجاربهم في استراتيجية الحركة بشأن الهجرة كما يسعى الصليب الأحمر البريطاني إلى فعله في إطار عمله، غير أنها أكدت أن ضمان مشاركة الدول يكتسي القدر نفسه من الأهمية من خلال الاستماع أيضا إلى وجهات نظر الدول خلال عملية التشاور.

السيدة Tuaeva (مندوبة شابة لجمعية الصليب الأحمر الروسي) أعربت عن تأييدها لوضع استراتيجية للحركة بشأن الهجرة وأشارت إلى ضرورة أن تهيئ الحركة الظروف المواتية لإدماج المهاجرين. ورأت أنه من الأهمية بمكان الدفاع عن مصالح المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليا وتقديم المساعدة إليهم في حالات الطوارئ عند الاقتضاء. وقالت إن توفير خدمات أخرى مثل الدعم الاجتماعي والاقتصادي والمساعدة القانونية وخدمات التوظيف والتعليم يتطلب تزوّد الجمعيات الوطنية بهياكل متينة واستخدام الموارد المتاحة بفعالية. واستطردت قائلة إن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر هي المؤسسات الوحيدة القادرة على تقديم مساعدة مستهدفة إلى الأفراد في الأمد الطويل لأن قدرات هيئات الدولة غالبا ما تكون محدودة بسبب اللوائح الصارمة. وأضافت قائلة إن إدارة الحالات الفعالة تستلزم إيلاء العناية الشديدة أثناء وضع الاستراتيجية للسماح للجمعيات الوطنية بإرساء آليات عالمية للتعاون وبعث الأمل في قلوب الأشخاص الذين يبحثون عن موطن جديد.

السيد Su (ممثل الشباب في مجلس جمعية الصليب الأحمر الساموي) تحدث باسم الجمعيات الوطنية الأربع عشرة في جزر المحيط الهادئ وعبر عن تأييده لمشروع القرار ووصف بالتفصيل العمل التعاوني المضطلع به لتناول مسألة الهجرة على المستوى الإقليمي. وقال إن الهجرة كان لها ولا يزال لها دور مهم في منطقة المحيط الهادئ وإن الآثار الضارة لتغير المناخ والأوبئة والتدهور البيئي تؤثر في التنقل في المنطقة الذي له خصائص أخرى تشمل الهجرة لغرض العمل المؤقت والهجرة لغرض الدراسة والهجرة الدائرية. وأفاد بأن تغير المناخ والأزمة البيئية وتطور الأزمات والكوارث والهجرة والهوية ثلاثة من التحديات الحرجة الخمسة المواجهة خلال العقد وفقا لما يرد ذكره في *استراتيجية العقد 2030* للاتحاد الدولي وأن تغير المناخ بوجه خاص يضغط على الأرواح وسبل كسب العيش وسيجعل بعض الأماكن غير صالحة للسكن، بما في ذلك في منطقة المحيط الهادئ. واستدرك قائلا إن القادة في المنطقة شددوا على أهمية الاحتفاظ بالهوية الاجتماعية والثقافية في المحيط الهادئ وتمكين سكان المنطقة من مواصلة العيش في بلدانهم حيثما أمكن وسيسعون إلى الحفاظ على المناطق البحرية الحالية على الرغم من أي ارتفاع في مستوى سطح البحر. ومضى يقول إن الجمعيات الوطنية في المنطقة تتخذ إجراءات استباقية لضمان إيجاد حلول آمنة تصون الكرامة قبل وقوع أي كارثة وتطلب من الحركة دعمها في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والحد من مخاطر الكوارث وزيادة التأهب لتغير المناخ والتكيف معه حتى يتسنى للمجتمعات البقاء في ديارها لأطول فترة ممكنة، مما يمكن تحقيقه عن طريق إيجاد حلول ابتكارية وقائمة على التعاون بين البلدان والجمعيات الوطنية بمساهمة المهاجرين والأشخاص المتأثرين بالهجرة. ورأى أنه ينبغي للحركة توطيد التعاون المنسق والاستراتيجي والمركز على المستقبل داخل الحركة وخارجها بالعمل مع الجمعيات الوطنية. واختتم كلمته قائلا إن الحركة مسؤولة في الواقع عن النهوض بثقافة السلام والإدماج الاجتماعي وعن التصدي لضعف الأشخاص المرتحلين، وإنها تتطلب بالتالي استراتيجية راسخة لمواجهة التحديات الإنسانية في الحال والمآل.

السيد da Costa (رئيس الصليب الأحمر الفرنسي) لفت انتباه الحضور إلى المصاعب التي تواجهها مكونات الحركة في الوفاء بدورها المساعد في مجال الهجرة، وشدد على ضرورة تذكير السلطات العامة بالتزاماتها في هذا الصدد. وقال إن واجبها الأول هو ضمان الوصول بفاعلية إلى كل المهاجرين الضعفاء بغض النظر عن وضعهم القانوني، تماشيا مع القرار 3 الصادر عن المؤتمر الدولي في دورته الحادية والثلاثين؛ وكثيرا ما يُرفض وصول الجهات الفاعلة في الحركة إلى المهاجرين أو تفرض قيود على قدرتها على العمل، في ظل تضاؤل الحيز الإنساني يوما بعد يوم. وثانيا ينبغي السماح لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بصفتها الشريك الموثوق في مجال الدبلوماسية الإنسانية، بالاضطلاع بواجبها التحذيري ودورها الإشرافي بالكامل، على أن تذلل السلطات العامة أي شواغل تنشأ بشأن ما تتعرض له الحقوق الأساسية من تهديدات. وأضاف أن الحياد لا يعني الصمت مطلقا؛ وأن الحركة يجب أن تكون صوت من لا صوت له. وثالثا، قال إن على الحكومات مسؤولية الفصل بين تقديم المساعدة الإنسانية والتدابير الخاصة بتدفقات المهاجرين لضمان أن تظل شارتا الصليب الأحمر والهلال الأحمر رمزا للحماية. وأردف قائلا إن تلافي أي استغلال لعمل الحركة يقتضي عدم التهاون مع أي طلب للحصول على البيانات أو تواجد للشرطة أو استهداف للمستفيدين في السياق الإنساني. وصرح بأن اتخاذ موقف حازم تجاه السلطات العامة في هذا الصدد هو السبيل الوحيد لبناء شراكات موثوقة تحقق مصالح الشعوب الضعيفة.

Public

السيد Traore (رئيس جمعية الصليب الأحمر الغيني) قال إن غينيا بلد منشأ وعبور وعودة، لذا فإن لجمعيتها الوطنية باعا طويلا في التصدي للتحديات التي تفرضها الهجرة، ومنها المعاملة غير الإنسانية التي يتعرض لها بعض المهاجرين. وصرح بأن الصليب الأحمر الغيني ناشد إبان المؤتمر الدولي في عام 2019 بوضع استراتيجيات عابرة للحدود في مجال الهجرة بغية تحقيق نتائج على الأجل الطويل، وما قلت أهمية هذه المسألة حتى اليوم. ورغم أن الخطة الاستراتيجية للجمعية الوطنية تتناول مسألة الهجرة، فلا يمكن لها أن تحقق إلا نتائج محدودة إذا عملت الجمعية الوطنية بمفردها؛ وأردف قائلا إن من الضروري الاستجابة على نحو مشترك على الصعيد الإقليمي، بدعم من الممولين والشركاء. وبالتالي أيد مشروع القرار.

والتزم الحضور الصمت لدقيقة حدادا على أرواح ضحايا الزلزال الذي ضرب أفغانستان مؤخرا.

السيد Nabi Kheel (رئيس الهلال الأحمر الأفغاني بالنيابة) شكر الحضور على تعازيهم في ضحايا الزلزال الأخير. وقال إن جمعيته الوطنية تعمل على دعم السكان المرتحلين في ظل الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، ونزوح عدد كبير من السكان داخليا وعودة الكثير من المهاجرين. وراح يقول إن الشركاء في الحركة يساهمون في هذه المساعي، ومع ذلك يعوز الجمعية الوطنية المزيد من المساعدة. وأيد وضع استراتيجية للحركة بشأن الهجرة، وشدد على ضرورة النظر في احتياجات النازحين داخليا والنساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة. وأردف قائلا إن هذه الاستراتيجية ينبغي أن تراعي أيضا خبرات الجمعيات الوطنية والدور الذي يمكن أن تؤديه منظمات أخرى في الميدان.

السيدة Rustamzade (منسقة الشراكة مع الحركة في جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني) قالت إن الهجرة عادت بفوائد كبيرة على العديد من الأفراد والمجتمعات المحلية، إلا أن بعض سياسات الهجرة لها تكلفة بشرية وآثار إنسانية كبيرة. وأضافت قائلة إن تنامي وصم المهاجرين، على وقع الخطب السياسية الرنانة والتضليل، واتباع نهج يتشبث أكثر فأكثر بالجوانب الأمنية حيال المهاجرين أديا إلى وضع سياسات تقييدية تعرض المهاجرين إلى مخاطر ومشقات أكبر. وفي معرض إشارتها إلى زيادة التشدد في السياسات والمواقف حيال المهاجرين والمنظمات الإنسانية والحاجة إلى القيادة الفعالة والمشاركة المنسقة، استرشادا بتطور التوجهات والمخاطر، شددت على تأييدها لمشروع القرار والتزامها بتنفيذه.

السيدة Poller-Hartig (رئيسة قسم العلاقات الدولية في الصليب الأحمر النمساوي) رحبت بمشروع القرار، لكنها دعت إلى الارتقاء بطموحه، مع التركيز أكثر على النجاعة، على النحو الذي اقترحه ممثل الصليب الأحمر السويسري. وراحت تقول إن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر جهات فاعلة مهمة في ميدان الهجرة، ولكن وفاءها بولايتها الأساسية في حماية أضعف الفئات يستلزم ضمان تطبيق قراراتها والتزاماتها العديدة السابقة، بما في ذلك استراتيجية الاتحاد الدولي العالمية بشأن الهجرة 2018-2022. ومضت تقول إن المساءلة والتنفيذ أمران رئيسيان لكي تظل الحركة جهة فاعلة موثوقة في مجال الهجرة؛ وإن مكونات الحركة يلزم أن تزداد حزما في تعاملها مع الدول وأن تطالب بالوفاء بالالتزامات الدولية. وأضافت قائلة إن الموارد الملائمة ضرورية أيضا لمواجهة تحديات الهجرة.

السيدة Basso (مندوبة شابة للصليب الأحمر الإيطالي) أشادت بمشروع القرار، ولا سيما دعوة الحركة إلى الاضطلاع بعمل متسق دعما للمهاجرين الذين يعيشون في أوضاع ضعف، والإشارة إلى الدور الرئيسي للفريق القيادي المكلف بالهجرة، بدعم من فرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة والمختبر العالمي لدراسة الهجرة والجمعيات الوطنية وشبكات الهجرة. ورحبت أيضا بالتشديد على تعزيز تنفيذ الالتزامات الحالية. وقالت إن السنوات الأخيرة أظهرت أن الأزمات يمكن أن تفاقم أوجه الضعف التي يعاني منها المهاجرون، فتُغفل حقوقهم وتُعرض حياتهم أحيانا للخطر. وراحت تقول إن الجمعيات الوطنية عليها أن تضطلع بالمزيد، بدعم من الاتحاد الدولي، للمناصرة لحماية المهاجرين ومساعدتهم، بغية تحقيق الاحتواء الاجتماعي الحقيقي وزيادة الوعي بين المجتمعات المحلية المضيفة. وأردفت قائلة إنه ينبغي للحركة برمتها قطع التزام على الأجل الطويل بالعمل على مكافحة استغلال المهاجرين على كل المستويات.

السيدة Koursoumba (نائبة الرئيس الأولى لجمعية الصليب الأحمر القبرصي) تناولت بالوصف العمل الذي تقوم به جمعيتها الوطنية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين الذين يصلون قبرص، وشكرت كل من دعم هذا العمل. وصرحت بأن الصليب الأحمر القبرصي يهدف إلى إقامة علاقات تقوم على الثقة مع سلطات الدولة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، استنادا إلى حوار صريح وبناء. ورحبت بمشروع القرار، ولا سيما هدفه الرامي إلى استحداث نهج أشمل وأكثر تناغما للحركة وإتاحة تقديم المزيد من الدعم الطويل الأجل إلى الجمعيات الوطنية المتضررة على نحو غير متكافئ بسبب تدفقات المهاجرين.

السيد Bedoya (النائب الأول للرئيس الوطني لجمعية الصليب الأحمر البنمي) تحدث باسم الجمعيات الوطنية في كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وبنما، فقال إن منطقة الأمريكتين تواجه تدفقات مختلطة ومعقدة من المهاجرين تؤدي إلى ارتفاع مستويات الضعف. وصرح قائلا إن مئات الآلاف من الأشخاص هاجروا في السنوات الأخيرة، ورافق ذلك زيادة هائلة في عدد ملتمسي اللجوء. وأضاف قائلا إن التعاون بين مكونات الحركة، وفقا للمهارات المتكاملة لكل مكون، أدى إلى تحسن المساعدة الإنسانية المقدمة، بفضل تعلم العديد من الدروس من تجربة الماضي. وأعلن أن خطة عمل إقليمية مشتركة قد وضعت وأن هذه الخطة تتيح حيزا للحوار وتعلي صوت جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأن التواجد محليا في الآن ذاته إلى جانب الحكومات

Public

والمنظمات المحلية أمر مهم للاستجابة في الخطوط الأمامية. وأردف قائلا إن نموذج قيادة الحركة بشأن الهجرة يساعد أيضا على ضمان أن تكون الجهود مستنيرة ومنسقة وشاملة. وأعرب عن تأييد الجمعيات الوطنية التي يمثلها لمشروع القرار وعن استعدادها للاضطلاع بدور فعال في إعداد الاستراتيجية المقترحة، التي من شأنها أن تتيح إطارا مرجعيا مرنا للاستجابة لديناميات الهجرة المتطورة.

السيد Ali Soumaili (الأمين العالم للهلال الأحمر القمري) قال إن الهجرة لم تصبح مشكلة في بلده إلا مؤخرا، إذ كانت الحكومة تسرع في الماضي في ترحيل المهاجرين المحتملين الذين يحاولون الوصول إلى مقاطعة مايوت الفرنسية القريبة. ومع ذلك فإن جمعيته الوطنية قدمت الدعم في عامي 2021 و2022 إلى عدد من المهاجرين العالقين في جزر القمر. وعلى الرغم من الدعم الذي قدمه الصليب الأحمر الفرنسي والاتحاد الدولي، لم تتمكن جمعيته الوطنية من مساعدتهم مساعدة كاملة فتراكمت عليها الديون. وقال بالتالي إن من الحاسم بناء قدرة الجمعية الوطنية على دعم المهاجرين؛ وعبر عن تأييده الكامل لمشروع القرار.

السيدة Kozhedub (قائدة الشباب في جمعية الصليب الأحمر الأوكراني) وصفت تجربتها حين اضطرت إلى ترك منزلها هربا من القصف والانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي الإنساني، فقالت إن المعاناة الحقيقية عادة ما تستتر خلف الإحصاءات عن الهجرة. فمتى أُرغم الناس على ترك حياتهم المنظمة والسلمية والانتقال إلى مكان آخر، صارت الهجرة جزءا من هويتهم. وقالت إن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يمكن أن تبعث الأمل في أنفسهم، وشكرت كل الجمعيات الوطنية في شتى أصقاع العالم على الدعم الذي قدمته إلى السكان المرتحلين. ومضت تقول إن الحركة ينبغي لها أن تعمل جاهدة من أجل ضمان حصول كل اللاجئين على الرعاية الصحية والدعم النفسي على نحو عادل بغض النظر عن دينهم أو لونهم أو بلد منشأهم. ولذلك رحبت بمشروع القرار الخاص برسم استراتيجية للحركة بشأن الهجرة.

السيد O'Dwyer (الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر الآيرلندي) أثنى على مشروع القرار لكنه عبر عن قلقه لأنه ليس من المزمع تقديم مشروع استراتيجية الحركة إلى مجلس المندوبين إلا في عام 2024، وذلك بالنظر إلى اتساع نطاق القضية وطبيعتها الملحة. وناشد بتقديم هذا الموعد إن أمكن. وراح يقول إن من المهم أيضا الإقرار بالجوانب الإيجابية للهجرة، التي أثرت البلدان في العديد من الحالات وما ألقت عبئا على عاتقها، وذلك خلافا لرسائل بعض الحكومات. وصرح بأن المهاجرين يسهمون إسهاما ضخما في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلدان مقصدهم؛ وأن الحركة حري بها أن تروج لهذا الخطاب، وأن تمارس ضغطا في الآن ذاته على الحكومات كي توفر أماكن الإقامة والعمل للمهاجرين وتمكنهم من الاندماج في المجتمع. وأردف قائلا إن ما لاقاه المهاجرون الأوكرانيون من حفاوة استقبال في العديد من البلدان مثال ممتاز على ما يمكن أن يحققه اتباع نهج إيجابي؛ وقال إن الحفاوة ذاتها ينبغي أن تقدم إلى سائر المهاجرين الذين لم يحصلوا على الفرص ذاتها.

السيد Cheniti (نائب أمين الخزانة العام في الهلال الأحمر التونسي) قال إن ظاهرة الهجرة عوضا عن أن تكون دافعا للتنمية وحسن الحال صارت أزمة ما زالت الجمعيات الوطنية والحركة برمتها تبذل قصاراها للتخفيف من وطأتها. وصرح بأن جمعيته الوطنية أنشئت لتلبية احتياجات اللاجئين والنازحين في وقت الحرب، وأنها لا تزال تعمل في مجال الهجرة حتى يومنا هذا. وأردف قائلا إن من الواضح أن عدم التنسيق بين الجهات الفاعلة خارج الحركة، وحتى داخلها، أدى إلى حالة من الفوضى أضرت بالمهاجرين على نحو مباشر تارة وغير مباشر تارة أخرى. وعادة ما تتعرض جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على أرض الواقع لمزاحمة من جهات فاعلة لا تطبق المبادئ الإنسانية نفسها، رغم أن لبعضها دون أدنى شك تجربة وموارد قد تكون مفيدة. وقال إن الشعور السائد هو أننا نضطر إلى الاستجابة إلى الأوضاع بعد وقوع الحدث. ولئن نجح الهلال الأحمر التونسي في الحصول على ضمانات من الحكومة حيال حقوق المهاجرين في الصحة والتعليم والتدريب وقام بكل ما في وسعه للاستجابة لحالات الطوارئ، فإن موارده لا تزال أدنى من المستوى اللازم. وأردف قائلا إن من اللازم اتباع نهج مختلف لتحويل الهجرة إلى فرصة لتحقيق التنمية المستدامة. وأعرب عن أمله في أن تعيد الاستراتيجية المقترحة الحركة إلى مكانتها المركزية التي تستحقها بفضل قيمها وأن تمكنها في الآن ذاته من التعاون بفعالية مع الشركاء الذين يحترمون المبادئ ذاتها، بمن فيهم المهاجرون أنفسهم.

السيد Sultan (رئيس قسم العلاقات الدولية في الهلال الأحمر الليبي) رحب بمشروع القرار، وسلط الضوء على الوضع الإنساني العصيب الذي يعيشه بلده بسبب تدفقات المهاجرين، ولا سيما من جراء تغير المناخ. وراح يقول إن جمعيته الوطنية تبذل الجهود لتقديم الدعم إلى المهاجرين، بما في ذلك المساعدة على ترحيلهم إلى بلدان منشأهم، إلا أن العديد منهم لا يحصل على الخدمات الأساسية، فيما فُقد بعضهم خلال رحلته، مع تزايد عدد الوفيات المسجل على مدى السنين القليلة الماضية.

السيد Ärnlöv (الأمين العام للصلب الأحمر السويدي) أشار إلى التعليقات التي قدمها المندوبون والتي ستراعى في تطوير استراتيجية الحركة بشأن الهجرة في المستقبل. واقترح عوضا عن تغيير نص مشروع القرار، أن يكون التعديل المحدد الذي اقترحه ممثل الصليب الأحمر السويسري بشأن خطة العمل والخطة

Public

المالية جزءا من هذا العمل الرامي إلى تطوير الاستراتيجية. وستدعى كل الجمعيات الوطنية إلى المساهمة في إعداد الاستراتيجية الجديدة، بما في ذلك من خلال الشبكات الإقليمية.

واعتُمد مشروع القرار المعنون "رسم استراتيجية للحركة بشأن الهجرة" والوارد في الوثيقة CD/22/7DR، بصيغته المعدلة (القرار 9، CD/22/R9)

البند 15 تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بين جمعية ماجن دافيد آدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني *(الوثيقتان CD/22/15 وCD/22/DR15)*

السيد Tickner (المراقب المستقل المعني بمذكرة التفاهم) عبر عن قلقه البالغ بسبب عدم إحراز أي تقدم منذ دورة مجلس المندوبين السابقة في تنفيذ الأحكام الخاصة بالنطاق الجغرافي وبالموافقة. وقال إنه حث الطرفين مرارا وتكرارا في تقاريره على الوفاء بالتزاماتهما بالتعاون في الميدان الإنساني على النحو المبين في الاتفاق بشأن التدابير التشغيلية.

السيد Eisa (الأمين العام للهلال الأحمر الليبي) تحدث باسم 18 جمعية وطنية للهلال الأحمر، ورحب بالإشارة الواردة في مشروع القرار إلى البروتوكول الإضافي الثالث لاتفاقيات جنيف لعام 1949 وقبول عضوية الجمعيتين الوطنيتين في الحركة. وقال إن من المؤسف أن العديد من عناصر مذكرة التفاهم لم تنفذ، وإن الهلال الأحمر الفلسطيني لا يزال يواجه عقبات في تقديم الخدمات الإنسانية. ومن ثم ناشد جمعية ماجن دافيد آدوم بتطبيق المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولا سيما المبادئ التي تمثلها مذكرة التفاهم، ومبادئ القانون الدولي الإنساني. وأضاف قائلا إنه يجب تنفيذ مذكرة التفاهم وآلية الرقابة كي تضمن الحركة مصداقيتها واحترام مبادئها.

واعتُمد مشروع القرار المعنون "تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بين جمعية ماجن دافيد آدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني" والوارد في الوثيقة CD/22/15DR (القرار 10، CD/22/R10)

البند 11 تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدما *(الوثيقتان CD/22/11 وCD/22/DR11)*

عُرِض مقطع فيديو تقديمي قصير.

السيد Hori (الممثل الخاص لرئيس قسم الشؤون الدولية في الصليب الأحمر الياباني) وصف مشروع القرار بالفرصة السانحة في الوقت المناسب كي تعلن كل المكونات التزامها الصارم بتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. وقال إن مشروع القرار يسلم بكل العمل الجيد الذي أنجز حتى الآن ويناشد الحركة بزيادة إجراءاتها والارتقاء بفعاليتها، في إطار العمل الجماعي، بل وأكثر من ذلك.

السيدة Carvajal de Álvarez (الرئيسة الوطنية للصليب الأحمر الكولومبي) قالت إن زيادة قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود تقتضي من الحركة زيادة حضورها وتأثيرها وعملها الجماعي وأثرها في السياقات الحضرية بغية التصدي للتحديات التي تواجه المجتمعات المحلية الحضرية. ووصفت مشروع القرار بالخطوة المهمة صوب تحقيق هذا الهدف.

السيد Blamoh (الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر الليبيري) قال إن مشروع القرار أُعد في الوقت المناسب وإنه ضروري ويجمع حوله كل مكونات الحركة. ودعا سائر الجمعيات الوطنية إلى الانضمام إلى الفريق العامل التابع للحركة والمعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود.

السيد Anani (نائب رئيس الاتحاد الدولي) قال إن إنشاء الفريق العامل التابع للحركة والمعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود من شأنه أن يرسخ دور شبكة الاتحاد الدولي في التصدي للتحديات التي تواجه التأهب للأزمات الحضرية والاستجابة لها، وفي توسيع نطاق تأثيرها ليشمل أطرافا معنية حضرية رئيسية أخرى عن طريق صياغة مبادئ العمل المقترحة واعتمادها لتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود.

السيد Yamo (الرئيس الوطني لجمعية الصليب الأحمر لبابوا غينيا الجديدة) تحدث باسم الجمعيات الوطنية الأربع عشرة في منطقة المحيط الهادئ، وقال إن المستوطنات الحضرية في منطقة المحيط الهادئ تتعرض لخطر أكبر من أي مناطق أخرى في العالم. وصرح بأن الحيز متاح للحركة كي تقيم شراكات مع الحكومات والأطراف المعنية المحلية من أجل تحسين أوضاع المجتمعات الحضرية في المنطقة وزيادة قدرتها على الصمود. ومضى يقول إن على دول منطقة المحيط الهادئ أن تصمم حلولا مبتكرة جديدة تناسب أوضاعها تحديدا، بمساهمة كبيرة من جيل الشباب. وحري بالحركة أن تدعم هذه التدخلات من خلال تقديم الموارد والمساعدة التقنية، وتخصيص التمويل المرن، وأن تناصر إلى استحداث المبادرات بمشاركة الشباب. ومضى يقول إنه ينبغي أيضا إشراك الشباب لكي يساعدوا

Public

على قيادة الفريق العامل التابع للحركة والمعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. ويجب أيضا مراعاة مجموعة واسعة من السياقات الحضرية، مثل السياقات التي تواجهها المجتمعات المحلية في منطقة المحيط الهادئ، أثناء وضع مبادئ العمل.

السيدة Lachmann (مندوبة شابة للصليب الأحمر الألماني) شددت مجددا على الأهمية الحاسمة للفهم السياقي والتفكير في الأنظمة لتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. وقالت إن المجتمعات المحلية يجب أن تكون في صميم عمل الحركة. وبفضل العمليات التشاركية المنفذة بتوجيه مجتمعي، يمكن للمجتمعات الحضرية أن تسهم في بناء مدن آمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، مما يقلل في نهاية المطاف من أثر الكوارث والأزمات في بيئتها المعيشية.

السيد Valastro (نائب رئيس الصليب الأحمر الإيطالي) دعا الجمعيات الوطنية إلى تكثيف عملها، بما في ذلك بدعم من الاتحاد الدولي، والدعوة إلى اعتماد قوانين بشأن العمل التطوعي على المستوى الوطني، وضمان وجود تدابير لدعم المتطوعين وحمايتهم. إذ إن من الأهمية بمكان النهوض بنهج شامل وكلي فيما يخص القدرة على الصمود، مع مراعاة جميع أبعادها، والتشجيع على اتباع نهج متعدد القطاعات، بما في ذلك عن طريق بحث سبل مبدعة ومبتكرة للتعاون.

السيد Ahmadi Ghazanloo (عضو شاب في جمعية الهلال الأحمر لجمهورية إيران الإسلامية) قال إن القدرة على الصمود ترتبط ارتباطا مباشرا بالمعرفة والخبرة. وأضاف أن جمعيته الوطنية لديها خبرة كبيرة في مجال القدرة على الصمود، بما في ذلك في تشجيع روح الريادة في صفوف الفئات الضعيفة، وأنها على استعداد لمشاركة هذه الخبرة مع الجمعيات الوطنية الأخرى.

السيد Nguyen (نائب الرئيس والأمين العام لجمعية الصليب الأحمر الفيتنامي) قال إن النهوض بدور الحركة في تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود يتطلب أن تقيم الجمعيات الوطنية شراكات وطيدة مع الحكومات المحلية عن طريق نهوج تعاون مرنة يمكن تطبيقها على مجموعة متنوعة من النماذج المؤسسية في المدن. وتحتاج الجمعيات الوطنية إلى أدوات موحدة ونهوج مناسبة، وإنشاء آلية لبناء قدرات موظفي الحركة والمتطوعين والشباب، والاستفادة من البيانات المتاحة لتيسير عمليات التقييم والتحليل، وضمان رقمنة المعلومات. وينبغي إنشاء آلية لتيسير جمع الأموال من القطاع الخاص المحلي لضمان الاستدامة المالية. وينبغي للجمعيات الوطنية أن تركز على تمكين المرأة والفئات الضعيفة، وعلى تعزيز المساواة بين الجنسين ونهوج الاستجابة والإنعاش والتعمير التي يمكن للجميع الوصول إليها. ومن الضروري اعتماد نهوج ابتكارية مصممة خصيصا للاستجابة لمتطلبات المناطق الحضرية في مجال القدرة على الصمود. وينبغي للجمعيات الوطنية أيضا أن تشجع حكومات المدن ومجالسها على إدماج القدرة على الصمود في استراتيجياتها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإنشاء أطر قانونية تساعد الجمعيات الوطنية على تعظيم دورها وعملياتها.

السيد Carbonnier (نائب رئيس اللجنة الدولية) أكد مجددا التكامل القوي بين مشروع القرار المتعلق بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود والقرار المتعلق بالحروب في المدن. وعلى مدى العام الماضي، تعاونت اللجنة الدولية تعاونا وثيقا مع الاتحاد الدولي على صياغة كلا القرارين وهي ملتزمة التزاما قويا بضمان تنفيذهما.

واعتُمد مشروع القرار المعنون "تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدما"، الوارد في الوثيقة CD/22/DR11. (القرار 11، CD/22/R11)

البند 16 صون البيانات الإنسانية (*الوثيقتان CD/22/16 وCD/22/DR16*)

السيد Staehelin (مدير في اللجنة الدولية) قال إن اختراق خوادم الحركة وبياناتها في وقت سابق من هذا العام قد أبرز بشكل مؤلم الحاجة إلى زيادة العمل لحماية البيانات الموكلة إليها. ويتيح مشروع القرار فرصة للحركة كي تجتمع وتعلن متحدة أن اختراق البيانات الإنسانية غير مقبول. وهو تتويج للمشاورات السريعة الخطى على نطاق الحركة ونقطة البداية لمزيد من العمل. وشجع بقوة الجمعيات الوطنية على اعتماد مشروع القرار كي تتخذ الحركة الخطوة المهمة التالية في عملها القانوني والسياسي والتقني لحماية البيانات الإنسانية.

السيدة Stoiljkovich (وكيلة الأمين العام للاتحاد الدولي) قالت إن استخدام البيانات والرقمنة يزيدان باطراد في جميع أنحاء العالم، والناس يتوقعون بشكل متزايد أن تستخدم الحركة الحلول الرقمية. ولذلك اعتمد مجلس إدارة الاتحاد الدولي أول استراتيجية للتحول الرقمي في تاريخه في أيار/مايو 2021. والاستخدام المسؤول للبيانات، بما في ذلك حماية البيانات، جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية، وهو ما يعني أنه يتعين على الاتحاد الدولي إيجاد الأدوات المناسبة، واختبار هذه الأدوات على النحو الملائم، وضمان تنفيذها بأمان. ويدعو مشروع القرار الحركة إلى التفكير مليا في إدارة بياناتها وتحسينها. وتحتاج الحركة إلى أن تكون واضحة وناقدة بشأن الغرض من جمعها للبيانات الشخصية وأن تقدم معلومات وجيهة وسهلة الفهم للأشخاص الذين تخدم مصالحهم. ويجب أن تبذل كل جهد ممكن للتقليل من البيانات الشخصية التي تجمعها وتخزنها وأن تنظر في طرائق لتجهيل هذه البيانات وتغيير الأسماء فيها بكفاءة، مع الاحتفاظ بفائدتها. ومن

Public

المهم توفير التدريب على حماية البيانات والاستثمار فيها، وتعزيز الاتصالات الآمنة والمنتظمة بشأن القضايا الرئيسية في جميع أنحاء الحركة، والاستثمار المستدام في تدابير أمن تكنولوجيا المعلومات. وإن زيادة قدرات الحركة الدفاعية مسؤولية جماعية مفيدة للجميع.

السيد Burkitt (نائب رئيس الصليب الأحمر الأسترالي) قال إنه ينبغي للحركة أن تبذل المزيد من الجهد لتعزيز واستحقاق ثقة الشعوب التي تخدم مصالحها. ويجب أن تتواصل مكونات الحركة في الوقت المناسب وبطريقة شفافة فيما بينها ومع المجتمعات المحلية التي تعمل معها. وينبغي للحركة أن تكون صادقة بشأن حدود معرفتها، وأن تخطط للوصول المشروع إلى البيانات، مع مراعاة واقع العالم الحالي، وأن تبذل قصارى جهدها جماعيا للتخفيف من جميع المخاطر الناجمة عن ذلك. وينبغي لها أيضا أن تُظهِر التزامها بأفضل الممارسات في جميع أعمالها.

السيدة Clement (مديرة الشؤون القانونية والسياسة الدولية في الصليب الأحمر البريطاني) قالت إن خرق البيانات أبرز حاجة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على السواء إلى احترام الغرض الإنساني من عمل الحركة، فضلا عن الأطر القانونية الوطنية والإقليمية والدولية التي تحمي البيانات الشخصية. والنظم القانونية المحلية هي محور ممارسات حماية البيانات التي تتبعها الحركة، ومن المهم لجميع المكونات أن تدعم الجمعيات الوطنية في الوفاء بهذه الالتزامات. وسيكون من المفيد زيادة توضيح ما يُعدّ بيانات إنسانية. ويمكن أن يسهم الفهم المشترك لذلك المفهوم في وضع أطر قانونية وسياساتية محكمة أكثر بشأن هذه المسألة. ومن شأن اعتماد مشروع القرار أن يوجه رسالة قوية بأن الهجمات السيبرانية لن تمنع الحركة من الاضطلاع بأنشطتها الإنسانية وأن هذه التجربة لم تؤد إلا إلى مضاعفة جهودها لحماية البيانات الشخصية إلى أقصى حد ممكن.

السيد Da Costa (رئيس الصليب الأحمر الفرنسي) قال إن البيانات الشخصية وغير الشخصية التي تُعالج في إطار العمليات الإنسانية يجب أن تخضع لحماية محددة وفريدة. وتحتاج الحركة إلى التنسيق من أجل زيادة توضيح قواعد عملها الداخلية فيما يتعلق بهذه البيانات.

السيد Valastro (نائب رئيس الصليب الأحمر الإيطالي) رحب بتركيز مشروع القرار على التعاون لضمان عدم طلب البيانات الإنسانية أو استخدامها لأغراض تتعارض مع الطابع الإنساني للحركة، وعلى أهمية مواصلة الحوار مع الدول، وفقا لولاية كل مكون من مكونات الحركة وقدراته، بغية تعزيز صون البيانات الإنسانية.

السيدة Aaltonen (رئيسة الصليب الأحمر الفنلندي) قالت إنه يجب على الحركة أن تشارك بشكل استباقي في الدعوة إلى تسهيل احترام الغير وحمايتهم للبيانات الإنسانية. ومن الضروري ضمان أن يفهم متخذو القرار والسلطات العامة وعامة الجمهور أن الحركة تجمع البيانات الشخصية لأغراض إنسانية بحتة وأنه يجب أن تظل تلك البيانات سرية. وينبغي للحركة أيضا أن تعلن بفعالية أن هذه الشروط المتعلقة بجمع البيانات شروط أساسية للوفاء بولاياتها ومسؤولياتها. وتقع على عاتق الحركة مسؤولية أن تظل يقظة وأن تضمن أنها قادرة على التكيف في عالم سريع التغير وأنها أنشأت ما يكفي من الآليات والمرافق لحماية البيانات.

السيد Solís González (الرئيس الوطني لجمعية الصليب الأحمر البنمي) أعرب عن قلقه من تزايد عدد الأسر المشتتة والأشخاص المختفين نتيجة حالات طوارئ وأزمات مختلفة في جميع أنحاء العالم، وقال إنه ينبغي تزويد الأسر المتضررة باستجابة شاملة وفعالة. ومن الأهمية بمكان ضمان أن يكون موظفو الجمعيات الوطنية والمتطوعون فيها على دراية بمدونة السلوك الخاصة بحماية البيانات في الحركة وأن يطبقوا ممارساتها.

السيد Schön (نائب رئيس الصليب الأحمر الألماني) قال إنه ينبغي للحركة أن تدعو إلى حماية البيانات الإنسانية للمنظمات الإنسانية المحايدة على نطاق أوسع. وتحقيقا لذلك، سيكون من الضروري إقامة تعاون وثيق مع المنظمات الأخرى والالتزام التزاما قويا ببناء قدرات الحركة، ولا سيما على مستوى الجمعية الوطنية. وينبغي الشروع في حوار مع الدول والمنظمات الأخرى والخبراء قبل موعد المؤتمر الدولي المقبل من أجل بحث التدابير اللازمة لحماية البيانات وبلورتها.

السيد Mehra (رئيس مجلس إدارة جمعية الصليب الأحمر الكندي) تحدث باسم الصليب الأحمر الأمريكي والهلال الأحمر البنغلاديشي والصليب الأحمر الكندي والصليب الأحمر الهندي والصليب الأحمر الليتواني والهلال الأحمر التركي قائلا إن مبادئ حماية البيانات الشخصية ستظل مبادئ فقط ما لم تُرسَّخ في القوانين المحلية. وينبغي اتباع نهج يقوم على أفضل الممارسات في الحالات التي لا توفر فيها القوانين المحلية الحماية الكافية للمعلومات الشخصية. ويجب أن تكون الأطر التنظيمية المحلية في صميم ممارسات الحركة عند خدمة الأشخاص الأكثر عرضة للخطر في البلدان التي يتضررون فيها. وينبغي لجميع مكونات الحركة أن تعترف بامتثال الجمعيات الوطنية للقوانين المحلية لحماية البيانات وخصوصيتها وأن تدعمها في تلبية متطلباتها المحلية في مجال البيانات.

السيدة van Schaik (الأمينة العامة للصليب الأحمر الهولندي) دعت إلى تبادل الخبرات وإنشاء شبكة داخلية لتعزيز الحركة فيما يتعلق بحماية البيانات. ومن الضروري إشراك خبرات خارجية للمساعدة على تسريع التحول الرقمي للحركة والحصول على الاستثمار المعنوي من القطاع الخاص، بما في ذلك شركات التكنولوجيا الكبرى، لضمان تأثير إنساني رقمي آمن.

Public

السيد Ahmed (رئيس جمعية الهلال الأحمر الجيبوتي) تحدث باسم الهلال الأحمر الجيبوتي والصليب الأحمر الكيني والصليب الأحمر التنزاني والصليب الأحمر الزامبي والصليب الأحمر الزمبابوي قائلا إنه يجب على السلطات العامة أن توفر تدابير لردع اختراق البيانات الإنسانية ومنعها والمعاقبة عليها. ويلزم النظر في خطر حدوث خروقات للبيانات الإنسانية في سياق احتياجات تنمية الجمعيات الوطنية، حيث إن العديد من الجمعيات الوطنية تفتقر إلى المعدات والبرمجيات والموظفين والدراية التقنية اللازمة لمنع الهجمات السيبرانية بفعالية. ومن ثم ينبغي للحركة أن تزيد استثماراتها لبناء القدرات الرقمية للجمعيات الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن السيبراني.

السيد El Haddad (مدير الشؤون القانونية في الصليب الأحمر اللبناني) قال إن من الأهمية بمكان استخلاص الدروس من خرق البيانات الذي حدث مؤخرا. ويلزم اتخاذ إجراءات استباقية لمنع تكرر هذا الحدث في المستقبل. وينبغي معالجة هذا الخرق داخليا بين اللجنة الدولية وشركة تكنولوجيا المعلومات التي تدير خادم اللجنة الدولية.

السيد Soria Vasco (الصليب الأحمر الإكوادوري) أوضح الإجراء الذي اتخذته شبكة AmerSUR لإعادة الروابط العائلية في أعقاب اختراق البيانات.

السيد Garcia Garcia (المدير العام للصليب الأحمر النيكاراغوي) أقرّ بالفرصة المهمة التي يتيحها مجلس المندوبين للحركة لتحسين استجابتها، نظرا إلى أن معالجة البيانات جزء لا يتجزأ من خدماتها الإنسانية.

السيد Pinto (رئيس الصليب الأحمر الأنغولي) شدد على أهمية تعزيز حماية البيانات في ضوء الزيادة في الاتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم. وناشد الجمعيات الوطنية الأخرى مساعدة الصليب الأحمر الأنغولي في استجابته الإنسانية للجفاف الذي يحدث في بلده.

السيدة Carvajal de Álvarez (الرئيسة الوطنية للصليب الأحمر الكولومبي) قالت إن اختراق الأمن السيبراني الذي حدث مؤخرا أظهر ضعف المنظمات الإنسانية أمام خروقات البيانات والعمليات السيبرانية، وكشف، في بعض الحالات، عن ثغرات قانونية في قوانين البلدان التي تحمي البيانات الإنسانية. وكان مؤشرا على التهديد المتزايد للهجمات السيبرانية ضد المنظمات الإنسانية.

السيدة Chacón-Retana (متطوعة شابة في الصليب الأحمر الكوستاريكي) قالت إن حكومة كوستاريكا تواجه حاليا هجوما سيبرانيا على مختلف نظمها، بما في ذلك النظام الصحي عن طريق نظام الضمان الاجتماعي، وليس لديها الوسائل اللازمة للتصدي له بفعالية. وتوجد حاجة إلى الاستثمار على سبيل الأولوية في مجال حماية البيانات.

السيد Cheniti (نائب أمين الخزانة العام في الهلال الأحمر التونسي) اقترح إنشاء نظام للإنذار المبكر داخل الحركة يصدر تحذيرا في حالة حدوث تسرب أو تهديد آخر ويقترح تدابير حماية إضافية آنيا. وستشرف وكالة مركزية لأمن تكنولوجيا المعلومات على النظام وتقدم الدعم التقني والتحديثات للجمعيات الوطنية بغية تقليص الفجوة الرقمية فيما بينها.

واعتُمد مشروع القرار المعنون "حماية البيانات الإنسانية"، الوارد في الوثيقة CD/22/16. (القرار 12، CD/22/R12)

لحظات تكريم

السيدة Babé (رئيسة اللجنة الدائمة) قالت إن رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر يرأس آخر اجتماع لمجلس المندوبين وسيتنحى عن منصب الرئاسة في أيلول/سبتمبر 2022 وإن مجلس المندوبين يود بالتالي تكريس بضع لحظات للإشادة بعمله.

السيد Anani (الرئيس الوطني لجمعية الصليب الأحمر النيجيري) قال إن السيد Maurer يتحلى بتعاطفه الشديد مع الأشخاص المحتاجين وقد كفل الاحترام والدعم الحاسمين للعمل الإنساني ونشّط الدبلوماسية الإنسانية على الصعيد العالمي. وأضاف قائلا إن السيد Maurer ضمن تعاون اللجنة الدولية بفعالية مع الصليب الأحمر النيجيري في نيجيريا وإن تأثير قيادته كان ملموسا داخل الحركة وفي تنمية الجمعيات الوطنية بصفة عامة. وأنهى كلمته قائلا إن الصليب الأحمر النيجيري يشكر السيد Maurer ويتمنى له تمام التوفيق في مساعيه المقبلة.

السيد Rocca (رئيس الاتحاد الدولي) شكر السيد Maurer على دعمه ومشورته المتواصلين وقال إنهما تمكنا على الرغم من اختلاف آرائهما وتباينها من التغلب على ذلك ليشكلا الفريق المثالي، وكانا متسقين في مبادئها وقيمهما المشتركة واستفادا من مناقشات صادقة وصريحة وحققا معا إنجازات كثيرة وإن السيد Maurer علمه الكثير وحفز المناقشات بطرق مختلفة وارتقى ببرنامج العمل الإنساني في عدة أماكن وعدة حالات في جميع أنحاء العالم وكافح أيضا من أجل تحقيق المساواة والتكافؤ بين الجنسين مما سيتجلى في شخص خلفه.

Public

السيدة Babé (رئيسة اللجنة الدائمة) قالت إن الدبلوماسية مثلت دائما جزءا مهما من عمل السيد Maurer مع اللجنة الدولية وإنه ساعد على ضمان تحسين ظروف معيشة الأشخاص المعانين من عواقب النزاعات وسائر حالات العنف. وأعربت عن سرورها بأن عملت مع السيد Maurer على الرغم من الصعوبات التي صادفاها أحيانا وتمنت له كل التوفيق في المستقبل وفي إطار مهامه ومسؤولياته الجديدة. واختتمت كلمتها قائلة إن السيد Maurer سيحظى دوما بالترحيب كمتطوع أينما ذهب.

السيد Maurer (رئيس مجلس المندوبين) قال إن أفريقيا كانت في صميم مشاعره خلال فترة رئاسته وكانت المنطقة التي سافر إليها في أكثر الأحيان مما يبين محور تركيز العمل على مدى السنوات العشر الماضية. وشكر الجمعيات الوطنية على تعاونها وقيادتها وتفانيها وعلى استقبالها له. وأعرب عن تقديره للمداولات الصريحة والصعبة مع السيد Rocca ورأى أن الفروق المؤسسية التي شهداها كانت ضرورية. وسلم بأنه لم يكن دائما شريكا يسهل العمل معه واستدرك قائلا إن الأمر لا يُعزى إلى كونه شخصا صعبا في جوهره بل يرجع بالأحرى إلى كون العالم مكانا صعبا وإلى كفاح كل شخص من أجل التصدي للتعقيدات المواجهة. وأشار إلى التقدم الملحوظ الذي أُحرز أثناء مجلس المندوبين الحالي وعبر عن شعوره بالتفاؤل. وأوضح قائلا إنه تسنى تخطي المبادئ والكلمات للانتقال إلى خطط عمل بشأن مسائل شائكة لا تتفق عليها في الحقيقة أي جهة أخرى في العالم مما يثبت أن للحركة دورا تؤديه ومهمة تفي بها. وشكر أعضاء اللجنة الدائمة وجميع رؤساء الجمعيات الوطنية على تفاعلهم الإيجابي والمثمر خلال السنوات الأخيرة. كما شكر السيد Rocca على المسيرة والشراكة الرائعتين.

رُفعت الجلسة في الساعة 12:10

الجلسة العامة الرابعة

الساعة 13:30

نداء من أجل احترام العمل الإنساني المحايد وغير المتحيز

السيدة Babé (رئيسة اللجنة الدائمة) تحدثت باسم رئيس الاتحاد الدولي، السيد Rocca، ورئيس اللجنة الدولية، السيد Maurer، وبالأصالة عن نفسها، وأعربت عن قلقها الشديد إزاء زيادة الاحتياجات الإنسانية على الصعيد العالمي بسبب النزاعات المسلحة وأعمال العنف والكوارث وسائر الأزمات وعن قلقها المتزايد إزاء جميع أشكال القيود المفروضة على وصول الجهات الفاعلة الإنسانية المحايدة وغير المتحيزة لتوفير الإغاثة. وقالت إن استمرار أعمال العنف والتهديدات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني أمر غير مقبول. وأفصحت عن اعتزام الاتحاد الدولي واللجنة الدولية واللجنة الدائمة مواصلة بذل الجهود الرامية إلى الحد من المخاطر المرتبطة بالآثار الإنسانية الناجمة عن الأزمات وتعزيز القدرات على المستويين المحلي والدولي من أجل ضمان استجابة فعالة وخاضعة للمساءلة، وأشارت إلى إعادة تأكيد هذه الجهات أيضا التزامها بالمبادئ الأساسية للحركة كأساس مشترك لعملها الذي يستهدف حماية السكان المحتاجين ومساعدتهم. وناشدت الدول بصفتها الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف وباعتبارها أعضاء في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تفي بمسؤولياتها لدعم عمل الحركة واحترام تقيد جميع مكونات الحركة بالمبادئ الأساسية على الدوام. وطلبت أيضا من الدول والجهات المعنية أن تتخذ خطوات استباقية لصون العمل الإنساني القائم على المبادئ وتيسير توفير الإغاثة الإنسانية للسكان المحتاجين.

ثالثا المتابعة وعرض التقارير المرحلية

السيد Maurer (رئيس مجلس المندوبين) أشار إلى تقارير المتابعة والتقارير المرحلية التي قُدمت إلى مجلس المندوبين ولم يطلب أي متحدث التحدث عنها وهي التقرير عن القرار 1 الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة 2019 بعنوان "التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة" (*الوثيقة CD/22/17*)، والتقرير عن القرار 2 الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة 2019 بعنوان "بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة" (*الوثيقة CD/22/18*)، والتقرير عن القرار 7 الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة 2019 بعنوان "تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي: مرور عشر سنوات" (*الوثيقة CD/22/20*)، والتقرير عن القرار 9 الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة 2019 بعنوان "تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة (SMCC 2.0)" (*الوثيقة CD/22/21*)، والضميمة الملحقة بالتقرير المرحلي الختامي عن القرار 4 الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة 2015 بعنوان "اعتماد الإطار الاستراتيجي لإشراك المعاقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر" (*الوثيقة CD/22/23*) (كضميمة لتقرير سنة 2017 وتقرير سنة 2019)، والتقرير المرحلي الرابع عن القرار 7 الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة 2013 بعنوان "الأسلحة والقانون الدولي الإنساني" (الوثيقة *CD/22/24*) ويشمل الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى شباط/فبراير 2022، والتقرير المرحلي عن اللجنة المشتركة المعنية بصندوق الإمبراطورة شوكن (*الوثيقة CD/22/26*)، والتقرير عن عمل اللجنة الدائمة للفترة 2020-2022 (*الوثيقة CD/22/27*).

Public

السيدة Hocaoglu (مندوبة شابة للصليب الأحمر الأسترالي) أعربت عن تقديرها للعمل الذي أنجزه حتى الآن الفريق العامل المعني بمتابعة بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة وخصت بالذكر إنشاء منصة موارد موحدة بشأن السياسات والممارسات والموارد المتعلقة بالنزاهة على نطاق الحركة. وقالت إن وضع سياسات تجسد التوقعات المجتمعية والالتزامات القانونية وتنفيذها والتقيد بها أمور ضرورية للحفاظ على الثقة في العمل الإنساني لكنها ليست كافية. ومضت تقول إن ثقة المجتمعات المحلية في الحركة قد تدمَّر أو تُفقد بسبب إجراء بسيط واحد أو عدم الشفافية والمساءلة مما يكون له آثار عالمية. ورأت أنه ينبغي بالتالي تنمية الثقة يوميا من خلال أعمال الحركة. واسترسلت قائلة إن النزاهة لا يمكن أن تقتصر على ما يرد ذكره في عدد كبير من وثائق السياسات، بل يجب أن تكون ممارسة مجتمعية يومية وأسلوبا للتفكير الذاتي وأن تعبر عن الاستعداد للاعتراف بأن التوفيق يعد سمة من سمات العمل الإنساني ولا يعني فشله. وأردفت قائلة إن النزاهة مناقشة لا تنتهي وحديث حماسي من الضروري أن يدور على جميع المستويات ضمن مكونات الحركة وفيما بينها. وأعربت عن تأييد جمعيتها الوطنية لخطة الفريق العامل بشأن تعزيز فعاليات "فريق خبراء" تتعلق بالنزاهة لكنها ارتأت أنه ينبغي للحركة ضمان أن تيسر جميع مكونات الحركة على أساس فردي وجماعي إجراء مناقشات متنوعة وقائمة على الأخلاق والمبادئ تجسد تجاربها اليومية في جميع أرجاء العالم.

وأحاط مجلس المندوبين علما بالتقارير الواردة في الوثائق CD/22/17 وCD/22/18 وCD/22/20 وCD/22/21 وCD/22/23 وCD/22/24 وCD/22/26 وCD/22/27.

البند 19 تقرير عن القرار 5 الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة 2019 "سياسة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن تلبية احتياجات الصحة النفسية والاحتياجات النفسية والاجتماعية" (*الوثيقة CD/22/19*)

السيد Lobor (الأمين العام للصليب الأحمر لجنوب السودان) تحدث باسم الصليب الأحمر النمساوي والهلال الأحمر الأذربيجاني والصليب الأحمر البلجيكي والصليب الأحمر البرازيلي والصليب الأحمر البريطاني والصليب الأحمر الكندي وجمعية الصليب الأحمر الصيني والصليب الأحمر الكولومبي والصليب الأحمر الكرواتي والصليب الأحمر القبرصي والصليب الأحمر الدانمركي والصليب الأحمر الفرنسي والصليب الأحمر الكيني والصليب الأحمر الليبيري والصليب الأحمر السويدي والهلال الأحمر العربي السوري والاتحاد الدولي واللجنة الدولية والصليب الأحمر لجنوب السودان ولخص التقدم المحرز المفصل في التقرير ووجه العملية من أجل إنشاء مركز لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر معني بالصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي والرغبة في إدراج الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي كبند من بنود جدول أعمال مجلس المندوبين لعام 2024. ودعا أي جمعيات وطنية مهتمة إلى الانضمام إلى فريق التنسيق وفريق القيادة القادمين اللذين يشكلان جزءا من هيكل الحكم المشترك المقرر إرساؤه.

السيد Batres-Rodríguez (نائب مدير العمليات في الصليب الأحمر الكوستاريكي) اعترف بالتقدم المحرز بموجب القرار منذ عام 2019 وضرب أمثلة على دعم الصحة النفسية المقدم إلى الموظفين والمتطوعين في السنوات الأخيرة في بلده.

وأحاط مجلس المندوبين علما بالتقرير الوارد في الوثيقة CD/22/19.

البند 22 التقرير المرحلي الثاني عن القرار 2 الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة 2017 "مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة" (*الوثيقة CD/22/22*)

السيد Apeland (رئيس المركز الافتراضي لجمع التبرعات) ذكر أن المركز الافتراضي حقق إنجازات كبيرة واستدرك قائلا إن المركز ما زال بعيدا عن تحقيق مطامحه. وأضاف قائلا إن قدرات المركز ستعزَّز بشكل ملحوظ إذا انضم عدد أكبر من الجمعيات الوطنية إلى منصة iRaiser وإلى الحملتين العالميتين اللتين شنتهما الحركة.

وأحاط مجلس المندوبين علما بالتقرير الوارد في الوثيقة CD/22/22.

Public

البند 25 تقرير مرحلي عن القرار 3 الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة 2019 "منهاج الحركة الدولية لتعزيز الأسس النظامية والدستورية للجمعيات الوطنية وأطرها التكميلية"، من إعداد اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والمعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية (*الوثيقة CD/22/25*)

السيدة Aït-Mohamed Parent (الرئيسة المستقلة للجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والمعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية) قدمت التقرير وشجعت الجمعيات الوطنية التي لم تستعرض بعد نظمها الأساسية أن تفعل ذلك بحلول نهاية عام 2024. وقالت إن اللجنة المشتركة والاتحاد الدولي واللجنة الدولية تظل على استعداد لتقديم أي دعم أو مشورة لازمين.

السيدة Tutuo (رئيسة الصليب الأحمر لجزر سليمان) تحدثت باسم الجمعيات الوطنية الأربع عشرة في منطقة المحيط الهادئ وقالت إن تسعا من تلك الجمعيات قد نقحت نصوصها الدستورية وإن اثنتين أخريين استهلتا مؤخرا العملية مما يُعزى جزئيا إلى إنشاء اللجنة الاستشارية الدستورية لمنطقة المحيط الهادئ. ودعت مجددا الحركة ككل إلى إيجاد سبل لرفع أصوات الجمعيات الوطنية الموجودة في منطقة المحيط الهادئ مما يمكن أن يشمل استعراض الطرائق التشغيلية للجنة المشتركة لتكون أكثر مواءمة مع دعم الاتحاد الدولي المقدم لتنمية الجمعيات الوطنية. وأوضحت قائلة إن ذلك الاستعراض من شأنه أن يمكن الجمعيات الوطنية الصغيرة من أن تجتمع معا لمقارنة النظم الأساسية واستخلاص الدروس من التحديات المماثلة. ورأت أنه من المفيد أن تجري اللجنة الاستشارية الدستورية لمنطقة المحيط الهادئ مشاورات مع اللجنة المشتركة ومع اللجنة الدولية لمناقشة السبل التي تسمح بوضع طرائق مماثلة في مناطق دون إقليمية أخرى.

وأحاط مجلس المندوبين علما بالتقرير الوارد في الوثيقة CD/22/25.

رابعا- اختتام أعمال مجلس المندوبين

البند 28 مكان وتاريخ عقد الاجتماع المقبل لمجلس المندوبين (*الوثيقة CD/22/R13*)

السيد Maurer (رئيس مجلس المندوبين) دعا الأمينة المشاركة لمجلس المندوبين، السيدة Pema، إلى قراءة "قرار جامع" عنوانه "الطريق إلى المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر" يرحب "بالنداء من أجل احترام العمل الإنساني المحايد وغير المتحيز" الذي وجهه كل من رئيسة اللجنة الدائمة ورئيس الاتحاد الدولي ورئيس اللجنة الدولية ويحدد مكان وتاريخ عقد اجتماع مجلس المندوبين لعام 2024.

وأفاد بأن الاجتماع المقبل لمجلس المندوبين سيُعقد في جنيف بسويسرا في تاريخ ستحدده اللجنة الدائمة لاحقا في الفترة بين 24 و28 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

واعتُمد مشروع القرار المعنون "الطريق إلى المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر" (القرار 13، الوثيقة CD/22/R13).

السيد Maurer (رئيس مجلس المندوبين) شكر جميع المشاركين على مساهماتهم وأعلن اختتام اجتماع مجلس المندوبين.

اختتمت أعمال الاجتماع في الساعة 14:20

Public

حفل توزيع ميدالية هنري دونان، بما في ذلك تكريم الفائزين بوسام فلورانس نايتنغيل

جنيف، يوم الأربعاء الموافق 22 حزيران/يونيو 2022

الساعة 18:30

السيد Mubaraka (مدير تشريفات ومندوب شاب للصليب الأحمر الأوغندي) قال إن حفل توزيع الميداليات والجوائز سيركز على ميدالية ووسام هما أقدم ميداليات الحركة وأبرزها وإن تلك الميدالية وذلك الوسام يخلدان أيضا ذكرى اثنتين من أكثر الشخصيات الملهمة والرمزية في مجال العمل الإنساني وهما هنري دونان وفلورانس نايتنغيل.

السيدة Chocarro (مديرة تشريفات ومندوبة شابة للصليب الأحمر الإسباني) قالت إن هنري دونان وفلورانس نايتنغيل شخصيتان تعاصرتا وتقاسمتا روحا عظيمة وأبديتا إعجابا متبادلا على الرغم من تباين آرائهما واختلاف رؤاهما بشأن تنظيم مساعدة الجرحى وإنهما توفيا عام 1910 يفصل بين وفاتهما شهران.

السيد Mubaraka أعلن افتتاح حفل توزيع الميداليات والجوائز.

<u>وسام فلورانس نايتنغيل</u>

السيدة Chocarro قالت إن المؤتمر الدولي للصليب الأحمر أنشأ وسام فلورانس نايتنغيل في دورته التاسعة عام 1912، وإن عام 2020 شهد الذكرى المئوية الثانية لولادة فلورانس نايتنغيل التي تزامنت تقريبا مع بدء جائحة كوفيد-19. واسترسلت قائلة إن فلورانس نايتنغيل كانت رائدة في تطوير إحصاءات الصحة العامة التي كان لها دور مهم أثناء الجائحة.

السيد Mubaraka قال إن جائحة كوفيد-19 أظهرت بوضوح طبيعة عمل التمريض الصعبة والجاحدة في بعض الأحيان. وأوضح قائلا إن الممرضين والممرضات عملوا منذ بدء الجائحة في الخطوط الأمامية أكثر من أي وقت مضى وعلى مدار الساعة وفي ظل ظروف شديدة الصعوبة في الغالب، وتعرض بعضهم للوصم وأصيب بعضهم الآخر بالمرض.

السيدة Chocarro قالت إن اللجنة الدولية تمنح وسام فلورانس نايتنغيل كل عامين بناء على الترشيحات المقدمة من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وعُرض مقطع فيديو قصير لتقديم وسام فلورانس نايتنغيل.

السيد Mubaraka قال إن وسام فلورانس نايتنغيل يمكن منحه للممرضين والممرضات أو لمساعديهم المتطوعين الذين تميزوا بأعمالهم في فترات السلم أو الحرب. وترشح الجمعيات الوطنية أولئك الأشخاص وتختارهم لجنة مؤلفة من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والمجلس الدولي للممرضين والممرضات.

السيدة Chocarro أشارت إلى منح 25 ممرضا وممرضة من 18 بلدا وسام فلورانس نايتنغيل بمناسبة اليوم الدولي للممرضين والممرضات الموافق 12 أيار/مايو 2021 اعترافا بشجاعتهم وتفانيهم غير العاديين في خدمة ضحايا النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية.

السيد Mubaraka قال إن الوسام يعترف أيضا بالخدمة المثالية لمن يتمتع بروح ريادية في مجالات الصحة العامة أو تعليم التمريض. وذكر أن ممرضتين حصلتا على الوسام عام 2021 بعد وفاتهما.

وعُرض مقطع فيديو قصير عن الفائزين بوسام فلورانس نايتنغيل في عام 2021 وهم:

السيدة Bernadette Gleeson (فائزة بالوسام بعد الوفاة) - قدمها الصليب الأحمر الأسترالي

السيدة Arasta Bakhishova (فائزة بالوسام بعد الوفاة) - قدمتها جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني

السيدة Liudmila Buzel والسيدة Elvira Shabanova - قدمتها جمعية الصليب الأحمر البيلاروسي

السيد Georges Lande Glele Kakaï - قدمه الصليب الأحمر البنني

السيدة Shouzhen Cheng والسيدة Minhua Hu والسيدة Yali Tuo - قدمتهن جمعية الصليب الأحمر الصيني

Public

السيد Christopher Lewis Calderón Bailey والسيدة Carolina Soto Villalobos - قدمها الصليب الأحمر الكوستاريكي

السيدة Eva Jordung Nicolson - قدمها الصليب الأحمر الدانمركي

الدكتور Jorma Jokela - قدمه الصليب الأحمر الفنلندي

السيد Seyed Naser Emadi Chashmi - قدمته جمعية الهلال الأحمر لجمهورية إيران الإسلامية

السيدة Noriko Tomabechi والسيدة Chiyoko Fujita قدمتها جمعية الصليب الأحمر الياباني

السيدة Tatyana Spiglazova - قدمتها جمعية الهلال الأحمر الكازاخستاني

السيدة Milka Yuda - قدمتها جمعية الصليب الأحمر الكيني

السيدة Marianne Stöger - قدمها الصليب الأحمر الكوري

السيدة Wahida Ghalayini - قدمها الصليب الأحمر اللبناني

السيدة Turis Andreassen والسيدة Tonje Tingberg - قدمها الصليب الأحمر النرويجي

السيدة Waleeporn Riyagoon - قدمتها جمعية الصليب الأحمر التايلاندي

السيدة Alla Novikova - قدمتها جمعية الصليب الأحمر الأوكراني

السيد Abdullah Salah Ali Zurba والسيدة Etidal El Qabati - قدمتها جمعية الهلال الأحمر اليمني

السيدة Chocarro شكرت الفائزين بوسام فلورانس نايتنغيل في عام 2021 البالغ عددهم 25 فائزا ودعت الحاضرين إلى التصفيق بحرارة.

<u>ميدالية هنري دونان</u>

السيد Mubaraka قال إن المؤتمر الدولي العشرين أنشأ ميدالية هنري دونان عام 1965 للاعتراف بما يقدمه أي عضو من خدمات متميزة وما يضطلع به من أعمال التفاني الكبير لفائدة قضية حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومكافأته على ذلك، وإن الميدالية هي أرفع جائزة تكريمية تمنحها الحركة لأعضائها. ومضى يقول إن اللجنة الدائمة تختار الفائزين بالميدالية بناء على الترشيحات التي تتلقاها من مكونات الحركة.

السيدة Chocarro دعت السيدة Babé إلى التوجه إلى المنصة لتسلم مقاليد الرئاسة ومنح الميداليات.

السيدة Babé (رئيسة اللجنة الدائمة) ذكّرت بتعبير "المودة" الذي استخدمته السيدة Silvia Gélvez، رئيسة الشباب في الصليب الأحمر الكولومبي ونائبة رئيس لجنة الشباب في الاتحاد الدولي، أثناء حفل افتتاح الاجتماعات الدستورية، وأشارت إلى تعريفه من جانب عالم الجغرافيا والطبيعة والمستكشف، السيد Alexander Von Humboldt، في القرن التاسع عشر ومفاده ما يلي: "قيم المودة هي بساطة الطبع والعمل لصالح التعايش والتضامن وحب الغير والعمل الخيري". وقالت إن الأشخاص الذين سيحصلون على ميدالية هنري دونان قد أظهروا تمتعهم بتلك القيم.

واستطردت قائلة إن اللجنة الدائمة تلقت 16 ترشيحا في عام 2021 وقررت بصورة استثنائية أن تمنح الميدالية لسبعة أعضاء بدلا من منحها لخمسة أعضاء، بمن فيهم اثنان سيحصلان عليها بعد وفاتهما.

الفائزة الأولى بالميدالية - الدكتورة Ligia Leroux de Ramírez

السيدة Babé قالت إن الميدالية مُنحت بعد الوفاة للدكتورة Ligia Leroux de Ramírez التي وافتها المنية عام 2020.

السيدة Chocarro دعت ابنة الدكتورة Leroux de Ramírez، السيدة Ligia María Ramírez Leroux، إلى الاقتراب من المنصة لتلقي ميدالية هنري دونان، ورئيس الاتحاد الدولي، السيد Francesco Rocca، إلى الإدلاء بكلمة تكريم.

واقتربت السيدة Ligia María Ramírez Leroux من المنصة وسط التصفيق لتتلقى ميدالية هنري دونان نيابة عن والدتها، الدكتورة Ligia Leroux de Ramírez.

Public

السيد Francesco Rocca (رئيس الاتحاد الدولي) قال إن الدكتورة Ligia Leroux de Ramírez كانت حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم الصيدلانية والكيميائية وعُيّنت عام 2000 بعد مسار مهني مكلل بالنجاح في الخدمة الأكاديمية والعامة في منصب رئيسة الصليب الأحمر الدومينيكي الذي شغلته حتى وفاتها في عام 2020. واسترسل قائلا إن وفاة الدكتورة Leroux de Ramírez كانت خسارة مفجعة لأسرتها وجمعيتها الوطنية والحركة. وأفاد بأن الدكتورة Leroux de Ramírez نهضت خلال فترة رئاستها بعدد من البرامج الرامية إلى تطوير جمعيتها الوطنية من خلال توسيع نطاق الأنشطة المحلية للجمعية وترسيخها وتوطيد التعاون مع جمعيات وطنية أخرى في المنطقة وخارجها.

وأردف قائلا إن الدكتورة Leroux de Ramírez انتُخبت في عامي 2009 و2013 عضوة في مجلس إدارة الاتحاد الدولي وفي عام 2017 رئيسة للجنة الإقليمية للجمعيات الأمريكية للصليب الأحمر وعملت بلا كلل من أجل تعزيز تماسك الجمعيات الوطنية ووحدتها في المنطقة وكانت تتمتع بقدرة طبيعية وحدسية على القيادة ممتيزة بدفء شديد في علاقاتها الشخصية وكانت تعمل أيضا كناشطة رئيسية لدعم التقدم الاجتماعي والعدالة ومرشدة متفانية لأجيال الشباب وإن أفعالها الملهمة تجاوزت الحدود في عدة مجالات.

واختتم كلمته قائلا إن اللجنة الدائمة اتفقت بالإجماع على أن تمنح بعد الوفاة الدكتورة Ligia Leroux de Ramírez ميدالية هنري دونان التي تُعتبر أسمى جائزة تمنحها الحركة تكريما لما أبدته من التزام راسخ إزاء الحركة ومثابرة على خدمتها.

السيدة Ligia María Ramírez Leroux شكرت اللجنة الدائمة على الميدالية باسم أسرتها.

الفائز الثاني بالميدالية - السيد Ivan Usichenko

السيدة Babé قالت إن الميدالية مُنحت بعد الوفاة للدكتور Ivan Usichenko الذي وافته المنية عام 2021. ودعت ابن الدكتور Ivan Usichenko، السيد Taras Usichenko، إلى الاقتراب من المنصة لتلقي الميدالية، والسيد Abbas Gullet، العضو في اللجنة الدائمة، إلى الإدلاء بكلمة تكريم.

واقترب السيد Taras Usichenko من المنصة وسط التصفيق ليتلقى ميدالية هنري دونان نيابة عن والده، الدكتور Ivan Usichenko.

السيد Abbas Gullet (عضو في اللجنة الدائمة) قال إن الدكتور Ivan Usichenko كان طبيبا متمرسا وأصبح رئيسا للصليب الأحمر الأوكراني عام 1986 وبقي رئيسا فخريا له بعد أن تنحى عن منصبه في عام 2018 حتى وفاته في عام 2021 وإن وفاته كانت خسارة محزنة للغاية لأسرته وجمعيته الوطنية والحركة.

وأضاف قائلا إن الدكتور Usichenko قاد الجهود الطبية والمساعدات الإنسانية عام 1986 في أعقاب كارثة تشيرنوبيل واكتسب اعترافا دوليا واسع النطاق بفضل أدائه وقيادته المتميزين خلال الأزمة وإدارته لبرنامج إعادة التأهيل في أعقاب الأزمة. ومضى يقول إن الدكتور Usichenko سعى جاهدا إلى تطوير الصليب الأحمر الأوكراني في عدة مجالات وضمه إلى الحركة جاعلا إياه بالتالي أول جمعية وطنية من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق تنضم إلى الحركة. وأحاط علما بأن الدكتور Usichenko ضمن اضطلاع جمعيته الوطنية بدور رئيسي ومحايد ومعترف به خلال الاضطرابات المدنية التي شهدتها أوكرانيا في عام 2013 وأثناء نشوب أزمة القرم واندلاع النزاع المسلح في شرق أوكرانيا في عام 2014 وحظي بالترحيب على نطاق واسع إذ أخذ زمام المبادرة باستمرار في الدفاع عن المبادئ الأساسية للحركة وأبدى التزامه الراسخ بذلك حتى في الحالات المحفوفة بالمخاطر. وذكر أن الدكتور Usichenko كان شخصية محترمة ومحبوبة في الحركة وأشار إلى شغفه بالعمل الإنساني ونجاحه في حفز اهتمام الناس من مختلف المهن والتخصصات بمهمة الحركة. واستطرد قائلا إن الدكتور Usichenko خلّف إرثا غنيا وملهما.

وأنهى كلمته قائلا إن اللجنة الدائمة اتفقت بالإجماع على أن تمنح بعد الوفاة الدكتور Ivan Usichenko ميدالية هنري دونان التي تُعتبر أسمى جائزة تمنحها الحركة تكريما لما أبداه من التزام راسخ إزاء الحركة ومثابرة على خدمتها.

السيد Taras Usichenko شكر اللجنة الدائمة على الميدالية باسم أسرته.

الفائز الثالث بالميدالية - الأستاذ Mohammed Al Maadheed

السيدة Chocarro دعت الأستاذ Al Maadheed إلى الاقتراب من المنصة لتلقي ميدالية هنري دونان، والدكتور Hilal Al Sayer، رئيس الهلال الأحمر الكويتي والعضو في اللجنة الدائمة، إلى الإدلاء بكلمة تكريم.

واقترب الأستاذ Al Maadheed من المنصة وسط التصفيق ليتلقى ميدالية هنري دونان.

Public

الدكتور Hilal Al Sayer (رئيس الهلال الأحمر الكويتي) قال إن الأستاذ Al Maadheed طبيب مدرب تولى قيادة الهلال الأحمر القطري شاغلا في المقام الأول منصب الأمين العام في عام 2000 ثم منصب الرئيس بين عامي 2008 و2020 وسعى جاهدا إلى تعزيز القدرات التشغيلية والمؤسسية لعدة جمعيات وطنية قليلة الموارد عن طريق برامج التعاون والشراكات الإقليمية. وأضاف قائلا إن الأستاذ Al Maadheed عمل بوصفه رئيسا للهلال الأحمر القطري مع مختلف مكونات الحركة ومنظمات أخرى ومع القطاع الخاص والهيئات الحكومية في جميع أنحاء العالم لبناء القدرة على الاستجابة للكوارث ووضع خطط لإعادة التأهيل والنهوض بالقانون الدولي الإنساني. وأشار إلى أن الأستاذ Al Maadheed انتُخب نائبا لرئيس الاتحاد الدولي عام 2009 وترأس فريق الإشراف المعني بأولويات المجلس.

واسترسل قائلا إن الأستاذ Al Maadheed قائد ذو فكر منفتح وقلب عظيم أُشيد به كعامل بعيد النظر في الميدان الإنساني وإنه يواصل النهوض بالدبلوماسية الإنسانية، على الرغم من تنحيه عن منصب رئاسة جمعيته الوطنية، من خلال بحوثه الطبية عن صحة العاملين المهاجرين الضعفاء وعبر نشر الكتب والمقالات.

واختتم كلمته قائلا إن اللجنة الدائمة اتفقت بالإجماع على أن تمنح الأستاذ Mohammed Al Maadheed ميدالية هنري دونان التي تُعتبر أسمى جائزة تمنحها الحركة تكريما لما أبداه من التزام راسخ إزاء الحركة ومثابرة على خدمتها.

الأستاذ Mohammed Al Maadheed (الهلال الأحمر القطري) شكر جميع الجمعيات الوطنية التي رشحته واللجنة الدائمة على منحه الميدالية لكنه أعرب عن خالص شكره للنساء والرجال العاملين في الهلال الأحمر القطري الذين يضطلعون بعملهم الدؤوب في ظل ظروف صعبة وخطيرة. وذكر أنه كان يعتقد خلال مساره المهني أن مبادئ النجاح هي الإلمام بالموضوع والعمل الدؤوب والإخلاص للمهمة التي ينبغي أداؤها إلا أنه أدرك بعد مضي ثلاثة عقود أن الحظ عامل مهم آخر. وأوضح قائلا إنه كان محظوظا جدا في حياته وقد حصل على تعليم جيد على الرغم من أنه وُلد في وسط الصحراء أثناء عاصفة رملية. وعبر عن امتنانه لعمله طوال كامل مساره المهني في ميادين يمكن فيها تخفيف المعاناة وتقديم المساعدة. وأفاد بأن عمله كطبيب انطوى على مساعدة مريض واحد في كل مرة بينما انطوى عمله عندما التحق بالهلال الأحمر القطري على مساعدة أعداد كبيرة من الأشخاص. وأشار إلى استفادة 13 مليون شخص من خدمات جمعيته الوطنية في عام 2021، مما يعد إنجازا عظيما يتضاءل المرء أمامه. وقال إنه يعتزم العمل في مجال البحث بقية حياته وإن فريق البحث الذي يتعاون معه رائع وعامل على البحث عن أدوية جديدة لعلاج أمراض نادرة. وأعرب عن أمله أن تتكلل تلك الجهود بالنجاح وتساهم في تخفيف المعاناة.

ورأى أنه ينبغي أن تفتخر الحركة بنفسها نظرا إلى استفادة عدد كبير جدا من الأشخاص من خدماتها خلال 150 سنة انقضت وأن تعتز أيضا بالقانون الدولي الإنساني وبطريقة إرسائه وعمل الحركة على نشره. واسترسل قائلا إن المسؤولية عن الجيل القادم وعن الارتقاء بالقانون الدولي الإنساني تقع بالتالي على عاتق الحركة وإن قوة الحركة تكمن في تنوعها وأوجه التآزر التي يمكنها تحقيقها مما يمثل محرك قوة الإنسانية. وأضاف قائلا إنه شهد مدى عظمة الحركة إبان الكوارث على الرغم من المشاكل التي تواجهها وشهد أيضا فيض تعاطف النفس البشرية في أصعب الأوضاع. وأردف قائلا إنه تناقش وتجادل باستفاضة مع أشخاص رأوا أن واقع الحياة قبيح وأن البقاء للأقوى لكنه أكد وجود أعضاء الحركة في تلك الظروف لأنهم يرغبون في تغيير ذلك الواقع ويتحلون بالأفكار والمثل العليا. واختتم كلمته مشيرا إلى الفيلسوف والشاعر جلال الدين الرومي الذي عاش في القرن الثالث عشر وقال إن الفكر ضروري للتمكن من التعامل مع العالم الفوضوي غير أن البشر كأفراد هم على مستوى أرفع بكثير وينبغي لهم أن يعيشوا من خلال الحب.

الفائز الرابع بالميدالية - السيد Tadateru Konoe

السيد Mubaraka دعا رئيس وفد الصليب الأحمر الياباني، السيد Otohiko Hori، إلى الاقتراب من المنصة لتلقي ميدالية هنري دونان نيابة عن السيد Konoe الذي لم يتمكن من الحضور، ودعا نائب رئيس اللجنة الدائمة، السيد George Weber، إلى الإدلاء بكلمة تكريم.

واقترب السيد Otohiko Hori من المنصة وسط التصفيق ليتلقى ميدالية هنري دونان نيابة عن السيد Tadateru Konoe.

السيد Weber (نائب رئيس اللجنة الدائمة) قال إن السيد Konoe كرس أكثر من خمسة عقود للارتقاء بالعمل الإنساني في الحركة وقد انضم إلى الصليب الأحمر الياباني وكان عمره 25 سنة. وأشار إلى تعاقب المناصب التي شغلها السيد Konoe بالتناوب بين جمعيته الوطنية والاتحاد الدولي مما ساعده على تكوين رؤيته بشأن عمل الحركة. وأوضح أن السيد Konoe تولى رئاسة الصليب الأحمر الياباني في عام 2005 وانتُخب بعد ذلك رئيسا للاتحاد الدولي في عامي 2009 و2013. واعتمد أثناء توليه رئاسة جمعيته الوطنية إصلاحات لمساعدتها على التكيف مع التغييرات المجتمعية بهدف تحسين التصدي للتحديات في المستقبل، وتولى أيضا قيادتها لتوفر المساعدة العاجلة والفعالة في فترة تعرضت اليابان خلالها لكوارث متعددة وعمل بصفته رئيس الاتحاد الدولي من أجل

Public

الارتقاء بالتعاون داخل الحركة وتعزيز بناء قدرات الجمعيات الوطنية وقدرتها على الصمود وتحسين الحكم. واستطرد قائلا إن الجهود التي بذلها السيد Konoe لدعم مناصرة الحركة للقضاء على الأسلحة النووية حظيت باعتراف واسع النطاق. وأضاف قائلا إن السيد Konoe يتسم بكياسة طبيعية ويجسد في شخصه الكرامة والتواضع والتفاني والتعاطف والحماس الهادئ والصادق لقيم الحركة ومثلها العليا.

وأنهى كلمته قائلا إن اللجنة الدائمة اتفقت بالإجماع على أن تمنح السيد Tadateru Konoe ميدالية هنري دونان التي تُعتبر أسمى جائزة تمنحها الحركة تكريما لما أبداه من التزام راسخ إزاء الحركة ومثابرة على خدمتها.

وعُرضت رسالة مسجلة بالفيديو للسيد Konoe:

السيد Konoe أعرب عن سروره الشديد لتلقي الميدالية وخالص تقديره لها وأسفه لعجزه عن حضور الحفل. وأشار إلى مضي خمس سنوات على انتهاء مدة رئاسته للاتحاد الدولي وقال إنه ادعى وقتذاك أنه "شاب" وليس "مسنا" عمره "78 سنة" وأعلن أنه سيظل "عاملا في الصليب الأحمر" مدى الحياة. ومضى يقول إنه الآن "شاب عمره 83 سنة" وما زال "عاملا في الصليب الأحمر". وذكر أن العالم ما برح يواجه تحديات إنسانية كبيرة. ولفت النظر إلى وجود العديد من المتطوعين والموظفين في جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين يعملون في جميع أرجاء العالم بتفان في تلك اللحظة نفسها ورأى أنه يبدو من المستبعد على الإطلاق أن ينتهي دور العاملين في الصليب الأحمر. وشجع العاملين في جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على مواصلة تعاونهم بروح التضامن.

الفائزة الخامسة بالميدالية - السيدة Christine Lightbourne

السيد Mubaraka دعا السيدة Lightbourne إلى الاقتراب من المنصة لتلقي ميدالية هنري دونان، والأمينة العامة للصليب الأحمر لجزر كوك والعضوة في اللجنة الدائمة، السيدة Fine Tu ʻitupou-Arnold، إلى الإدلاء بكلمة تكريم.

واقتربت السيدة Christine Lightbourne من المنصة وسط التصفيق لتتلقى ميدالية هنري دونان.

السيدة Tu ʻitupou-Arnold (الصليب الأحمر لجزر كوك) قالت إن السيدة Lightbourne عملت كمتطوعة في فرع الصليب الأحمر البهامي في جزر أباكو طوال حياتها وانضمت إلى الفرع المحلي في سن الثامنة وبقيت متطوعة نشطة، وقررت بعد استكمال برامج مختلفة لتدريب المتطوعين أن تركز على حماية المآوي في جزر أباكو التي تتعرض كثيرا للأعاصير. وأردفت قائلة إن السيدة Lightbourne أبدت خلال أكثر من ثلاثة عقود التزامها بخدمة المستضعفين في عمليات الإنقاذ من الأعاصير وباتخاذ التدابير الرامية إلى تخفيف وطأة الكوارث التي قادتها في فرعها. ومضت تقول إن قدرة السيدة Lightbourne وتصميمها معروفين وإن تفانيها ظهر على أفضل وجه عندما أُبلغت بانهيار منزلها أثناء الاستجابة لإعصار دوريان لكنها بقيت تدير العمليات حتى النهاية. واستطردت قائلة إن السيدة Lightbourne إنسانة ودودة ومتفائلة تبث طاقة إيجابية وتلهم روح الصمود في المجتمعات المحلية وإنها كانت قدوة في التفاني الخالص وحفزت العديد من الشباب ليسيروا على خطاها.

واختتمت كلمتها قائلة إن اللجنة الدائمة اتفقت بالإجماع على أن تمنح السيدة Christine Lightbourne ميدالية هنري دونان التي تُعتبر أسمى جائزة تمنحها الحركة تكريما لما أبدته من التزام راسخ إزاء الحركة ومثابرة على خدمتها.

السيدة Christine Lightbourne (الصليب الأحمر البهامي) شكرت مكونات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في العالم على دورها كهيئات مساعدة في إطار جهود الإغاثة التي بُذلت في جزر أباكو وبهاما الكبرى في أعقاب إعصار دوريان. وقالت إن الجزر تعيد بناء قدراتها لتصبح أقوى وأقدر على الصمود بفضل ما أبداه الصليب الأحمر والمانحون المساهمون فيه وشركاؤه والمتطوعون فيه من سخاء هائل. وأفادت بأن رئيس الاتحاد الدولي وصل إلى جزر أباكو مع فريقه بعد بضعة أيام فقط من هبوب العاصفة وتبعه العديد من مندوبي جمعيات وطنية عدة لتقديم المساعدة وأن جمعيتها الوطنية تمكنت بفضل خبرتهم وتوجيههم ودعمهم من تحقيق بعض الأهداف الفورية والطويلة الأمد وخصت بالذكر الأهداف المتعلقة ببناء القدرات والتطوع.

وأضافت قائلة إنها تقبل بخالص الامتنان الميدالية باسم شعب جزر البهاما وتشعر بالتواضع لكنها تتشرف باعتراف اللجنة الدائمة بجهودها التطوعية. واسترسلت قائلة إن حضورها حفل توزيع الجوائز ذلك اليوم لم يكن ممكنا لولا حب أعضاء جمعيتها الوطنية وصلواتهم ودعمهم اللامتناهي. وأعربت عن تقديرها الصادق لهم ولجهودهم، وأكدت أن سكان البهاما سيتذكرون دائما لطفهم وإنسانيتهم وحبهم للغير. وأبدت بالتالي رغبتها في توجيه الشكر إلى جمعيتها الوطنية باسم جميع سكان جزر البهاما.

Public

الفائز السادس بالميدالية - السيد Philippe Gaillard

السيدة Chocarro دعت السيد Gaillard إلى الاقتراب من المنصة لتلقي ميدالية هنري دونان، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر والعضو في اللجنة الدائمة، السيد Peter Maurer، إلى الإدلاء بكلمة تكريم.

واقترب السيد Philippe Gaillard من المنصة وسط التصفيق ليتلقى ميدالية هنري دونان.

السيد Peter Maurer (رئيس اللجنة الدولية) قال إن السيد Gaillard انضم إلى اللجنة الدولية في عام 1982 بوصفه مندوبا لوكالة البحث عن المفقودين في العراق وكان عمره 25 سنة وعُيّن في منتصف مساره المهني رئيس الوفد الذي بُعث إلى رواندا قبل بداية الإبادة الجماعية التي مزقت البلد عام 1994 بعدة أشهر وقرر مواصلة أنشطة اللجنة الدولية في رواندا على عكس معظم المنظمات الدولية التي غادرت البلد عندما بدأت المذابح. واستطرد قائلا إن اللجنة الدولية واصلت نقل الجرحى إلى المستشفى وأنشأت مستشفيات ميدانية مؤقتة وساعدت السكان قدر المستطاع بالعمل مع الصليب الأحمر الرواندي.

ومضى يقول إن السيد Gaillard جازف بحياته ليبلغ العالم في الخارج عن الأحداث الجارية وعبر خطوط الجبهة بمفرده في مناسبات كثيرة للتفاوض على ممر لنقل الجرحى للحصول على الرعاية الطبية. وذكر أن السيد Gaillard كان يقول عادة أنه لم يكن قادرا إلا على صب "قطرة إنسانية في محيط من الدماء" لكن اللجنة الدولية أنقذت أرواح حوالي 000 80 شخص حسب التقديرات تحت إشرافه. وأضاف قائلا إن ما أبداه السيد Gaillard من شجاعة شخصية وتفان لا ينضب للعمل الإنساني أدى به إلى تدوين ما لا يُروى في الغالب ويُظهر جانب الإنسانية المشرق في أحد أحلك الأحداث في تاريخ البشرية.

وأنهى كلمته قائلا إن اللجنة الدائمة اتفقت بالإجماع على أن تمنح السيد Philippe Gaillard ميدالية هنري دونان التي تُعتبر أسمى جائزة تمنحها الحركة تكريما لما أبداه من شجاعة والتزام راسخ إزاء الحركة ومثابرة على خدمتها.

السيد Gaillard أعرب عن سروره الشديد لكلمات الإطراء التي خصه بها السيد Maurer لكنه قال إن 000 80 شخص عدد مبالغ فيه على الأرجح. وأعرب عن شكره على قرار منحه الميدالية. وأردف قائلا إنه لا يمكن تلخيص 27 سنة من التعاون مع اللجنة الدولية تشمل 25 سنة من العمل في الميدان خلال دقيقة ونصف، وإنه يود بالتالي أن يقص قصة رمزية قصيرة عن إحدى تجاربه. فروى أنه كان يعمل عام 1986 في منطقة شرق السلفادور الخاضعة للتأثير الشديد لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (*Farabundo Martí para la Liberación Nacional*) وأن القائد Luisa طلب منه إجلاء شاب اسمه أوسكار فقد بصره ويديه بينما كان يصنع لغما مضادا للأفراد من أجل الجبهة. واسترسل قائلا إن سيارته أوقفت عند نقطة تفتيش حكومية إذ كانت تتجه نحو المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة وإن الشاب نُقل إلى حامية عسكرية كسجين. واستدرك قائلا إنه فوجئ في اليوم التالي عندما دخل باحة ذلك الموقع العسكري ورأى جنديا يُطعم أوسكار في ذلك المكان. ورأى في ذلك إحدى بوادر السلام المحتمل وسابقة. وأوضح قائلا إن الصليب الأحمر رافق جريحا من أفراد حرب العصابات إلى منطقة خاضعة لسيطرة الحكومة وإن الجريح نُقل إلى مستشفى حكومي. واختتم كلمته قائلا إن تشكيل سابقة أمر يتطلب التحلي ببعض من الشجاعة وبعض من الجرأة وقليل من عدم الانضباط مما يمثل صفات لا تتوافر حاليا في اللجنة الدولية لكنها قد ترتجع إليها يوما ما.

الفائز السابع بالميدالية - السيد Manuel Salazar Álvarez

السيدة Chocarro دعت السيد Salazar Álvarez إلى الاقتراب من المنصة لتلقي ميدالية هنري دونان، والسيدة Babé إلى الإدلاء بكلمة تكريم.

واقترب السيد Manuel Salazar Álvarez من المنصة وسط التصفيق ليتلقى ميدالية هنري دونان.

السيدة Babé قالت إن السيد Salazar Álvarez انضم إلى الصليب الأحمر الكوستاريكي وكان عمره 20 سنة. وصرحت بأن السيد Salazar Álvarez كان في عداد أول من درب المسعفين ونهض بالتدريب في مجال الإسعافات الأولية في جمعيته الوطنية ثم في جميع أنحاء أمريكا الوسطى وأن جهوده تُوّجت بإنشاء اللجنة الإقليمية للمسعفين في أمريكا الوسطى عام 1996 وأنه شارك شخصيا في عمليات عديدة شديدة الخطورة إبان الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة التي أظهر خلالها دائما مهاراته وشجاعته وعزمه على إنقاذ الأرواح وحماية زملائه المسعفين. وأشارت كمثال معروف إلى قيادته خلال عملية اختطاف مأساوية لطائرة نيكاراغوية من جانب جماعة مسلحة في عام 1971 حُوّلت مسارها إلى مطار في كوستاريكا. وذكرت أنه قاد فريق الإسعافات الأولية لمساعدة الرهائن الذين تسنى إجلاؤهم على الرغم من تهديد الجماعة المسلحة بتفجير الطائرة.

Public

وأضافت قائلة إن السيد Salazar Álvarez حقق طوال فترة خدمته إنجازات متميزة عديدة في مختلف الميادين مما أدى إلى تحسين عمل جمعيته الوطنية وتطويرها، وخصت بالذكر دوره المحوري في النهوض بالقانون الدولي الإنساني في كوستاريكا وخارجها. ومضت تقول إن السيد Salazar Álvarez التزم التزاما راسخا بحماية الإنسانية ورجح بشكل منهجي مصلحة الآخرين على مصلحته مما يجعله مثالا ساطعا للأجيال القادمة.

واختتمت كلمتها قائلة إن اللجنة الدائمة اتفقت بالإجماع على أن تمنح السيد Manuel Salazar Álvarez ميدالية هنري دونان التي تُعتبر أسمى جائزة تمنحها الحركة تكريما لما أبداه من التزام راسخ إزاء الحركة ومثابرة على خدمتها.

السيد Salazar Álvarez (الصليب الأحمر الكوستاريكي) شكر أولا الله على تمكينه من توفير خدماته كمتطوع في الصليب الأحمر الكوستاريكي خلال أكثر من 60 عاما ثم أسرته على تحملها كثرة غيابه، وأعرب أيضا عن رغبته في توجيه الشكر إلى مجلس الصليب الأحمر الكوستاريكي وجميع زملائه.

السيدة Chocarro دعت جميع الفائزين الآخرين بالجوائز والممثلين وأعضاء اللجنة الدائمة وأفراد الأسر ورؤساء وفود الجمعيات الوطنية إلى التوجه إلى المنصة واختتمت الحفل.

Public

تقارير حلقات العمل

حلقة العمل 1: تدابير مكافحة الإرهاب ونُظم الجزاءات وأثرها على العمل الإنساني

اليوم والساعة: الخميس **20** كانون الثاني/ يناير **2022**

من الساعة **09:00** إلى **10:30** (بتوقيت وسط أوروبا): باللغات الإنكليزية والروسية والعربية

ومن الساعة **17:00** إلى **18:30** (بتوقيت وسط أوروبا): باللغات الإنكليزية والإسبانية والفرنسية

الرئيس/الميُسر/المُنظم:

الجلسة الأولى: السيدة **Eva Svoboda** (نائبة مدير دائرة القانون الدولي والسياسات الإنسانية في اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)) والسيد **Alexander Matheou** (المدير الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي))

الجلسة الثانية: السيدة **Cordula Droege** (كبيرة موظفي الشؤون القانونية ورئيسة الشعبة القانونية في اللجنة الدولية) والسيد **Hossam Elsharkawi** (المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاتحاد الدولي)

المتحدثون/أعضاء فريق المناقشة/المقدّمون

الجلسة الأولى: السيد **Jan Ninck Blok** (مستشار قانوني لدى الصليب الأحمر الهولندي، والرئيس المشارك للفريق المرجعي بشأن التدابير التقييدية التابع للفريق الأوروبي للدعم القانوني، والسيد **Tewodros Alamrew** (رئيس مكتب الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر الإثيوبي)، والسيد **Khaled Erksoussi** (الأمين العام للهلال الأحمر العربي السوري)، والسيدة **Yvette Zegenhagen** (مستشارة قانونية لدى الصليب الأحمر الأسترالي)

الجلسة الثانية: السيد **Jan Ninck Blok** (مستشار قانوني لدى الصليب الأحمر الهولندي، والرئيس المشارك للفريق المرجعي بشأن التدابير التقييدية التابع للفريق الأوروبي للدعم القانوني، والسيد **Khaled Erksoussi** (الأمين العام للهلال الأحمر العربي السوري)، والسيدة **Åsa Sandberg** (كبيرة الموظفين المسؤولة عن منطقة آسيا لدى الصليب الأحمر السويدي)

عرض موجز

لم تزد تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات عدداً فحسب، بل توسّع نطاقها أيضاً. ولهذه التدابير والنظم آثار سلبية على العمل الإنساني القائم على المبادئ، غالباً ما تُعيق العمليات الإنسانية، بما فيها العمليات التي تنفذها مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) وشركاؤها. وأعطت حلقة العمل من خلال الخبرات التي تبادلها المشاركون صورة عن أثر هذه التدابير والتحديات الناجمة عن طبيعتها المعقّدة في سياقات مختلفة. وشدّد المشاركون على الحاجة إلى مواصلة التعاون لحل المشاكل وسلطوا الضوء على الفائدة المحتمل تحصيلها من اتباع نهج جماعي لجمع الأدلة عن أثر هذه التدابير والنظم على عمل الحركة، وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالتواصل وتحقيق النجاحات. وأقرّ المشاركون بأن مكونات الحركة تحتاج إلى أن تتواصل بشكل استباقي مع السلطات والقطاع المالي، وأُثيرت كذلك فكرة اعتماد إعلان للحركة مرتبط بهذا الموضوع وذُكر أنه سينظر في هذا الإعلان لاحقاً.

ملاحظات عامة وأبرز النقاط

تتخذ تدابير مكافحة الإرهاب ونظمه أشكالاً مختلفة وقد يكون لها آثار مختلفة. ويطرح تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وخاصة التجريم من خلال التشريعات وإدراج أحكام في اتفاقات الجهات المانحة، على المستوى الداخلي، تحديات كبيرة أمام الحركة ويشكل عائقاً أمام تنفيذ مهمتها الإنسانية وفق للمبادئ الأساسية.

ومن شأن التعاون لبذل جهود مشتركة في مجال الدعوة أن يُحدث فارقاً إيجابياً. وحُدّدت عدة عناصر رئيسية، منها:

- أهمية وجود مفردات مشتركة وفهم مشترك للمصطلحات من أجل تيسير العمل معاً.
- فهم كيف يمكن أن يدعم فهم التأثير المختلف لتدابير مكافحة الإرهاب ونظمه على مكونات الحركة جهود الدعوة المشتركة.

Public

- سيكون مفيداً إيجاد سبل فعالة لجمع أمثلة عن الآثار السلبية.
- يمكن أن يُسهم تبادل المعلومات والمشورة في سبل التواصل مع السلطات وغيرها من الجهات الفاعلة في تعزيز الكفاءة والفعالية، على المستويين الفردي والجماعي.

أبرز النقاط المثارة

بدأ الرئيسان المشاركان وأعضاء فريق المناقشة بشرح الآثار السلبية التي خلفتها تدابير مكافحة الإرهاب ونظمه على العمل الإنساني القائم على المبادئ، وكيف أعاقت في بعض الأحيان عمليات الجهات الفاعلة الإنسانية، بما فيها مكونات الحركة وشركاؤها. وقدّم المتحدثون الأمثلة التالية عن تجربتهم الشخصية:

- يمكن أن تؤثر تدابير مكافحة الإرهاب ونظمه تأثيراً مباشراً على قدرة المنظمات الإنسانية على استيراد السلع الضرورية للأنشطة الإنسانية وتصديرها.
- يمكن أن تخلف تدابير مكافحة الإرهاب ونظمه أثراً سلبياً على الحكومات والجهات المانحة التي تتردد أكثر فأكثر في تمويل الأنشطة الإنسانية في سياقات تُطبق فيها تدابير لمكافحة الإرهاب أو نظم جزاءات مُحددة (كأفغانستان مثلاً).
- يفضل الكثير من الجهات من القطاع الخاص مثل المصارف والموردين وشركات التأمين وشركات النقل التي تطبق على سلعها وخدماتها تدابير مكافحة الإرهاب ونظمه أن تُقلّص المخاطر إلى أدنى حدّ وتتخطى في امتثالها المستوى المطلوب. وتعتمد هذه الجهات تفسيراً صارماً ومحافظاً للقواعد التي غالباً ما يصعب فهمها أو ترجمتها عملياً، لحماية أنفسها من أي انتهاك محتمل.

ويؤدي ذلك إلى وضع ينتقل فيه أي خطر مرتبط بالعمل في بيئة هشة أو متأثرة بالنزاع إلى المنظمات الإنسانية. ورغم أن الاستثناءات لأغراض إنسانية بدأت تُدرج في بعض نظم الجزاءات، فلا يزال من الضروري بذل الكثير من الجهود لضمان إدراجها بشكل فعال في القوانين والممارسات الداخلية.

ثم عرض أعضاء فريق المناقشة والمشاركون الأدوات التي يعملون على تطويرها والمرتبطة بتدابير مكافحة الإرهاب ونظمه. وقدم الفريق المرجعي بشأن التدابير التقييدية التابع للفريق الأوروبي للدعم القانوني نشاطاً لرسم خارطة الأطر القانونية والإجراءات التشريعية لمختلف الدول الأوروبية، إضافة إلى مشروع قائمة بالمصطلحات والعبارات الأكثر استخداماً. وقدم الاتحاد الدولي مشروع مذكرة توجيهية بشأن تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات يمكن للجمعيات الوطنية أن تكيّفها مع أطرها الخاصة، حسب الحاجة. وقدمت بعض الجمعيات الوطنية تقاريرها وأدواتها التي كانت قد تشاطرتها مع الآخرين من قبل أو التي يمكن أن تتيحها لهم عند الطلب.

وفي الأخير، سلّط أعضاء فريق المناقشة والمشاركون الضوء على حاجة الحركة إلى جمع بيانات عن أثر تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات وإلى استخدام هذه البيانات أساساً لتعزيز قوة رسائلها الرئيسية في إطار الدبلوماسية الإنسانية. وعبّر المشاركون عن الحاجة إلى زيادة التعاون والتنسيق الداخليين، ليس داخل الحركة وبين الجمعيات الوطنية فقط، بل كذلك بين مختلف الأقسام في الجمعيات الوطنية وبين الموظفين العاملين في الميدان.

وشدّد أعضاء فريق المناقشة والمشاركون على أنه يتعين على الحركة أن تنتهز الفرص للتواصل بكفاءة وفعالية مع الجهات الفاعلة المعنية، بشكل ثنائي وبشكل متعدد الأطراف أيضاً، بما في ذلك سلطات الدول والمؤسسات المالية والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية الأخرى والأوساط الجامعية. وفي ما يتعلق بالخطوات اللاحقة، عبّرت عدة جمعيات وطنية عن اهتمامها بإعداد موقف للحركة برمتها بشأن تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات، واعتماده.

الاستنتاجات والتوصيات

لا تتخذ الحركة أي موقف إزاء مشروعية تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات، ولا إزاء ضرورة اعتماد الدول لها. وينبغي الحفاظ على المبادئ الأساسية المتعلقة بالاستقلال وعدم التحيّز والحيادية في التعامل مع هذه التدابير.

ويمكن أن تدعم مكونات الحركة بعضها بعضاً في معالجة أثر تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات والتخفيف منه، بما في ذلك من خلال تقاسم الممارسات الجيدة والمعارف، فضلاً عن تعزيز التعاون والتنسيق.

Public

حلقة العمل 2: نحو موقف للحركة من منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل

اليوم والساعة: الخميس 3 شباط/فبراير 2022، من الساعة 09:00 إلى 10:30 (بتوقيت وسط أوروبا): باللغات الإنكليزية والعربية والروسية، ومن الساعة 17:00 إلى 18:30 (بتوقيت وسط أوروبا): باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية

الرئيسان المشاركان: السيد **Ivar Stokkereit**، رئيس وحدة القيم الإنسانية والقانون الدولي، الصليب الأحمر النرويجي؛ والسيدة **Maya Brehm**، مستشارة قانونية، وحدة الأسلحة وسير الأعمال العدائية، اللجنة الدولية.

المقرّر: السيد **Neil Davison**، كبير المستشارين في مجال العلوم والسياسات، وحدة الأسلحة وسير الأعمال العدائية، اللجنة الدولية.

المحاورون: السيد **Frank Sauer**، كبير الزملاء الباحثين، جامعة بوندسوير ميونيخ؛ والسيدة **Cordula Droege**، كبيرة موظفي الشؤون القانونية ورئيسة الشعبة القانونية، اللجنة الدولية؛ والسيدة **Pamela A. Moraga**، منسقة شؤون نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة في جنيف.

عرض موجز

استعرضت حلقة العمل هذه التقدّم المحرز منذ أن دعت الحركة لأول مرّة الدول إلى "إمعان النظر في الآثار الإنسانية الممكنة [...] لمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل" (القرار 7، مجلس المندوبين لعام 2013)،[1] وأتاحت فرصة للنظر في صياغة موقف للحركة من هذه الأسلحة. وتناول المحاورون المواضيع التالية: المخاطر الجسيمة التي تشكلها الأسلحة ذاتية التشغيل على المدنيين، والمعايير القانونية والأخلاقية، والأمن الدولي؛ وتوصيات اللجنة الدولية إلى الدول بشأن كيفية معالجة هذه المخاطر؛ وحالة الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن قيود دولية. وأبرزت المناقشات التي تلت ذلك تجارب الجمعيات الوطنية في حشد جهود الحكومات والجهات الأخرى، وبيّنت فوائد عمل الحركة الجماعي، وأبدت دعماً كبيراً لموقف الحركة.

ملاحظات عامة وأبرز النقاط

بحثت حلقة العمل التقدّم الذي أحرزته الدول والمجتمع المدني والحركة على مدى العقد الماضي في معالجة الشواغل التي تثيرها الأسلحة ذاتية التشغيل. وفي أيار/مايو 2021، قدّم رئيس اللجنة الدولية إلى الدول توصيات بشأن قواعد جديدة ملزمة قانوناً لحظر الأسلحة ذاتية التشغيل غير المقبولة وفرض قيود صارمة على جميع الأسلحة الأخرى ذاتية التشغيل.[2] وقد لاقت هذه المقترحات تأييداً كبيراً من العديد من الدول والخبراء الدوليين. وأشارت العروض التي قدّمها المحاورون إلى أن الزخم يتّجه نحو اعتماد قواعد جديدة. وأكّدت المناقشات أن ثمة فرصة فريدة أمام الحركة لتشكيل استجابة دولية فعالة. وشاركت الجمعيات الوطنية تجاربها في حشد جهود الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى، وأعربت جمعيات وطنية عديدة عن دعمها لصياغة موقف للحركة، مشدّدة على فوائد عمل الحركة الجماعي في توليد استجابة دولية فعالة للشواغل الإنسانية والقانونية والأخلاقية الملحة، وتحديث القرار 7 ليواكب الوقائع والاتجاهات السياسية في تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل.

أبرز النقاط المثارة

في **الجزء 1** من حلقة العمل، أوضح المحاورون أن الأسلحة ذاتية التشغيل، التي تختار الأهداف وتستخدم القوة ضدها دون تدخل بشري، تثير شواغل إنسانية خطيرة بسبب الصعوبات في توقع آثارها والحد منها. ويترتب على ذلك خطر إلحاق الأذى بالمدنيين والمقاتلين *العاجزين عن القتال*، ويطرح تحديات كبيرة بشأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وأُشير أيضاً إلى أن الأسلحة ذاتية التشغيل قد توفّر ميزة عسكرية تتمثل في زيادة السرعة في تنفيذ العمليات، وهو ما يولّد

---

[1] مجلس المندوبين، القرار ٧، "الأسلحة والقانون الدولي الإنساني" (CD/13/R7)، ٢٠١٣:

http://preprod.rcrcconference.org/wp-content/uploads/2015/03/2013-Council-of-Delegates-resolution-booklet-AR.pdf

[2] موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر من منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل: ورقة موقف ومعلومات أساسية، ١٢ أيار/مايو ٢٠٢١:

https://shop.icrc.org/icrc-position-on-autonomous-weapon-systems-pdf-en-3.html

Public

مخاطر تصعيد غير مقصود للوضع، إذ يحدث بسرعة كبيرة تجعل البشر عاجزين عن التدخل. وتؤدي الأسلحة ذاتية التشغيل التي تستخدم الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي إلى تفاقم الشواغل الإنسانية وتلك المتعلقة بالأمن الدولي. وتتّصف منظومات التعلم الآلي، مثل خوارزميات التعرف على الصور، "بالهشاشة" ويمكن أن تخفق بطرق لا يمكن التنبؤ بها على أرض الواقع. وهي أيضاً عرضة لخطر التلاعب بها عن طريق التدابير المضادة التي ينفّذها الخصوم. والأهم من ذلك أن الأسلحة ذاتية التشغيل تثير شواغل أخلاقية ومعنوية بالنسبة إلى المجتمع والإنسانية، إذ من شأنها أن تستعيض فعلياً عن القرارات البشرية بشأن حياة بني البشر وموتهم بعمليات تقوم على أجهزة الاستشعار والبرمجيات والآلات.

وفي أيار/مايو 2021، أصدرت اللجنة الدولية ورقة موقف توصي فيها بأن تعتمد جميع الدول قواعد جديدة ملزمة قانوناً بشأن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل من أجل دعم الجهود المتعددة الأطراف، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وتوصي اللجنة الدولية بحظر منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل التي لا يمكن التنبؤ بها ومنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل المصمّمة أو المستخدمة من أجل استعمال القوة ضد الأفراد. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يخضع تصميم الأسلحة الأخرى ذاتية التشغيل واستخدامها لقيود على الأهداف، والمدة، والنطاق الجغرافي، ونطاق الاستخدام، وحالات الاستخدام، ومتطلبات التفاعل بين الإنسان والآلة. وأشار المحاورون إلى أن توصيات اللجنة الدولية تعتبر عملية وقائمة على المبادئ، وأنها تحظى بتأييد كبير من العديد من الدول والمجتمع المدني والمجتمع العلمي وعامة الجمهور.

ووصف المحاورون التقدّم المحرز في المناقشات المتعددة الأطراف التي بدأت في مجلس حقوق الإنسان واستمرت منذ عام 2013 في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وفي حين تعتقد بعض الدول أن القانون الدولي الإنساني كافٍ، ترى غالبية الدول - إلى جانب اللجنة الدولية وجهات أخرى عديدة، بما فيها آلاف المتخصصين في الذكاء الاصطناعي – أن ثمة حاجة إلى قواعد جديدة ملزمة قانوناً. ويتنامى الدعم باتجاه تبني نهج مزدوج يحظر الأسلحة ذاتية التشغيل غير المقبولة، ويفرض قيوداً على جميع الأسلحة الأخرى ذاتية التشغيل. وأوضح أحد المحاورين أن المعارضة من عدد قليل من الدول المشاركة في تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل تحول حتى الآن دون تقدم الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة بشكل ملموس صوب التفاوض بشأن قواعد جديدة، مما يثير الشكوك فيما إذا كانت الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة قادرة على أداء دورها في معالجة الشواغل الإنسانية. وهناك زخم متنام بين غالبية الدول لاتخاذ الإجراءات، وثمة سبل بديلة متاحة، مثلما يتّضح من الاعتماد الناجح للمعاهدات التي تحظر الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والأسلحة النووية. وتساءلت إحدى الجمعيات الوطنية عما إذا كان ينبغي النظر أيضاً في اعتماد نُهج وطنية وغير ملزمة، إذ إن بعض الدول التي تطور أسلحة ذاتية التشغيل قد لا تشارك في المفاوضات. وشدّد المحاورون على أنه بالرغم من أن المعايير السياساتية المشتركة والإرشادات بشأن الممارسات الجيّدة يمكن أن تكمّل القواعد الدولية الجديدة، فلا يمكن أن تحل محلّها، وأنه رغم أهمية إشراك جميع الدول في وضع القواعد المعيارية، فإن التجربة تدلّ على أن معاهدات القانون الدولي الإنساني التي حقّقت انضماماً واسع النطاق يمكن أن تؤثر أيضاً على سياسات وممارسات الدول التي ليست طرفاً فيها منذ البداية.

ومكّن **الجزء 2** من حلقة العمل من تبادل التجارب التي خاضتها الجمعيات الوطنية بشأن كيفية إشراك الحكومات والجيوش والعلماء والقطاع الخاص وعامة الجمهور إشراكاً فعالاً، وأتاح فرصة النظر في فوائد صياغة موقف للحركة. وشدّدت الجمعيات الوطنية على أهمية الحوار المستمر لتعميق التفاهم المتبادل وإيجاد فرص لإحداث تأثير. وإضافة إلى التبادلات المنتظمة للآراء مع وزارتي الخارجية والدفاع، نظّمت الجمعيات الوطنية اجتماعات المائدة المستديرة العامة والمغلقة والندوات والدورات التدريبية؛ وشاركت في أعمال الفرق العاملة التابعة للحكومات والمشاورات؛ ونفّذت أنشطة التوعية العامة مع التركيز على الشباب. وتُدعى الجمعيات الوطنية بشكل متزايد إلى المشاركة في المناقشات السياساتية والقانونية بشأن الأسلحة ذاتية التشغيل، بما في ذلك جلسات الاستماع البرلمانية. وقيل إن توصيات اللجنة الدولية وفّرت أساساً متيناً لإجراء محادثات مفصّلة مع الحكومات. وقالت إحدى الجمعيات الوطنية إنه ما كان حوارها مع الحكومة ليتحقّق لولا موقف اللجنة الدولية. وأعربت جمعيات وطنية أخرى عن تقديرها لفرصة التعلّم من هذه التجارب، وسلّطت الضوء على أهمية حشد الموارد والجهود إذ يزداد التماس آراء الجمعيات الوطنية ولا يملك العديد منها سوى موارد محدودة.

وتضمّنت المناقشات تعليقات على قيمة عمل الحركة الجماعي وأبدت تأييداً لموقف الحركة من الأسلحة ذاتية التشغيل. وشدّد عدد من الجمعيات الوطنية على أن موقف الحركة سيسلّط الضوء على الشواغل الإنسانية، ويبرز الحاجة الملحة إلى اتخاذ الإجراءات، ويضفي مصداقية على جهود الدعوة، ويؤدي في نهاية المطاف إلى تيسير إجراء سياسي من قبل الدول. وشُدّد أيضاً على أن اتخاذ موقف واضح سيمكن الحركة من مواكبة التطورات السياسية والتقنية الحالية، وسيساعد الجمعيات الوطنية على الحفاظ على أهميتها في أنشطة التوعية التي تنفّذها، من خلال تحديث القرار 7.

Public

الاستنتاجات والتوصيات

أظهرت حلقة العمل أنه يوجد لدى الجمعيات الوطنية في جميع المناطق الجغرافية اهتمام واسع النطاق بالتحديات التي تطرحها الأسلحة ذاتية التشغيل، وأن الجمعيات الوطنية قد نفّذت مجموعة كبيرة من الأنشطة في السنوات الأخيرة. وأشارت المناقشات إلى أنه سيُوفّر دعم واسع النطاق لعمل الحركة الجماعي بناءً على موقف مشترك للحركة، وأنه ينبغي مواصلة استكشاف هذا الهدف. واعتُبرت خبرة اللجنة الدولية وتوصياتها مفيدة في بناء الزخم بين الدول، ولدى الحركة برمتها الآن فرصة لتشكيل استجابة دولية تعالج بشكل فعال الشواغل الإنسانية والقانونية والأخلاقية المتعلقة بالأسلحة ذاتية التشغيل. ومن المهم أن تغتنم الحركة هذه الفرصة قبل أن تزيد مواصلة تطوير هذه الأسلحة ونشرها من صعوبة اعتماد قواعد جديدة.

Public

حلقة العمل 3: المركز الافتراضي لجمع التبرعات 2.0 – التزام بتحقيق النمو

التاريخ والوقت: الأربعاء، 3 آذار/مارس 2022، الساعة 10:30–09:00 (بتوقيت وسط أوروبا): باللغات الإنجليزية والعربية والروسية

18:30–17:00 **(بتوقيت وسط أوروبا): باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية**

الرئيس/الميُسر/المُنظم: السيد بيرنت آبيلاند، الأمين العام للصليب الأحمر النرويجي

المتحدثون/المشاركون/المقدِّمون: بيرنت آبيلاند (الصليب الأحمر النرويجي)، كاتي سامز (اللجنة الدولية)، نينا ستويلكوفيتش (الاتحاد الدولي)

ملخص تنفيذي

اعتمد مجلس المندوبين لعام 2017 القرار 2 المعنون "مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة" (CD/R2/17) بهدف زيادة إيرادات مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) وتلبية الاحتياجات الإنسانية المتنامية عن طريق تعظيم إمكانيات الحركة في جمع التبرعات. وأحد الأهداف الرئيسية هو العمل معًا لدعم تطوير قدرات الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) في مجال جمع التبرعات. لكن السنوات الأربع الماضية حملت في طياتها تغييرات عدة على مستوى حشد الموارد داخل الحركة: فقد سلط انتشار جائحة كوفيد-19 في العالم الضوء على ضرورة البحث عن وسائل رقمية وتكنولوجية لاجتذاب الداعمين، وقد تمكنت الحركة من جذب الإيرادات لدعم جهودها للتصدي للجائحة، إلا أن منظمات مماثلة قد حققت نموًا أسرع خلال السنوات الخمس الماضية.[3] وعليه، ينبغي أن تستأنف مكونات الحركة النقاش للبحث عن سبل استغلال التقدم المحرز وتعجيل تطوير آليات جمع التبرعات لاستكمال مسار التحول الضروري في مجال جمع التبرعات. وقد شهدت حلقة العمل اقتراحًا بتبني خطة استراتيجية للمركز الافتراضي لجمع التبرعات مدتها ثلاث سنوات، وهي الخطة التي نوقشت بدايةً في معتكف اللجنة التوجيهية لمبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة (اللجنة التوجيهية)، وتحددت ملامحها في سياق رؤية عملية حشد الموارد وأهدافها ومبادئها على نطاق الحركة. وجُمعت التعقيبات على الخطة، التي سينكب أعضاء اللجنة التوجيهية على تطويرها بهدف التوصل إلى إجماع حول معالم ملموسة ستعمل مكونات الحركة على تحقيقها من خلال تنفيذ المبادئ المذكورة.

ملاحظات عامة وأبرز النقاط

1- **الكلمة الافتتاحية – بيرنت آبيلاند**

اعتمد مجلس المندوبين في عام 2017 مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة (المبادئ) لمعالجة القصور الذي يعتور الحركة في مجال جمع التبرعات مقارنةً بالجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى.

1-1- **الرؤية والمبادئ:** نتعهد بموجب القرار بجمع التبرعات سعيًا إلى تولي دور قيادي في حشد الموارد المحلية والعالمية من أجل العمل الإنساني، وحشد القوة الإنسانية لاسيما أثناء حالات الطوارئ لتمكين الشركاء والمؤيدين من توفير المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها، وضمان الاستدامة المالية على المستويين الفردي والجماعي انطلاقاً من روح التضامن والشراكة الجيدة، مع إدراك أن الحركة أقوى في وحدتها من مجموع أجزائها. وثمة ضرورة إلى بناء القدرات وتعزيز الكفاءات في الشبكة بأكملها والالتزام بالاستثمار لدفع النمو في مجال جمع التبرعات من أجل تعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة في هذا الشأن.

1-2-**المركز الافتراضي لجمع التبرعات**

يعد المركز أحد النواتج الثلاثة للقرار 2. ومهمة المركز هي إحداث تغير جذري في عملية جمع التبرعات في الحركة بهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. ويستعين المركز إلى سعيه إلى تحقيق الكفاءة في جمع التبرعات بالآتي: (1) مركز تميز لجمع التبرعات (2) منصة جمع التبرعات بالوسائل الرقمية (3) تحليل البيانات (4) صندوق الاستثمار في جمع التبرعات. وقد طرحت اللجنة التوجيهية التي تتألف من الجمعيات الوطنية هذه المبادرة في عام 2017.

[3] المصدر: المنتدى الدولي للريادة في جمع التبرعات، مراجعة الأقران، ٢٠٢٠

Public

2- الاحتفاء بالنجاح - كاتي سامز

إن تدشين المركز ولجنته التوجيهية إنجاز عظيم؛ فهو بمثابة منبر شديدة الأهمية، تلتقي فيه مكونات الحركة كافة لمناقشة الموضوعات المتعلقة بحشد الموارد. لم يسبق أن اتسعت أعمالنا ووصلت إلى ذلك المدى حول العالم، يدفعها التكامل بين الأدوار والمهام والعلامة المميزة والمعروفة عالميًا للحركة. لكن لم تتحقق بعدُ الاستفادة المثلى من نقاط القوة هذه في جهودنا الجماعية في مجال حشد الموارد. ومن ثم فإن زيادة مشاركة في عملية جمع التبرعات، بالتوازي مع تحسين أثر عملياتنا، تتيح للحركة امتلاك الإمكانات التي تؤهلها لأن تصبح الشبكة العالمية التي يتوجه إليها الشركاء الراغبون في تقديم الدعم.

2-1-التقدم المحرز

لقد مررنا بمرحلتين: (1) من 2017 إلى 2019: إنشاء المركز، (2) من 2019 إلى الوقت الحاضر: تدعيم بنية المركز. وشهد عام 2019 تقديم التقرير المرحلي الأول بشأن المبادئ، بينما جرى تقديم التقرير الثاني في 2022.

2-2- الظروف الاستثنائية: جائحة كوفيد-19

شكلت جائحة كوفيد-19 لحظة فارقة في الحركة، فقد أتاحت لنا السبل لتعزيز التركيز على جمع التبرعات بالوسائل الرقمية، عن طريق منصة جمع التبرعات iRaiser الرقمية الجديدة التابعة للحركة. كما أن الجائحة زادت من أهمية تحقيق الاستدامة المالية في الجمعيات الوطنية. ومن الأمثلة على تفاعل الحركة في أثناء جائحة كوفيد-19 مشاركتها في حملة كوكاكولا العالمية، وحملة DirecTV الإقليمية، والتبرعات المقدمة من مؤسسة جونسون آند جونسون لصالح أنشطة التصدي لجائحة كوفيد-19.

2-3- التقدم المحرز في مسار العمل: التعلم والشبكات

التقدم المحرز: إنشاء الأداة الإرشادية لجمع التبرعات في حالات الطوارئ، وإعداد نموذج استراتيجية لجمع التبرعات ونموذج دراسة سوقية، وعقد دورة ناجحة للمؤتمر الدولي لمشاركة مهارات جمع التبرعات عبر الإنترنت.

الخطوات المقبلة: وضع خارطة طريق لـ "مركز التميز لجمع التبرعات"، وتحديد رئيس لقيادة هذا المسار، وإعداد منصة جديدة للعمل، وبدء التخطيط لانعقاد مؤتمر مشاركة مهارات جمع التبرعات في 2023، وإعداد قائمة تضم خبراء جمع التبرعات لدعم أعمالنا في هذا الشأن

2-4- التقدم المحرز في مسار العمل: جمع التبرعات بالوسائل الرقمية على الصعيد العالمي

التقدم المحرز: إنشاء منصة iRaiser وإلحاق 16 جمعية وطنية بها، وتعيين مدير للمشروع، وتدشين عملية مستمرة للترويج للمنصة وإعداد تقارير عن أنشطتها، وإطلاق حملات متعددة لجمع التبرعات من موظفي الشركات.

الخطوات المقبلة: تقييم الحلول الممكنة للجمعيات الوطنية التي لا تستطيع الوصول إلى بوابات دفع متوافقة، وإلحاق 20 جمعية وطنية إضافية بالمنصة، وإطلاق حملة تجريبية في بلدان متعددة، ووضع استراتيجية لدعم الجمعيات الوطنية في مجال جمع التبرعات بالوسائل الرقمية.

2-5- التقدم المحرز في مسار العمل: صندوق الاستثمار في جمع التبرعات

التقدم المحرز: وضع خارطة للمشاريع القائمة في الحركة للاستثمار في جمع التبرعات، وإجراء ثلاثة مشاريع تجريبية لدراسة الأسواق، واستمرار المناقشات لتنسيق الجهود مع تحالف الاستثمار المشترك للجمعيات الوطنية وصندوق بناء القدرات التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي).

الخطوات المقبلة: متابعة مشاريع الاستثمار التجريبية، وتطوير آلية نموذجية لصناديق الاستثمار في جمع التبرعات.

2-6- التقدم المحرز في مسار العمل: جمع البيانات وتحليلها

التقدم المحرز: الاتفاق على تحويل مؤشر الأداء الرئيسي من عدد الجمعيات الوطنية المشاركة إلى النسبة المئوية من الإيرادات التي يمثلها كل سوق من الأسواق، ورفع كفاءة عملية جمع البيانات من حيث التوقيت، وتحسين التقارير المتعلقة بالعملية، وعقد ندوات إقليمية لعرض البيانات، وزيادة معدل المشاركة في التحليل الأكثر تفصيلاً لبيانات التبرعات الفردية (دراسة INDIGO).

Public

الخطوات المقبلة: التركيز على الأسواق الكبيرة التي لم يتسنَّ الحصول على بياناتها بصفة مستمرة بعدُ، والتعاون مع فريق قاعدة البيانات ونظام الإفادة في الاتحاد الدولي وفريق تنمية الاستدامة المالية للجمعيات الوطنية وتنسيق الجهود معها، وتحسين مستوى التحليل وتقديم دعم إضافي بشأن كيفية استخدام البيانات.

2-7-التطلع إلى المستقبل

أظهر تقييم للمركز الافتراضي أجري في 2020 أن التقدم في تحقيق أهداف المركز كان أبطأ من المأمول، وأن ثمة حاجة إلى تحديد الأولويات والأهداف بوضوح أكثر. وتسعى اللجنة التوجيهية إلى إعادة التأكيد على الطموحات المشتركة للحركة وتعزيز نموها في جمع التبرعات، وتجديد التزام مكونات الحركة الكامل بتنفيذ المبادئ ودعم المركز لإتاحة السبل لنا لتحقيق هذه الطموحات.

3- تصورات جديدة للمستقبل – نينا ستويلكوفيتش

نرى أن هناك فرصًا سانحة أمام المركز لزيادة الحصة السوقية الكلية للحركة في القطاع الإنساني، وتوسيع نطاق الدعم الذي تقدمه إلى الجمعيات الوطنية. لقد كان معدل النمو أبطأ من معظم النظراء الآخرين، والسؤال هو هل ينبغي علينا صياغة هدف مشترك. إن ما نرغب فيه هو التوصل إلى التزام مشترك بتحقيق النمو، تسهم فيه جميع مكونات الحركة. فبفضل وجودنا الميداني وقدرتنا على العمل معًا وإمكانات توسع منصة iRaiser لضم المزيد من الجمعيات الوطنية، يمكننا رفع مستوى طموحاتنا في جمع التبرعات بالوسائل الرقمية بشكل كامل.

3-1- الخطوات المستقبلية

تتضمن الخطوات المستقبلية إقامة كيان يهيئ السبل لتعاون مكونات الحركة، وكذلك وضع أهداف واقعية وقابلة للقياس الكمي للأعوام الثلاثة القادمة، بحيث تتوافق مع المبادئ وتسهم في تنفيذها وزيادة حصة الحركة في سوق جمع التبرعات بالمقارنة مع نظرائها في القطاع الإنساني. وتحقيقًا لهذه الغاية، تقترح اللجنة التوجيهية: (1) مراجعة الطموحات المعقودة في هذا المجال، والإنجازات التي تحققت، والتحديات الماثلة، (2) التعلم من تجارب الآخرين في القطاع، (3) الاتفاق على الطموحات المراد تحقيقها خلال الأعوام الثلاثة المقبلة عن طريق تحديد الأولويات والأهداف والمراحل الرئيسية بوضوح.

3-2-التعلم من التجارب

لا يوجد تركيز كافٍ حاليًا، من جملة أمور أخرى، على قدرات الجمعيات الوطنية في مجال جمع التبرعات، ولم تتوسع منصة iRaiser توسعًا كافيًا، كما أن التمويل المتوفر للاستثمار في هذا المجال محدود. ومن ثم، فإن صياغة طموحات مشتركة الآن خطوة ضرورية لتتسنى لنا الاستفادة من الإمكانات التي تملكها الحركة على أكمل وجه.

3-3- الأولويات المستقبلية المقترحة للمركز

خلق فرص تتيح الاستفادة من إمكانات الحركة، بطرق من بينها: (1) الإسراع في إنشاء صندوق استثمار في جمع التبرعات، (2) زيادة التركيز على بناء قدرات الجمعيات الوطنية في جمع التبرعات (3) تحديث مسار التعلم والشبكات، (4) التوسع في استخدام منصة iRaiser، (5) زيادة عدد الجمعيات الوطنية الراغبة في الاستثمار في هذه المبادرات ودعمها. وسيدعم المركز هذه الجهود عن طريق تدشين حملات مشتركة وعالمية، ورعاية الشراكات مع أهم الجهات الخيرية، وإلحاق المزيد من الجمعيات الوطنية بمنصة iRaiser، والاستثمار في تنمية قدرات الجمعيات الوطنية في جمع التبرعات. وقد اقتُرحت ثلاثة أهداف تمكينية محددة تتيح للمركز تقديم هذا الدعم: (1) تحديد خط أساس للأهداف الرئيسية، (2) التفاعل مع مديري جمع التبرعات في الجمعيات الوطنية، (3) زيادة المشاركة في المؤتمر الدولي لمشاركة مهارات جمع التبرعات.

أبرز النقاط المثارة

أسئلة وأفكار من الجمهور

هل من أمثلة على أفضل الممارسات، فردية كانت أو ثنائية أو متعددة الأطراف، اعتمدتها مكونات الحركة في إطار تطبيق المبادئ؟

تتضمن الأمثلة الخاصة بذلك مبادرات جمع التبرعات بالوسائل الرقمية بالتعاون مع كوكاكولا، وتطوير منصة iRaiser. كما استطاع الصليب الأحمر الأمريكي من العمل عن قرب مع مكونات أخرى من الحركة في أثناء أزمة كوفيد-19، ووجَّه ملايين الدولارات إلى النداء الذي أطلقته الحركة. وجمع الصليب الأحمر الأوكراني خمسة ملايين دولار من التبرعات العالمية في غضون أسبوع واحد من الالتحاق بمنصة iRaiser.

Public

ما المجالات التي يمكننا استكشافها لتعزيز فرص تحقيق أهدافنا؟

يمكننا التحري عن طرق تساعد في: إعداد ميزانية موحدة واستراتيجية عالمية ودمجها في الأهداف الموضوعة على المستوى الوطني، والاستفادة من المحافل متعددة الأطراف، وجمع التبرعات في نداءات مشتركة تطلقها الحركة، واستغلال الفرص لتدشين حملات عالمية مشتركة بشأن قصص قوية مثل الأزمة الأوكرانية، والاستثمار في تعزيز أوجه التعاون بين المسؤولين عن جمع التبرعات، واتباع نهج مشترك في التعامل مع أهم الجهات الخيرية، واستكشاف فرص التعاون السانحة، والبحث عن طرق تمويل مبتكرة.

ما الخطوات العملية التي يمكن أن نتخذها لضمان تحقيق مكونات الحركة للنمو المنشود في مجال جمع التبرعات؟

تحديد المزيد من مؤشرات الأداء الرئيسية والأهداف الواقعية، ودراسة المؤشرات المتقدمة والمتأخرة، وإعداد عملية إحاطة بشأن جمع التبرعات على الصعيد العالمي في أعقاب ظروف مثل الأزمة الأوكرانية، وتدشين منتدى لجمع التبرعات تُعرض فيه وجهات النظر المختلفة، وإيجاد طرق لنقل ما جرى الاتفاق عليه على المستوى العالمي إلى المستويين الوطني والإقليمي، والاستثمار في بناء قدرات الجمعيات الوطنية الأصغر حجمًا، والاستثمار في بناء القدرات لإتاحة الاستفادة من منصة iRaiser.

ما الأهداف الاستراتيجية التي يمكننا وضعها للأعوام الثلاث المقبلة لتكون مؤشرًا على نجاح المركز؟

إطلاق المزيد من الحملات العالمية، وإلحاق المزيد من الجمعيات بمنصة iRaiser، وزيادة الاستفادة من إمكانات الاتصال والبحث عبر منصة iRaiser، وزيادة الاستثمار في حشد الموارد لتطوير الجمعيات الوطنية، وتنويع مصادر التمويل، وإبرام تحالفات مع شركات ومؤسسات وحكومات مختلفة، وتعميق الثقة التي نحظى بها لدى السكان، وتعزيز المساءلة أمام المستفيدين والمانحين.

التوصيات والخطوات المقبلة

- تعميق التفاعل والتعاون مع مديري جمع التبرعات
- تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية والأهداف الخاصة بالمركز والاتفاق عليها (اللجنة التوجيهية)
- وضع خطة مدتها ثلاث سنوات لتدشين المزيد من الحملات العالمية، والاستثمار في حشد الموارد والتفاعل مع أهم الجهات الخيرية
- مواصلة إلحاق المزيد من الجمعيات الوطنية بمنصة iRaiser لجمع التبرعات

Public

حلقة العمل 4: ما هو المطلوب لجعل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر خالية من التمييز والكراهية للأجانب والعنصرية؟

التاريخ والموعد: الخميس 31 مارس 2022، من 9:00 إلى 10:30 (بتوقيت وسط أوروبا): باللغات الإنكليزية والعربية والروسية

من 17:00 إلى 18:30 (بتوقيت وسط أوروبا): باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية

الرئيس/الميسر/مدير النقاش: السيد David Loquercio، والسيدة Annika Norlin، والسيد Amjad Saleem، والسيد Gurvinder Singh

المتحدثون/أعضاء حلقة النقاش/مقدمو العروض: السيدة Michele Hunt

نبذة

ليست قضايا العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز ولا الحوارات بشأنها بالجديدة على الحركة، فلطالما بُذلت الجهود سابقا لمواجهتها، فنظمت لقاءات مفتوحة مختلفة، واقترحت حلول، ولكن أيا منها لم يُتبع بإجراء على ما يبدو. وتتيح حلقة العمل هذه الوقوف على الوضع لبرهة وتحديد الإجراءات اللازمة واقتراحها بغية التصدي للعوائق الشخصية والثقافية والنظامية التي تحد من اعترافنا بمشاكل العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز ومن استجابتنا لها وبذل الجهود لتحرير الحركة منها.

الملاحظات العامة والنقاط الرئيسية

نُظِّمت حلقة العمل هذه لفهم العوائق القائمة في الحركة، ومنها العوائق الشخصية والثقافية والسياقية والنظامية. وقالت المتحدثة الرئيسية السيدة Michele Hunt إن "الانقسامات العميقة القائمة على العرق أو النوع الاجتماعي أو الدين أو الآراء السياسية أو مجرد الاختلاف كلها متجذرة في الإجحاف والتمييز والإقصاء، في نظرة عالمية تفرق الناس بين سادة وعبيد ولا تفهم أن الناس جميعا سواسية مترابطون ارتباطا لا انفصال فيه". واختتمت حديثها قائلة إن "العالم بات يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر التي ترى التنوع والاحتواء نعمة، وإننا (في الحركة) نحتل مكانة فريدة للاستفادة من عقول وقلوب ومخيلات الجميع [في مجتمعاتنا] لنحقق رؤيتنا لما ستبدو عليه حركة شاملة، حركة لا يتخلف فيها أحد عن الركب، ولا يترك أحد ولا يشعر أحد بعدم الأمان".

وأُقر في حلقة العمل بأن السياسات وحدها لن تنتزع التحيز والإجحاف من نفوس الناس. وأشارت مشاركة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في معرض الحديث عن تجربتها الشخصية، إلى أن الخوف من الانتقام والافتقار إلى أماكن آمنة وعدم التحقق من صحة التجارب المختلفة أمور تمنع الحوار بشجاعة وصدق. وقد نُبِّه إلى ضرورة ضمان ألا تنجرف جهودنا نحو "التصنع" - أي التباهي بإجراءات قليلة اتخذت بعد فوات الأوان في الواقع. ووجهت دعوة إلى "عدم التواني"، كما دعي كل فرد في الحركة، وليس فقط الفئات المهمشة وغير المرئية أو الأشخاص الملونين، إلى أخذ زمام العمل العاطفي والتعليمي حول العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب.

ومن الأهمية بمكان أيضا الإشارة إلى أن العديد من الجمعيات الوطنية شرعت بالفعل في التصدي لبعض هذه المواضيع بطرق مختلفة وفي اتخاذ إجراءات تستهدف التصدي للعنصرية والتمييز، ومنها إجراء الدراسات الاستقصائية ورصد مقاييس التنوع والإنصاف والاحتواء، وتعميم الدورات التدريبية والتنويع في استقدام المتطوعين. ودعي المشاركون إلى التعبير عن اهتمامهم بالمشاركة في هذا العمل للمضي قدما.

النقاط الرئيسية التي أثيرت

ذُكِرت العوائق التالية التي تحول دون مناقشة القضايا المطروحة:

1- الخوف من الانتقام، والافتقار إلى الأماكن الآمنة، وعدم كفاية التحقق من صحة التجارب المختلفة.
2- ضعف آلية المساءلة المتاحة للموظفين والمتطوعين والمجتمعات المحلية لتقديم التظلمات.
3- حالات العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب الداخلية والشخصية.

Public

4- التقصير في تنفيذ ولايتنا ومبادئنا الأساسية.
5- العوائق المؤسسية (على مستوى الفرع/الجمعية الوطنية/الوفد/المجموعة/المكتب الميداني).
6- العوائق الهيكلية والعوائق على نطاق الحركة (على مستويي المؤسسة والموظفين).
7- القيادة التي لا تراعي مصالح المجتمعات المحلية التي نخدمها.
8- الافتقار إلى الإجراءات المستدامة والمستنيرة والقائمة على البراهين.

وبالتالي يلزم اتخاذ إجراءات على كل المستويات - ومنها مستوى السياسات على سبيل المثال لا الحصر - من أجل تهيئة مكان آمن لإقامة حوار شجاع حول القضايا الحساسة. ويشمل ذلك معالجة الوعي الشخصي عن طريق التعليم وفهم التجارب التي يمر بها الأشخاص. واقتُرح أيضا ضمان التعمق في فهم سبل تطبيق المبادئ الأساسية وتفسيرها والوفاء بها من أجل إقامة الحوار اللازم، وذُكِر أن هذه المبادئ الأساسية استخدمت في السابق ذريعة للحد من هذه الحوارات. وأشير إلى أن ولايتنا ومبادئنا ليست درعا يحمينا من العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز، ولا هي تمنعنا من المضي في اتباع نهج أبوي واستعماري جديد في تقديم المعونة.

ووجهت دعوة أيضا إلى النظر في هياكل السلطة الداخلية لدينا من تمثيل الفروع إلى علاقات التمويل والعمل مع الأعضاء. وذكرت تحديات هيكلية، منها معاملة الموظفين الوطنيين وأجور الموظفين الوطنيين والدوليين.

وأخيرا، ذكر على وجه الخصوص دور القيادة في وضع نماذج لمبادئ التنوع والتمثيل وتجاوز الخطب الرنانة.

الاستنتاجات والتوصيات

اقترح المشاركون أن تتبع الحركة نهجا مدروسا أكثر وذا مغزى. وترد فيما يلي التوصيات الرئيسية المقترحة على المستويين النظامي والتنظيمي:

- تطوير المواد التدريبية والتوجيهية.
- تكوين فريق أساسي للمضي في مناقشة هذا الموضوع والتعمق فيه.
- تحديد نهجنا حيال العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز، استنادا إلى الرؤى المستنيرة والمساءلة والتعلم.
- تهيئة أماكن محمية ومعروفة لإقامة الحوار والتعلم وتقاسم الموارد.
- تصميم نظام محرر من العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب يركز على الإنسان ويقوم على العمل.
- دراسة السلطات داخل مؤسساتنا وحركتنا.
- السير على مبادئنا الأساسية وسياساتنا الرئيسية.
- تشكيل قيادة ملتزمة ومتنوعة وخاضعة للمساءلة.
- إظهار التزامنا وعملنا تجاه المجتمعات المحلية للتصدي للعنصرية والتمييز وكراهية الأجانب.

المراجع اللازمة

تقرير الصليب الأحمر البريطاني: https://www.redcross.org.uk/about-us/what-we-do/international/humanitarian-policy

بث الحركة: https://soundcloud.com/icrc-global/podcast-it-matters-who-is-around-the-table

منشور المدونة: https://rcrcconference.org/blog/what-will-it-take-to-build-an-international-red-cross-and-red-crescent-movement-free-from-racism-xenophobia-and-discrimination/

Public

حلقة العمل 5: الحماية في الحركة

اليوم والساعة: الثلاثاء 12 نيسان/ أبريل 2022
من الساعة 09:00 إلى 10:30 ومن الساعة 17:00 إلى 18:30 (بتوقيت وسط أوروبا)

الموجّهون: Lisa Akero، رئيسة قسم تنسيق سياسة النوع الاجتماعي والتنوع والحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء في حالات الطوارئ، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)؛ وAgnieszka Cholewinska-Nielsen، مستشارة الحماية في الحركة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)؛ وStephen Wainwright، منسق الاحتواء الاجتماعي والحماية، الاتحاد الدولي؛ وBallon Vincent، مدير الحماية في الحركة، اللجنة الدولية.

مقدمو العرض: Kamil Erdem Güler، منسق البرامج، جمعية الهلال الأحمر التركي؛ وLily Bowman، المديرة العامة لجمعية الصليب الأحمر البليزي؛ وKaja Sannerud Andersen، رئيسة فريق الحماية، الصليب الأحمر النرويجي

المتحدثون: Sarah Epprecht، نائبة مدير العمليات، اللجنة الدولية؛ Frank Mohrhauer، مدير قسم تنمية الجمعيات الوطنية والسياسات والمعارف، الاتحاد الدولي؛ Tabu Grace، مديرة الحماية، جمعية الصليب الأحمر لجنوب السودان؛ Sophie Marsac، نائبة منسق الحماية، جنوب السودان، اللجنة الدولية؛ Milanoi Koiyiet، منسقة الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء لمنطقة أفريقيا، الاتحاد الدولي؛ Raef Goubrail، مراقب شؤون المتطوعين في العمل الإنساني، برنامج مراقبة احتجاز المهاجرين، الصليب الأحمر الأسترالي؛ Alice Bloomfield، مستشارة شؤون الهجرة لمنطقة أوروبا وآسيا، اللجنة الدولية؛ Hannaleena Polkki، منسقة الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، الاتحاد الدولي؛ Valentina Rivera Ortega، رئيسة البرنامج الوطني بشأن الهجرة، الصليب الأحمر المكسيكي؛ Jose Felix Rodriguez، منسق الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء وشؤون الهجرة، منطقة الأمريكتين، الاتحاد الدولي؛ Lorena Guzman، المنسقة الإقليمية للهجرة، منطقة الأمريكتين، اللجنة الدولية؛ Yenni Medina، منسقة إعادة الروابط العائلية، الصليب الأحمر الكولومبي؛ Rafael Segura، نائب منسق شؤون الحماية، كولومبيا، اللجنة الدولية؛ Gurvinder Singh، مستشار بشأن حماية الطفل على الصعيد العالمي، الاتحاد الدولي

موجز تنفيذي

سنحت حلقة العمل هذه، التي عقدتها الهيئة الاستشارية المعنية بالحماية في الحركة[٤]، فرصة لتسليط الضوء على مبادرات التعاون بين مختلف مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) المبنية على فهم مشترك ونُهُج تكميلية للحماية. وبدأ القادة في اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بتقديم خلفية عامة عن أعمال الحماية في الحركة وعمل الهيئة الاستشارية، بما في ذلك نهج الحد الأدنى من الحماية وتطوير سياسة ونهج بشأن الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء. وتبادلوا أيضا وجهات النظر حول تكامل هذه النُهُج فيما يتعلق بأعمال الحماية. ثم عرضت أربع جمعيات وطنية برامجها الخاصة- بشأن احتجاز المهاجرين، والحماية المجتمعية، والهجرة، وإعادة الروابط العائلية- مع إيلاء تركيز على تعاون الحركة.

وفي نهاية المطاف، تم التشاور مع المشاركين بشأن جوانب رئيسية ذات صلة بالحماية في الحركة، وذلك بالاستناد إلى استنتاجات حلقة العمل التحضيرية التي عُقدت في شباط/فبراير 2022، بمشاركة ما يقرب من 25 فريق عمل تابعا للحركة ومعنيا بالحماية. وكانت حلقة العمل هذه معلما هاما في عملية تعزيز تماسك استجابة الحركة في مجال الحماية، وأرست الأساس لإمكانية اعتماد قرار على مستوى الحركة بشأن الحماية لدى انعقاد مجلس المندوبين لعام 2024.

[٤] تأسست الهيئة الاستشارية المعنية بالحماية في الحركة في عام ٢٠١٨ وتضم اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية لأستراليا وبليز وتركيا وجنوب السودان والسويد ولبنان والنرويج ونيجيريا.

Public

ملاحظات عامة ومستجدات بارزة

تناولت حلقة العمل التحديات والفرص المتصلة بالتعاون بين مكونات الحركة في أعمالها في مجال الحماية.

في **الجزء الأول** من حلقة العمل، عرض المتحدثان مبادرات عالمية تهدف إلى تعزيز الحماية داخل الحركة ومستجدات عن التطورات الأخيرة. ووصف ممثلان من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي الرؤية التي تتبعها الهيئة الاستشارية المعنية بالحماية في الحركة: من أجل زيادة عدد الأشخاص الذين يتمتعون بالحماية. وتحقيقا لذلك، من المهم بناء فهم مشترك لتعريف العمل في مجال الحماية، وتوطيد النُهُج التعاونية والتكميلية والتنسيق الهادف. وأشاد المتحدثان كلاهما بالأعمال في مجال الحماية والتي نفذتها مكونات الحركة، حسبما بينته الاستُقصاءات في السنوات الأخيرة، وأثنيا على المساهمات الكثيرة الواردة من الجمعيات الوطنية، مثل تلك المساهمات التي تدعم نهج الحركة للحد الأدنى من الحماية والمشاورات المتعلقة بسياسة الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء داخل شبكة الاتحاد الدولي.

وفي **الجزء الثاني** من حلقة العمل، شاركت أربع جمعيات وطنية خبراتها مع الحاضرين. فعرض الصليب الأحمر الأسترالي برنامجه لمراقبة مركز احتجاز المهاجرين، وعرض الصليب الأحمر لجنوب السودان برنامجه لحماية المجتمع المحلي، كما عرض الصليب الأحمر المكسيكي برنامجه الخاص بالهجرة، وعرض الصليب الأحمر الكولومبي مواجهة عملية خرق البيانات الذي أضرّ ببرنامجه الخاص بالروابط العائلية. وقدم المتحدثون نظرة عامة عن برامجهم، وعرضوا معلومات عن السكان المتضررين، والاحتياجات والمخاطر في سياق الحماية، والأنشطة المشمولة، والفوائد الرئيسية والدروس المستفادة من التعاون مع شركاء الحركة الآخرين. وتضمنت الأمثلة المقدمة مناقشات وتبادلات بين الأقران، ودورات تدريبية منسقة للموظفين والمتطوعين، ومبادئ توجيهية ومنهجيات داعمة، وأوجه تآزر بين بناء القدرات والبرامج الجيدة.

وتضمن **الجزء 3** من حلقة العمل مشاورات مع المشاركين حول خمس مسائل رئيسية مستمدة من حلقة العمل التحضيرية مع فرق العمل المعنية بالحماية، وقد عقدت في شباط/فبراير 2022. وأكد المشاركون مجددا من خلال إجاباتهم على ضرورة ترسيخ معايير الحركة المشتركة والشاملة بشأن الحماية وزيادة الدعم الوارد من القادة وصون تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ أعمال الحماية. وستساعد هذه الخطوات على سد الثغرات التي أبرزها المشاركون في حلقة العمل من حيث إعداد برنامج التنسيق على المستوى الوطني، من خلال الدعم الفني والتدريب وبناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، سُلط الضوء على أن هذا الأمر يستلزم دعما من الإدارة العليا وعلى وجوب إيجاد سبل للتغلب على التعقيدات التنظيمية.

الاستنتاجات والتوصيات

تشير نتائج استطلاع الرأي الموضَّحة أعلاه إلى أن الرأي الجماعي للمستجيبين أيد بوضوح ضرورة وفائدة استمرار عملية الحماية في الحركة، مع إيلاء تركيز أكبر على تنفيذ البرامج، بتعزيز من مشاركة القيادة وإتاحة موارد التنفيذ الكافية.

وبينت حلقة العمل وجود اهتمام واسع النطاق بالمجموعة الرائعة من أنشطة الحماية التي تنفذها مكونات الحركة وفي إمكانية زيادة التعاون من أجل تحقيق نتائج أكثر وأفضل في سياق الحماية. وأعادت التأكيد أيضا على الرأي الذي يفيد بأن تحسين نهج الحركة في سياق الحماية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال زيادة التعاون والتفاهم المشترك والتبادلات بين الأقران.

وينبغي أن تعدّ الهيئة الاستشارية المعنية بالحماية في الحركة مقترحات ملموسة للمراحل التالية من المبادرة، مع مراعاة النتائج والممارسات والدروس المستفادة من الميدان، بما في ذلك النظر في اقتراح قرار على مستوى الحركة بشأن الحماية لدى انعقاد مجلس المندوبين لعام **2024**.

وبما يتماشى مع النتائج، ينبغي أن تشمل الخطوات التالية إجراءات عملية على المستوى الميداني والمستويات الأخرى. وينبغي أن تؤكد هذه الخطوات مجددا على مهمة الحركة من أجل التصدي للمخاطر المتعلقة بالحماية واحتياجاتها، وأن تسلط الضوء على قيمة عمل الحركة في مجال الحماية بالمقارنة مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني والحماية.

Public

حلقة العمل 6: تعزيز الأنشطة المحلية: الاستثمار من أجل تعزيز استدامة الجمعيات الوطنية وقوتها

التاريخ والموعد: 22 أبريل 2022

الرئيس/الميسر/مدير النقاش: السيدة Hayfa Khalidy (الاتحاد الدولي)، والسيد Michael Rudiak (اللجنة الدولية)

المتحدثون/أعضاء حلقة النقاش/مقدمو العروض:

جلسة الصباح (باللغات الإنكليزية والعربية والروسية):

- الصليب الأحمر الأرميني - السيدة Nazeli Kirakosyan، رئيسة قسم التنمية التنظيمية
- الصليب الأحمر الإندونيسي - السيد Sudirman Said، الأمين العام
- الصليب الأحمر الليسوتي - السيد Kopano Masilo، الأمين العام
- الصليب الأحمر الليتواني - السيد Gediminas Almantas، الرئيس

جلسة المساء (باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية):

- الصليب الأحمر لجنوب السودان - السيد John Lobor، الأمين العام
- الصليب الأحمر اللبناني - السيد Nabih Jabr، وكيل الأمين العام
- الصليب الأحمر الأرجنتيني - الدكتور Diego Tipping، الرئيس
- الصليب الأحمر الليتواني - السيد Gediminas Almantas، الرئيس

نبذة

نظمت أمانة الاتحاد الدولي وأفرقة اللجنة الدولية جلستين في جنيف استغرقت كل منهما ساعة ونصف الساعة. وحضر حلقتي العمل قرابة 200 مشارك، معظمهم من موظفي ومتطوعي الجمعيات الوطنية وبعضهم من موظفي أمانة الاتحاد الدولي واللجنة الدولية العاملين في الميدان. وشاركت سبع جمعيات وطنية الحضور في الجلستين بطريقة تفاعلية ما اكتسبته من خبرات وما تعلمته من دروس وما حققته من نجاح في مجال تنمية الجمعيات الوطنية، مع التركيز على عدد من القضايا الشاملة. وساهم الحضور أيضا في دراسة استقصائية وجيزة حول الموضوعات المتعلقة بتنمية الجمعيات الوطنية وشاركوا بنشاط في جلستي الأسئلة والأجوبة.

الملاحظات العامة والنقاط الرئيسية

عرضت الجمعيات الوطنية رحلتها الإنمائية وتناولت بشفافية كبيرة مواطن ضعفها الهيكلية/ التنظيمية وما دفعها إلى اتخاذ قرار التغيير. وأشار العديد من المشاركين إلى أن العمل على الأجل الطول بعد مهم ينبغي مراعاته عند اتخاذ قرار العمل صوب تحقيق تنمية الجمعيات الوطنية. وشدد الجميع على أن تنمية الجمعيات الوطنية ليست غاية بل رحلة يتخلل طريقها "العديد من نقاط التحقق".

وسلط جميع المشاركين الضوء على تأثر مسيرات تنمية جمعياتهم الوطنية إيجابيا بفضل ما تبذله من جهود في إطار دورها المساعدة، وما تقدمه من الخدمات الإنسانية وتوسيع نطاقها، ورسم صورة مشرقة عنها لدى الجمهور العام من خلال الاتصالات الواضحة والمتسقة، ومنح الأولوية لإقامة الشراكات، وخاصة مع سلطات البلد، ومعالجة واحدة أو أكثر من ركائز الاستدامة المالية. ونوّهت الجمعيات الوطنية مرارا بأن التقييم/ التشخيص يمثل مرحلة حاسمة في العملية الإنمائية، وبيّنت فائدة أدوات التقييم المتاحة للجمعيات الوطنية (مثل تقييم القدرات التنظيمية وتصديقها وتقييم القدرات التنظيمية للفروع وإطار الوصول الآمن والتأهب من أجل الاستجابة الفعالة) في تحديد احتياجات تنمية الجمعيات الوطنية وتعزيز قدراتها وأولويات التحول المنشود.

Public

وتنفرد كل جمعية وطنية بخصائص تعزى إلى التباين الثقافي والاجتماعي والسياسي لبيئات عملها واختلاف أنواع الأزمات والاحتياجات الإنسانية التي يتعين مواجهتها، ولذا اتفق الجميع على تعذر وجود وصفة واحدة تضمن تحقيق النجاح في مستهل رحلة تنمية الجمعيات الوطنية. وذكرت بعض الجمعيات الوطنية أن تنمية الجمعيات الوطنية يمكن أن تحدث في أوقات الأزمات وفي الأوقات العادية أيضا. واستعرض متحدثون من الجمعيات الوطنية الأولويات ومجالات تركيز الجهود في تنمية الجمعيات الوطنية، التي تتباين بديهيا من جمعية وطنية إلى أخرى.

النقاط الرئيسية التي أثيرت

أكدت كل الجمعيات الوطنية أهمية الجمع بين كل مستويات/ مكونات الهيئة معا عند استهلال رحلة التنمية، وشددت على ضرورة التوصل إلى توافق حول رؤية الجمعية الوطنية، وخدماتها الأساسية وعلاقتها بالجهات المعنية الرئيسية. ومن الجوانب الحاسمة الأخرى التنسيق الفعال بين شركاء الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بقيادة الجمعية الوطنية، بغية تعزيز أواصر التآزر والتكامل، وجمع خبرات الشركاء والاستفادة منها. ناهيك عن أن التزام الشركاء على الأجل الطويل أمر حاسم لضمان دعم تنمية الجمعيات الوطنية.

وذكرت الجمعيات الوطنية برمتها أهمية تمويل تنمية الجمعيات الوطنية من المساهمات المالية المباشرة التي يقدمها شركاء الصليب الأحمر والهلال الأحمر أو من المبالغ المتاحة حاليا لتنمية الجمعيات الوطنية (لدى صندوق بناء القدرات أو تحالف الاستثمار في الجمعيات الوطنية مثلا)، وكذلك أهمية الدعم الفني الذي توفره الجمعيات الوطنية القرينة، ولا سيما في البلدان المجاورة، والجهات الفاعلة الأخرى، مثل القطاع الخاص.

وجرى التنويه بأهمية تذليل الحواجز الفاصلة بين القطاع الخاص والجمعيات الوطنية. واتفق الكثير من الحاضرين أيضا على ضرورة ألا تدّخر الجمعيات الوطنية وسعا كي تزداد كفاءة وتستقطب المزيد من المواهب والتمويل، وعلى إمكانية تعلم الدروس والاستفادة مما يتوفر لدى القطاع الخاص من نهج وأدوات.

وشاركت الجمعيات الوطنية الحضور باستعراض ما اكتسبته من الخبرات في مجالات بعينها، مثل تطوير الإسعافات الأولية التجارية (الصليب الأحمر الأرميني)، و"إطار البناء المؤسسي" (الصليب الأحمر الإندونيسي)، والطريق صوب تحقيق المزيد من الاستقلال المالي الذي يقتضي التفكير خارج الصندوق في مجال تعبئة الموارد (الصليب الأحمر الليسوتي)، و"إعادة تشكيل المنظمة" مع اعتماد "منهجية ترتكز على المهام" (الصليب الأحمر الليتواني)، وأهمية الإطار القانوني والتشريعي والسياسي لدى الجمعية الوطنية (الصليب الأحمر لجنوب السودان)، وأهمية تقديم الخدمات على نطاق واسع والمواءمة بين استراتيجية الجمعية الوطنية والأولويات الحكومية (الصليب الأحمر اللبناني) ومدرسة القيادة (الصليب الأحمر الأرجنتيني).

الاستنتاجات والتوصيات

أظهرت دراسات استقصائية عبر برنامج Mentimeter أن الجمعيات الوطنية تضع الاستدامة المالية في طليعة القضايا التي تنطوي عليها تنمية الجمعيات الوطنية. ومن بين الركائز الأربع لإطار الاستدامة المالية،[٥] تبوأ الانخراط عالي الجودة من جانب القيادة مرتبة الصدارة في الجلسة الأولى، بينما تساوت الرسالة/ الاستراتيجية/ الخدمات الأساسية مع الانخراط عالي الجودة من جانب القيادة في الأهمية خلال الجلسة الثانية. وأوضحت الجمعيات الوطنية أهمية الانخراط عالي الجودة من جانب القيادة في الحكم والإدارة على السواء.

وسلط بعض المشاركين الضوء على حاجتهم إلى الدعم في إدارة المخاطر عند إقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة، وخاصة عند الدخول في شراكات على قدم المساواة معها. وأُبلغ المشاركون بوجود وثائق رئيسية متاحة.

وركّز جُل المشاركين على أن توزيع القيادة على جميع مستويات الجمعية الوطنية هو أساس أي عملية تغيير. ولا بد من زيادة دعم تطوير القيادات، من أجل تعزيز ثقافة التغيير، وإنشاء نهج متين لإدارة التغيير للتصدي لمقاومة التغيير من داخل الهيئة.

وعبّر مشاركون كثُر عن استمتاعهم بالجلسة وشدة التماثل بين قضاياهم والعروض التي قدمت وخبرات الجمعيات الوطنية السبع التي شاركتها الحاضرين. كما أتاحت هذه المناسبة الفرصة لزيادة الاتصالات وتبادل الخبرات بين الحضور. وأعرب بعض المشاركين عن الاهتمام بالحصول على المزيد من الأمثلة الملموسة من الجمعيات الوطنية على سبل تحقيق قدر أكبر من الاستدامة المالية لدى الجمعيات الوطنية. وأعرب أغلب المشاركين عن الاهتمام بمواصلة تبادل الخبرات مع الجمعيات الوطنية الأخرى وتيسير النهج التي تنطوي على دعم الأقران.

---

[٥] رابط ركائز الاستدامة المالية على موقع FedNet أو على موقع الاتحاد الدولي.

Public

حلقة عمل 7: نهج الحركة إزاء التعليم

التاريخ والوقت: 5 أيار/مايو 2022، 9–10:30 صباحًا و5–6:30 مساءً (توقيت وسط أوروبا الصيفي)

الرئيس: Alasan Senghore، الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر الغامبي

المتحدثون:

- **Werner Kerschbaum**، مبعوث الاتحاد الدولي الخاص للتعليم
- **Kristin Barstad**، مديرة العمليات المتخصصة باللجنة الدولية
- **Silje Wilhelmsen**، كبيرة مستشاري الحصول على التعليم بالصليب الأحمر النرويجي
- **Nazeli Kirakosyan**، رئيسة قسم التطوير التنظيمي بجمعية الصليب الأحمر الأرميني
- **Kimmo Juvas**، مندوب تطوير الفروع والمتطوعين بالاتحاد الدولي في أذربيجان
- **Nataliia Petrenko**، منسقة التعليم في حالات الطوارئ بجمعية الصليب الأحمر الأوكراني
- **Iryna Aleksyeyeva**، مسؤولة الحصول على التعليم باللجنة الدولية في أوكرانيا
- **Charlotte Tocchio**، منسقة قسم التوعية الإنسانية بالاتحاد الدولي
- **Mark Chapple**، مدير دائرة التعليم باللجنة الدولية

موجز تنفيذي

منذ اعتماد القرار المعنون "التعليم والاحتياجات الإنسانية ذات الصلة" في دورة مجلس المندوبين التي انعقدت في عام 2017، أعادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) وشبكة التعليم العالمية للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التأكيد على الحاجة إلى اعتماد نهج جيد التنسيق ومتكامل وتعاوني في مجال التعليم، فبدأت هذه الجهات العمل معًا لتشكيل ملامح هذا النهج وما ينطوي عليه ووضعه موضع الاختبار بشكل ملموس. وقد أتاحت حلقة العمل الفرصة لتقييم التقدم الذي أُحرز على الأصعدة الاستراتيجية والمؤسسية والتنفيذية نحو تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة، بما يضمن إتاحة حصول الأفراد على تعليم جيد على نحو آمن ومستمر ومتكافئ في جميع الظروف، لا سيما في حالات الأزمات. كما أتاحت تبادل الخبرات والدروس المستفادة والتوصيات في هذا الصدد، ودعت إلى إجراء مناقشات حول الفرص السانحة والتحديات الماثلة والموارد المطلوبة لتقديم الدعم اللازم في هذا الشأن. وأسهمت أخيرًا في إعادة التأكيد على الاهتمام بطرح نهج الحركة هذا في الاجتماعات الدستورية القادمة، ومساندة هذا التوجه.

ملاحظات عامة وأبرز النقاط

أظهر الاستبيان الذي أجرى قبل حلقة العمل، وأُعلنت نتائجه خلالها، أن نهج الحركة إزاء التعليم قيد التنفيذ بالفعل. وأكَّد على النتائج الشاملة التي توصلت إليها الدراسة المكتبية التي أجراها الاتحاد الدولي في 2017-2018، بشأن نسبة وتنوع الأنشطة المتعلقة بالتعليم التي تنفذها الجمعيات الوطنية بالتعاون في أغلب الأحوال مع مكونات أخرى من الحركة والسلطات التعليمية المختصة، في حالات النزاع المسلح والكوارث وغير ذلك من حالات الطوارئ وكذلك في أوقات السلم والسياقات التي لا تشهد حالات طوارئ.[6] قدَّم المشاركون في الاستبيان[7] معلومات مهمة عن الخطوات المستقبلية، حيث أبرزوا مدى الحاجة

[6] انظر لمحة عامة مجمعة للنتائج الأولية المستخلصة من عملية وضع الخريطة العالمية هذه في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي بشأن التعليم ٢٠٢٠–٢٠٣٠ (ص ١٥) على https://www.ifrc.org/education

[7] بلغ عدد المشاركين في الاستبيان ٦٧ يمثلون ٤٠ بلدًا، ٧٥٪ منهم ينتمون إلى جمعيات وطنية و١٦٪ إلى اللجنة الدولية و٩٪ إلى الاتحاد الدولي.

Public

إلى تنفيذ أنشطة تعاونية تعزز قدراتهم من أجل إنجاز المزيد في هذا الشأن، من بينها إجراء تدريبات مشتركة، وتبادل الخبرات الفنية والعملية، وتأمين موارد بشرية ومالية إضافية.

وقد ذكَّر **الاتحاد الدولي** بأن التعليم يقع في صميم مهمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأنه أحد مجالات العمل التي تضطلع بها مكونات الحركة منذ إنشائها. وأكد مجددًا على أهمية القرار رقم 6 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2017 والإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي بشأن التعليم 2020–2030 باعتبارهما علامتين رئيسيتين في سبيل تحويل التعليم إلى مجال عمل استراتيجي داخل الحركة، لأول مرة في تاريخها. وقد وُجهت مناشدات إلى الحركة، في إطار النهوض بالتزامها الذي يقضي بإتاحة فرص الحصول على تعليم جيد أمام الأفراد كافة على نحو آمن ومستمر ومتكافئ، لحثها على بذل المزيد وتحسين أدائها من أجل: (1) إزالة الحواجز القائمة أمام التعليم التي تعترض طريق المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، وكذلك الأشخاص الذين تُركوا خلف ركب نظام التعليم أو استُبعدوا منه، (2) تعزيز حماية ورفاه الطلاب والمعلمين والعاملين الآخرين في مجال التعليم، وضمان تهيئة بيئات آمنة وداعمة للتعلم، (3) ضمان تقديم الخدمات والبرامج والأنشطة التعليمية الرسمية وغير الرسمية بأعلى جودة ممكنة.

بينما ذكَّرت **اللجنة الدولية** بأن الهجمات التي تتعرض لها المدارس، أو استخدامها لأغراض عسكرية، أو تدميرها، أو الحرمان من الحصول على التعليم تعد من الشواغل الإنسانية التي تدخل في صميم المهمة الموكلة إلى اللجنة الدولية. وتبين استراتيجية الحصول على التعليم 2021–2026 التي أُعدت مؤخرًا، نهج اللجنة الدولية إزاء التعليم، وتحدد في هذا الصدد ملامح استجابة شاملة تتمحور حول ثلاثة أهداف: (1) زيادة فهم أطراف النزاعات للقانون الدولي الإنساني؛ ومن ثم الحد من الهجمات على المدارس والمرافق التعليمية الأخرى، وعدم استخدامها لأغراض عسكرية، (2) تحسين الفرص المباشرة للحصول على التعليم بين الأطفال والبالغين المتضررين من النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية ونتائجها المباشرة، (3) الاستعانة بخبرة اللجنة الدولية وتحليلاتها لممارسة تأثير على النقاشات الدائرة حول التعليم والنزاعات داخل قطاع التعليم على مستوى العالم. تؤكد الاستراتيجية كذلك على الأهمية البالغة للتعاون مع الشركاء في الحركة لتعظيم الاستفادة من مهاراتنا وقدراتنا المتنوعة، وضمان التكامل بين أدوار كل منا في العمل بهدف تمكين السكان الذين نعمل لصالحهم من الحصول على فرص تعليمية وبناء حياتهم مرة أخرى.

وأوضح **الصليب الأحمر النرويجي** بإيجاز تفاصيل الدعم المالي الكبير الذي قدمته وزارة الخارجية النرويجية على مدار سنوات وأدى إلى تدشين التجارب الأولية لنهج الحركة إزاء التعليم في أرمينيا وأذربيجان وأوكرانيا. أدارت الجمعية بعدئذ محادثات تفاعلية بين زملاء من الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي في تلك البلدان الثلاثة بشأن تجاربهم والتحديات التي واجهوها والدروس المستفادة من تعزيز التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة في مجال التعليم.

- ففي **أرمينيا**، التي بدأت فيها أنشطة الجمعية الوطنية المتعلقة بالمدارس في تسعينيات القرن العشرين، أسهم نهج الحركة في تعزيز قدرة جمعية الصليب الأحمر الأرميني على وضع الأهداف التعليمية وتحقيقها بفضل ما توفر من دعم فني ومالي إضافي. وعليه، فقد بدأت الجمعية حوارًا بناءً مع وزارة التعليم لإدماج دراسة الإسعافات الأولية في نظام التعليم العام في أرمينيا. كما تمكنت من تنفيذ أنشطة تعليمية ونفسانية خارج المنهج الدراسي لدعم الأطفال النازحين من إقليم ناغورنو-كاراباخ، والأطفال الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات على طول الحدود الدولية.
- وفي **أذربيجان**، تجري جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني أنشطة تعليمية بتعاون وثيق مع الشركاء في الحركة وبدعم فني منهم في مجالات تتراوح بين التطوير المؤسسي وتطوير الفروع ومهارات المتطوعين إلى السياسات والدبلوماسية الإنسانية والاستجابة الميدانية للاحتياجات المتعلقة بالتعليم في المناطق المتضررة من النزاع. وأثمر التعاون بالأخص عن إجراء تقييم مشترك للاحتياجات التعليمية في هذه المناطق. لكن يبدو أن ثمة عراقيل أمام تنفيذ نهج الحركة إزاء التعليم بسبب عدم وجود إطار مشترك، فلا زال الجهود مشتتة في هذا الشأن. ومن ثم، فقد صدرت مناشدات تدعو إلى المشاركة الواسعة على الأصعدة كافة للتغلب على هذا التحدي.
- أما في **أوكرانيا**، فقد وضعت جمعية الصليب الأحمر الأوكراني خطة للتعليم في حالات الطوارئ لعام 2022، لكن جرى تعليق هذه الخطة في أعقاب التصعيد في الأعمال العدائية. كانت الخطة تهدف إلى تقديم خدمة تعليمية جيدة للدارسين من جميع الأعمار، بحيث تركز على تنمية المهارات الحياتية الاجتماعية والعاطفية وتتيح الفرص التعليمية للفئات الأشد ضعفًا، مثل الأطفال المعاقين والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع في شرق أوكرانيا. وتضمنت التحديات التي تعترض تبني نهج الحركة إزاء التعليم نقص الأدوات والنُهج التشغيلية، وعدم وجود هيكل واضح أو صيغة نموذجية لاتفاقات الشراكة واسعة النطاق ومتعددة الأطراف في إطار الحركة وآليات إبداء الآراء والملاحظات، إلى جانب وجود حواجز لغوية وهياكل تنظيمية. وقد أبرزت منسقة برنامج الحصول على التعليم باللجنة الدولية في أوكرانيا ثلاثة دروس رئيسية مستفادة من عملية التنفيذ التجريبي لهذا النهج: (1) تشكل مجموعة الموارد المتنوعة والشبكة التي توجهها الحركة لصالح التعليم قوة فريدة من نوعها، (2) لكي تؤتي جهود الحركة ثمارها، لا بد من معاونة الجمعية الوطنية في تصديها لكل

Public

التحديات الداخلية الممكنة، ومساندتها قدر الإمكان عن طريق خطة توطين حقيقية، (3) ثبت أن مد الجسور مع مجموعة التعليم يشكل قيمة مضافة للجنة الدولية، ومن ثم ينبغي أن تسعى الجمعية الوطنية والشركاء الآخرون في الحركة كذلك إلى التواصل مع المجموعة، إذا كانت هذه الأطراف مهتمة بالانخراط في أنشطة تعليمية في ظل الأزمة المتفاقمة في أوكرانيا.

دُعي الحاضرون في النهاية إلى تبادل الآراء والاقتراحات المتعلقة بالفرص والتوصيات والتحديات من أجل رفع مستوى الجهود المشتركة وتعزيز التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة في مجال التعليم في السياق الذي يعمل به كل منهم. كما طُرحت عليهم أسئلة بخصوص أوجه الدعم التي يحتاجون إليها (إن وجدت) لتعزيز قدرتهم على معالجة الاحتياجات الماثلة في مجال التعليم.

أبرز النقاط التي أثيرت في حلقة العمل

يركز نهج الحركة إزاء التعليم على: (أ) الاستفادة من نقاط القوة والأدوار التكميلية لكل مكون من مكونات الحركة، (ب) خضوع الجهات المشاركة للمساءلة أمام بعضها البعض لضمان تحقيق أعلى مستوى من الجودة والتأثير والاستدامة في الأنشطة التعليمية، بما يحقق الفائدة المرجوة للفئات السكانية المحتاجة ومن يتوجهون إلينا التماسًا للدعم (ج) الرجوع إلى الزملاء في الأقسام الأخرى باللجنة الدولية أو الاتحاد الدولي أو الجمعيات الوطنية الأخرى للتحقق مما جرى تنفيذه أو التخطيط له بالفعل، والمعارف الفنية أو أوجه الدعم التي قد يقدمونها في هذا الصدد، وأوجه التآزر التي يمكن تحقيقها. سيساعد ذلك المسلك في تسليط الضوء على المساهمات الكبيرة والقيمة المضافة التي تجلبها الحركة بوصفها إحدى الجهات الفاعلة في مجال التعليم - لا سيما في النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى - كما يعزز الدور الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية بوصفها هيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني. يتيح النهج إلى حد كبير كذلك إمكانية إبرام شراكات جديدة وحشد موارد غير مستغلة.

وجرى التأكيد على أهمية التحاور بشأن التعليم باعتباره خدمة أساسية، وإرساء هيكل متين للتنسيق في مجال التعليم على جميع المستويات في كل مكون من مكونات الحركة (ويشمل ذلك إمكانية تعيين منسق للحركة) لما يؤديه ذلك من دور حاسم في تغيير الأفكار وضمان استمرارية الأنشطة التعليمية وتوسيع نطاقها في إطار الحركة. كما سُلط الضوء على الحاجة إلى تحديد الأولويات الرئيسية للحركة في مجال التعليم خلال العامين المقبلين، ووضع برنامج واضح للحركة وفقًا لذلك، حتى يتسنى رصد التقدم المحرز في ضوئه وإعداد تقرير سنوي مشترك للحركة. وقد شدد الحاضرون في توصياتهم على ضرورة رفع مستوى التعاون داخل الحركة (مثلًا عبر المنصات المشتركة لأغراض إدارة المعارف، ويشمل ذلك تشارك الأدوات والمواد والخبرات والممارسات) وخارج الحركة (مثلًا من خلال تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني المحلي والهيئات والسلطات الحكومية، بما في ذلك على سبيل المثال تنفيذ إعلان المدارس الآمنة و/أو إطار السلامة المدرسية الشامل، أو دعم التعليم الرسمي في المخيمات).

وأشار المشاركون في حلقة العمل إلى أن عدم وجود مبادئ توجيهية وأدوات وخبرات فنية ودعم، إلى جانب نقص الموارد المالية والبشرية والاعتماد الشديد على المتطوعين (المطلوب تدريبهم تدريبًا ملائمًا) في الأنشطة التعليمية، يعرقل تنفيذ نهج الحركة إزاء التعليم في السياقات التي يعملون بها. كما سلطوا الضوء على الصعوبات التي تعترض سبيل تكييف البرامج التعليمية ومواءمتها مع السياق وإدماجها في المنظومات التعليمية الرسمية وغير الرسمية في البلدان محل العمل، وقالوا إن التعليم يُعتبر أحيانًا مجالاً خارج المهمة المنوطة بالجمعيات الوطنية، ومن ثم لا يدخل ضمن الأولويات، ويتبدى ذلك بجلاء عندما تقع الأزمات فتُعلَّق أنشطة الاستجابة للاحتياجات التعليمية.

وعليه فقد عبَّر المشاركون عن الحاجة إلى توفير موارد مالية وبشرية كافية، وكذلك (المزيد من) التوجيه والدعم الفني - يشمل ذلك ما يتعلق بتطوير استراتيجية التعليم الوطنية، والابتكارات التربوية، وإجراء تقييمات/ضمان الجودة، ووضع نهج مشترك لتدريب المدربين، وتعزيز الدور المساعد الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية في المجال الإنساني، وبناء/إدارة العلاقات مع السلطات التعليمية والجهات المعنية الأخرى، ليتسنى تعزيز القدرة على معالجة الاحتياجات الماثلة في مجال التعليم. ورحَّب المشاركون كذلك بتوفير دورات تدريبية في مجال التعليم، لا سيما التعليم في حالات الطوارئ، باعتبارها وسيلة لتعزيز الاهتمام بالاحتياجات في مجال التعليم، وإدماجها في خطط الاستجابة الاستراتيجية والإنسانية والاستراتيجيات الميدانية التي تضعها مكونات الحركة. وأخيرًا، أكد المشاركون على الحاجة إلى نهج منظم، يشمل آليات لإبداء الآراء والملاحظات، ودعوا إلى تأسيس مساحات مشتركة للحوار ونسج العلاقات وتبادل الخبرات بين مكونات الحركة (وبالأخص الجمعيات الوطنية)، جنبًا إلى جنب مع المنصات المشتركة التي تتيح الوصول إلى المواد والمعايير والأطر ذات الصلة.

Public

الاستنتاجات والتوصيات

أظهرت حلقة العمل الاهتمام الواسع بتعزيز نهج منسق ومتكامل للحركة إزاء التعليم، وهو ما يجري تنفيذه حاليًا في سياقات عدة. وينبغي لمكونات الحركة مواصلة جهودها لتعزيز قدراتها على معالجة الاحتياجات الماثلة في مجال التعليم، بناءً على الفرص العديدة والتحديات المحددة في هذا الشأن وكذلك الدروس المستفادة حتى الآن. ويوصَى بشدة بمواصلة تطوير ومشاركة الأطر والمعايير والأدوات التشغيلية – إلى جانب زيادة الدعم الفني ونسج العلاقات والاستثمارات في التدريبات المشتركة وتأمين موارد بشرية ملائمة لهذا الغرض – من أجل تعزيز الخبرة الفنية للحركة ومستوى التعاون والتنسيق بين مكوناتها في مجال التعليم. كما يُشجَّع بقوة على الاستمرار في بذل الجهود داخل الحركة وخارجها لمناصرة هذه القضية وطرح المنتجات المترتبة عليها (مثل دراسات الحالة) لإبراز الدور الفريد لمكونات الحركة، وما تمثله من قيمة مضافة، ومساهماتها الشاملة في مجال التعليم، بما في ذلك طرح نهج تكميلي للحركة إزاء التعليم في الاجتماعات الدستورية القادمة، لما لذلك من دور حاسم في نجاح الطموحات والمساعي المشتركة.

Public

حلقة العمل 8: تعزيز النزاهة داخل الحركة

التاريخ والموعد: 10 مايو 2022، من الساعة 9:30 إلى 10:30 ومن الساعة 17:00 إلى 18:30 (بتوقيت وسط أوروبا)

الرئيس/الميسر/مدير النقاش: السيدة Kate Halff (اللجنة الدولية) والسيد Frank Mohrhauer (الاتحاد الدولي)

المتحدثون/أعضاء حلقة النقاش/مقدمو العروض: السيدة Kate Halff (اللجنة الدولية)، والسيد Frank Mohrhauer (الاتحاد الدولي)، والسيدة Kristin Hjalmtysdottir (الصليب الأحمر الآيسلندي)، والسيد Nabih Jabr (الصليب الأحمر اللبناني)، والسيدة Jane Hollman والسيدة Melinda Godber (الصليب الأحمر الأسترالي)، والسيد Jukka Pietiläinen (الصليب الأحمر الإستوني)، والسيد RK Jain (جمعية الصليب الأحمر الهندي)، والسيد Satoshi Sugai (جمعية الصليب الأحمر الياباني)، والسيدة Alejandra Mora (الصليب الأحمر الكوستاريكي)، والسيدة Amina Mustapha (جمعية الصليب الأحمر النيجيري).

نبـذة

ركزت حلقة العمل على البحث في كيفية فهم بيان الحركة عن النزاهة (المعتمد في مجلس المندوبين المنعقد عام 2019) ومدى التقدم المحرز داخل الحركة في تنفيذ الالتزامات المقطوعة بموجبه. وتضمنت حلقة العمل عرضا موجزا للبيان وتوضيحا لبعض النقاط البارزة في التقرير المقدم إلى مجلس المندوبين بشأن تنفيذه. وكانت الجلسة منبرا مفيدا أتاح أمام المشاركين تبادل الممارسات الجيدة للجمعيات الوطنية والأمثلة الواقعية ومناقشة التقدم المحرز في بعض مجالات البيان المختارة. كما أذكت حلقة العمل الوعي بدور الفريق العامل الذي ييسر متابعة البيان، وبالخطط التي وضعها. وتبادل المشاركون التعليقات والأفكار حول مشروعي الفريق العامل الرئيسيين، وأسهموا بذلك في تحديد اتجاهاتهما المستقبلية.

الملاحظات العامة والنقاط الرئيسية

يتناول بيان النزاهة هذا الموضوع من خلال تسعة مجالات، ولكن تركيز حلقة العمل انصب على ثلاثة من هذه المجالات، وهي: (1) المبادئ الأساسية؛ (2) ومعايير السلوك الفردي وحماية المبلّغين عن المخالفات؛ (3) والخضوع للمساءلة أمام المانحين والشركاء. وبُحثت هذه المواضيع الثلاثة من خلال مقدمة قصيرة عن التقدم المحرز على الصعيد العالمي وتبادُل الجمعيات الوطنية للقصص حول الحالات المحددة. وتمثل الهدف من هذا التبادل للخبرات في الإسهام في مجال آخر للالتزام، وهو "تجميع الموارد والخبرات من أجل تعزيز النزاهة".

ولا يشمل هذا التقرير جميع المعلومات والخبرات المتبادلة في حلقة العمل، بل يركز على بعض الملاحظات المشتركة والدروس المتبادلة.

(1) الحفاظ على المبادئ الأساسية وتعزيزها

عُرضت عدة مبادرات وضعها الاتحاد الدولي واللجنة الدولية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك دليل الاتحاد الدولي لتعزيز الدور المساعد من خلال الحوكمة والسياسات، الذي يقدم توجيها عمليا إلى الجمعيات الوطنية، وتعزيز إطار الوصول الآمن والأنشطة الرامية إلى تعزيز المبادئ الأساسية ونشرها.

وأوضحت الخبرات التي تبادلتها الجمعيات الوطنية أن ضمان الالتزام بالمبادئ الأساسية في صفوف الموظفين والمتطوعين في مجتمع مجزأ ومنقسم يشكل تحديا. وشملت الدروس المستفادة ما يلي:

أ- قد يعني التقيّد الصارم بالمبادئ الأساسية فقدان الموظفين والمتطوعين وفتور الحماس. واعتُبر الحوار المتوازن في هذه الحالات، أمرا بالغ الأهمية لضمان فهم الموظفين والمتطوعين لضرورة الامتثال للمبادئ الأساسية في جميع الأوقات.

ب- وتُعزَّز النزاهة عندما يتأثر السلوك الفردي والمؤسسي تأثرا إيجابيا، ويؤدي إلى التحول إلى الاتجاه الصحيح.

ج- وينبغي النظر إلى هذه العمليات من منظور طويل الأجل؛ فقد يستغرق بناء ثقافة النزاهة والنظرة الإيجابية عقودا من الزمن.

د- وعندما تضع الجمعية الوطنية سياسة واضحة بشأن النزاهة، تؤدي هذه السياسة إلى تعزيز ثقافة المساءلة على نطاق المؤسسة وتدعم الامتثال للمبادئ الأساسية.

Public

هـ- وأُقرّ بأن المنشورات وحملات وسائل التواصل الاجتماعي والمؤتمرات الافتراضية تشكل منابر مفيدة لتعزيز أهمية المبادئ الأساسية في تنفيذ ولاية الجمعية الوطنية، ولإذكاء الوعي.

و- وشُدد أيضا على أن وجود خطة واضحة واستغلال جميع الفرص لإبراز هذه المسألة، يشكلان عاملين من العوامل الرئيسية في العملية (وشملت الأمثلة المذكورة القانون الدولي الإنساني وإطار الوصول الآمن).

ز- وأخيرا، اعتُبر إشراك الفروع وتحفيزها في إطار هذه العملية ضروريا. وعرضت إحدى الجمعيات الوطنية خبرتها في تقديم الجوائز التقديرية للفروع التي تحقق أداء جيدا في هذا المجال.

(2) ضمان الامتثال لمعايير السلوك الفردي وحماية المبلّغين عن المخالفات

تُرجمت الالتزامات المقطوعة في بيان النزاهة إلى ممارسات على مختلف المستويات، من السياسات الرفيعة المستوى إلى التنفيذ العملي. وقد وُضعت سياسة جديدة للاتحاد الدولي بشأن الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء، ويكملها إطار تشغيلي. ويشمل الدعم المقدم إلى الجمعيات الوطنية الخط الهاتفي للإبلاغ عن المخالفات الذي أنشئ لتوفير قنوات فعالة للإبلاغ عن حالات سوء السلوك وأصبح الآن متاحا لها. ونشطت اللجنة الدولية في تنفيذ التزامها المؤسسي بالتنوع والاحتواء في قواعدها وسياساتها وممارساتها الداخلية. وتمثل مدونة قواعد السلوك التي وضعتها جزءا لا يتجزأ من الجهود المكثفة التي يبذلها مكتب الأخلاقيات والمخاطر والامتثال في سبيل تعزيز ثقافة النزاهة على نطاق المؤسسة.

وفضلا عن التقدم المحرز على صعيد العالم الذي أفاد به الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، أوضحت أمثلة من الدروس التي استخلصتها الجمعيات الوطنية ما يلي:

أ- ثبت أن وضع إطار أخلاقي واضح والتأثير في مهارات القادة وسلوكهم وصفاتهم من خلال مختلف الأنشطة، يُعد مفيدا في توجيه المحادثات المهمة والتي قد تكون أحيانا صعبة والتشجيع عليها.

ب- ويمكن رصد أثر هذه الأنشطة دوريا بإجراء ما يعرف بمسوح "جس النبض" لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة تتحول تجاه ثقافة أخلاقية أقوى.

ج- وتشجّع مناقشة الأخلاقيات ومعايير السلوك على الإبلاغ عن المخالفات بمزيد من الإيجابية.

د- ومن الأهمية بمكان إدراج عنصر سلوكي في تقييم الأداء، حيث يتيح ذلك تقييم كيفية إنجاز المهام لا ما تم إنجازه فحسب.

هـ- وشُدِّد على أهمية القنوات الملائمة للإبلاغ عن المخالفات. ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء خط هاتفي للإبلاغ عن المخالفات (باستخدام خط الإبلاغ عن المخالفات الخاص بالاتحاد الدولي وتكييفه) لتعزيز ثقافة التعبير عن الرأي وحماية المبلغين عن المخالفات.

و- وسُلط الضوء على أهمية وجود منصة قوية لإدارة القضايا لضمان التعامل الآمن مع المعلومات الحساسة.

ز- ولا يُعد إنشاء خط هاتفي للإبلاغ عن المخالفات عملية قائمة بذاتها بل ينبغي أن يصاحبها برنامج شامل للأخلاقيات يهدف إلى غرس ثقافة الأخلاقيات. ويتضمن ذلك وضع السياسات أو تنقيح السياسات القائمة لإرساء قاعدة سياسات ملائمة (تشمل سياسة مكافحة الغش والفساد وسياسة حماية المبلّغين عن المخالفات، وما إلى ذلك)، وإذكاء وعي الموظفين والمتطوعين، وضمان توافر القدرات اللازمة.

ح- وأُشير إلى بعض التحديات، مثل الافتقار إلى القدرة على إجراء التحريات، والجهد اللازم لتعزيز ثقافة الإبلاغ.

ط- وفي حين أكدت الجمعيات الوطنية أن تلقي الدعم من الشركاء في الحركة لإنشاء آليات جديدة (مثل خط الإبلاغ عن المخالفات) يُعد ضروريا، فقد أقرت أيضا بأهمية التنسيق بين مقدمي الدعم.

(3) الخضوع للمساءلة أمام المانحين والشركاء

قدم الاتحاد الدولي واللجنة الدولية لمحة عامة عن التقدم المحرز على صعيد العالم. وأشار الاستقصاء الذي أجراه الاتحاد الدولي في عام 2021 على نطاق الجمعيات الوطنية، إلى اتجاه تصاعدي في عدد الجمعيات التي وضعت ترتيبات لإجراء عمليات التدقيق الخارجي السنوية لبياناتها المالية. وفي إطار سعي الاتحاد الدولي إلى تحقيق الاستدامة المالية الأوسع نطاقا وتعزيز التعلم من الأقران، أنشأ شبكة كفاءات التنمية المالية بدعم من الصليب الأحمر النرويجي وغيره من الشركاء في الحركة. واستنادا إلى نتائج الأدوات المنقحة لتقييم العناية الواجبة، زادت اللجنة الدولية من دعمها في المجالات ذات الأولوية المتفق عليها مع الجمعيات الوطنية لحماية النزاهة والحد من المخاطر.

Public

وتشمل الدروس المستفادة في هذا الموضوع ما يلي: (أ) في سياق الطوارئ، يُعد فتح قنوات التبرع على وجه السرعة مع توجيه رسائل وتعليمات واضحة ضروريا لتحقيق النجاح؛ (ب) وأشير إلى التواصل الفعال والشفاف مع المانحين بشأن كيفية استخدام التبرعات بوصفه تدبيرا مهما من تدابير المتابعة؛ (ج) ويُعد الاستثمار في علاقة طويلة الأجل مع المانحين (بمساعدة نظام إدارة العلاقة مع الزبائن مثلا) مفيدا في بناء الثقة والمساءلة.

(4) عرض الفريق العامل ومجالا العمل الرئيسيان

يشكل الفريق العامل منتدى للمناقشة وإسداء المشورة ويهدف إلى تيسير الجهود الرامية إلى متابعة البيان. وقد أتاحت له خطة عمله تحديد بعض المجالات الرئيسية لبحثها في مختلف المراحل. وتركز المرحلة الأولى على تعزيز أنشطة أفرقة التأمل المتعلقة بالنزاهة، وبحث إمكانية إنشاء مكتبة/ منصة موحدة للموارد الخاصة بالسياسات والتوجيهات والممارسات المتعلقة بالنزاهة. وقد خضعت هاتان المبادرتان لمزيد من المناقشة والبحث مع المشاركين في حلقة العمل.

النقاط الرئيسية التي أثيرت

تبادل المشاركون وجهات النظر عن طريق استقصاء آني[8] وجلسة للأسئلة والأجوبة، بشأن عدد من القضايا، ولاسيما التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المقطوعة في بيان النزاهة والمشروعين اللذين يخطط لهما الفريق العامل حاليا:

"1" طُلب من المشاركين تقييم التقدم المحرز في مختلف المجالات التي يتناولها البيان، ورأى المشاركون أن معظم التقدم المحرز كان في مجال "الخضوع للمساءلة أمام المانحين، بما في ذلك إتاحة الاطلاع على السجلات المؤسسية والمالية"، ويليه مجال "الحفاظ على المبادئ الأساسية وتعزيزها". ومن ناحية أخرى، أشير إلى "ضمان الامتثال لمعايير السلوك الفردي وحماية المبلغين عن المخالفات" بوصفه مجالا يتطلب مزيدا من العمل.

"2" وفيما يتعلق بالموارد التي قد يكون من المفيد ضمها إلى مكتبة/ منصة الموارد التي تتعلق بالنزاهة، فضّل المشاركون عموما التعلم من أفضل الممارسات، واعتُبرت "دراسات الحالة" النهج المستحب، وجاءت بعدها "المواد المرئية مثل الرسوم التوضيحية ومقاطع الفيديو والمقابلات" و"الأمثلة الفعلية من القوانين والسياسات والإرشادات التي وضعتها الجمعيات الوطنية". وكان التوجيه الذي يتناول مواضيع معينة ويتخذ شكل الأدوات والموارد الخاصة بمجالات معينة خيارا مشتركا أيضا. كما اقتُرحت أشكال أخرى للتعلم والتبادل، مثل مورد مجمع للمشورة والتوجيه في الحالات العملية، وتبادل المعلومات الموحدة بشأن السياسات المتعلقة بالنزاهة، والتدريب، وآليات الإبلاغ، وما إلى ذلك، الموجودة لدى مكونات الحركة، من أجل تحسين الدعم المقدم.

"3" وعندما سُئل المشاركون عن المواضيع المتعلقة بالنزاهة التي ينبغي أن تكون من أولويات أفرقة التأمل أو الحوار، وقع اختيارهم الأول على "معايير السلوك الفردي وضمان الامتثال"، ثم "المبادئ الأساسية ومعناها العملي" بوصفه مجال الاهتمام الثاني، و"السلامة في مكان العمل والتنوع والتوازن بين الجنسين في القوى العاملة" بوصفه المجال الثالث.

الاستنتاجات والتوصيات

أثبتت حلقة العمل القيمة والأهمية اللتين ينطوي عليهما تبادل الخبرات والممارسات بين الشركاء في الحركة، وتعلمهم من بعضهم البعض في مجالات معينة من بيان النزاهة. ولمتابعة هذا الأمر، سيستخدم الفريق العامل الآراء والتعليقات التي أدلى بها المشاركون لتوجيه مبادرتيه الرئيسيتين، وهما: أفرقة التأمل المتعلقة بالنزاهة، ومنصة/ مكتبة الموارد المتعلقة بالنزاهة. وستساعد تعليقات المشاركين على تشكيل المواضيع التي ستتناولها أفرقة التأمل ومحتويات منصة/ مكتبة الموارد الموحدة المتعلقة بالنزاهة، بغية تلبية الاحتياجات والأفضليات التي أُعرب عنها على أفضل وجه. وشُجع جميع المشاركين أيضا على دعم عمل الفريق العامل. وأخيرا، أُعرب عن الترحيب بجهود مكونات الحركة، وتشجيعها، لمواصلة تسجيل التقدم والتعلم.

[8] نتائج الجلسة الصباحية: https://www.mentimeter.com/app/presentation/abb4bc558408f4619b04a1703a72940d/c934062fe7fd

نتائج الجلسة المسائية: https://www.mentimeter.com/app/presentation/668a507f6fe405c50f8298bac44e780f/cc1af9f532c8

Public

حلقة العمل 9: الاستثمار والتركيز في الاتصالات: تلافي المخاطر، وتحقيق عوائد كبيرة

التاريخ والموعد: 19 مايو 2022، 9:00 - 17:00 (بتوقيت وسط أوروبا)

الرئيس/الميسر/مدير النقاش: السيدة Veronica Pedrosa

المقرران: السيدة Reeni Aminchua (الاتحاد الدولي) والسيدة Corinne Bahizi (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

المتحدثون/أعضاء حلقة النقاش/مقدمو العروض:

- السيدة Nena Stoiljkovic، وكيلة الأمين العام للعلاقات الدولية والدبلوماسية الإنسانية والرقمنة، الاتحاد الدولي
- السيد Sébastien Carliez، مدير إدارة الاتصالات والمعلومات، اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- السيدة Hoda Abdel-Hamid، كبيرة المراسلين الدوليين، الجزيرة
- السيد Adam Johnston، مستشار التطوير التنظيمي
- الدكتورة Assel Tastanova، المديرة العامة لجمعية الهلال الأحمر في جمهورية كازاخستان
- السيدة Patricia Rey، رئيسة التواصل الاستراتيجي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- السيد Benoit Carpentier، القائم بأعمال مدير الاتصال، الاتحاد الدولي

نبذة

لم يعد هناك أي شك في أن بناء قدرات قوية في مجال الاتصالات على نطاق الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة الدولية)، على كلا الصعيدين المحلي والعالمي، أمرٌ لا غنى عنه إذا أردنا بناء الثقة والقبول والمصداقية على جميع المستويات.

ولتحقيق ذلك، يجب على مكونات الحركة الدولية تسخير قوة شبكتنا والاستفادة من حضورنا المحلي، وإن كان بناء سمعتنا لا يخلو من التحديات في عالمنا الحاضر الذي يزداد تعقدا وترابطا.

ويتمثل الهدف من حلقة عمل مجلس المندوبين في حشد الالتزام والدعم والاستثمار من جانب قيادات الحركة الدولية في تحديد وتنفيذ حلول لتعزيز مهارات وأنظمة الاتصالات على نطاق الحركة الدولية، ولا سيما على الصعيدين الوطني والمحلي، لدعم مهمتنا الإنسانية الجماعية على نحو أفضل.

الملاحظات العامة والنقاط الرئيسية

شدَّد المتحدثون التابعون للجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي على أهمية توسيع نطاق الأعمال الرامية إلى تعزيز قدرات الاتصالات داخل الحركة الدولية من أجل بناء جمعيات وطنية أقوى، ومن ثمَّ بناء حركة دولية أقوى تحظى بثقة المجتمعات المحلية والمتبرعين والشركاء والحكومات ووسائل الإعلام وعامة الناس. وشددوا على أهمية الاتصالات في حماية وتعزيز ما تبذله الحركة الدولية من جهود محلية وعالمية لإعلاء المكانة وجمع التبرعات، وأوضحوا كيف أن تحسين قدراتنا في مجال الاتصالات سيُمكِّننا من توقع أي خطر يهدد السمعة وتخفيف حدته والتصدي له في عالم يتزايد فيه التنافس على الظهور، والضغط من أجل الشفافية والمساءلة، والمخاطر الناجمة عن اتجاهات مثل المعلومات المُضلِّلة.

وسلطت هدى عبد الحميد، كبيرة مراسلي الجزيرة، الضوءَ على ما تتمتع به الحركة الدولية من سمعة إيجابية في صفوف الصحفيين والإعلاميين. وشدَّدت أيضا على ضرورة أن تحرص مكونات الحركة الدولية على زيادة التواصل بشأن مهمتها وولايتها، وتحسين إبراز مكانتها، وزيادة فهم عملها، ولا سيما في أثناء الأزمات.

وطُرحت في حلقة العمل نتائج عملية تقييم ذاتي أجراها مؤخرا خبير استشاري في التطوير التنظيمي باستخدام عينة مُكوَّنة من 20 جمعية وطنية، مما قدَّم لمحةً عن مواطن القوة والضعف في مجال الاتصالات على نطاق الحركة الدولية. وباستخدام نموذج نضج، قامت عدة جمعيات وطنية من كل منطقة جغرافية بتخطيط قدراتها في مجال الاتصالات وتقييم تلك القدرات تقييما ذاتيا من ثلاثة أوجه، هي: الأشخاص والعمليات والتكنولوجيا. وتشير النتائج إلى تنوع قدرات الجمعيات الوطنية. كما أن الارتباط بين الدرجات على نطاق المجالات أظهر أيضا وجود ترابط بين الاستراتيجية والعمليات، والأشخاص، وكفاءة البنية التحتية والمعدات،

Public

مما يدل على أن مهمة بناء وحماية سمعة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وصورته ستظل مهمة شاقة على الكثيرين ما لم يحدث الاستثمار الصحيح في الموظفين والمهارات والاستراتيجية والمعدات.

وأبرزت النتائج أيضا فرص تحسين التعاون بين الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنها فرص التعاون على تبادل المعارف الجماعية والتعلم وتوجيه الدعم المالي إلى الأماكن التي تكون فيها الموارد غير الكافية عائقا.

وعرضت الدكتورة Assel Tastanova، المديرة العامة للهلال الأحمر في كازاخستان، حالة جمعيتها، وأوضحت كيف نجحت هذه الجمعية الوطنية الصغيرة نسبيا في تحسين حصائل جمع التبرعات وكيف أصبحت شريكا إنسانيا مفضلا في البلد. وقد حققت هذه الجمعية الوطنية ذلك من خلال اتباع نهج ذي طابع استراتيجي أكبر تجاه الاتصالات، ورؤية واضحة، وقوة القيادة والدعم والالتزام بتطوير الاتصالات، مما جعل الاتصالات جزءا حاسما من استراتيجية الجمعية الوطنية وأنظمتها وهيكلها.

النقاط الرئيسية التي أثيرت

فيما يلي المخاطر والعواقب الرئيسية الناجمة عن الافتقار إلى القدر الكافي من مهارات وقدرات التواصل التي حددها المشاركون:

1) **الأثر الواقع على العمليات:** الافتقار إلى إمكانية الوصول والقبول، وعدم القدرة على العمل ودعم المستضعفين، وغياب التعاون، وانعدام الثقة من جانب المجتمعات المتضررة.

2) **الأثر الواقع على الدعم الذي تتلقاه الحركة الدولية من أجل أداء رسالتها:** ضياع فرص حشد الموارد/ التمويل، وصعوبات في تجنيد متطوعين جدد، وفقدان النزاهة، وعدم إبراز المكانة.

3) **الأثر الواقع على التصور والسمعة:** انعدام الثقة، والمعلومات المضللة/ الخاطئة، وعدم فهم ولاية الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومبادئه، مما يؤدي إلى الالتباس وفقدان القدرة على التأثير.

وفيما يلي الحلول الرئيسية للاستثمار والتركيز في الاتصالات التي حددها المشاركون لمواصلة استكشافها:

1) **ضمان تنسيق أفضل:** زيادة فعالية التنسيق بشأن الرسائل المشتركة وضمان اتساق الرسائل.

2) **الاستثمار في قدرات الاتصالات:** إضفاء الطابع المهني على حرفة موظف الاتصالات، وتنمية مهارات التشارك وتبادل الدعم بين الأقران، وبناء الخطط الاستراتيجية والمهارات الأساسية، ودمج الاتصالات في برنامج تطوير الجمعيات الوطنية.

3) **إعداد منصة مخصصة/ فريق عامل مخصص لتنسيق الاستثمار وتنمية القدرات في مجال الاتصالات:** إنشاء أكاديمية/ فريق تنسيق/ مركز للاتصالات تابع للحركة الدولية، وتنظيم فعاليات منتظمة لمنتدى الإعلام العالمي، وتطوير التدريب في مجال الاتصالات، وإنشاء نظام لتدريب الموظفين.

4) **ضمان التزام القيادات:** دمج الاتصالات بوصفها عنصرا استراتيجيا من عناصر هيكل الجمعية الوطنية، مع تخصيص ميزانية لقسم مستقل للإعلام والاتصالات.

5) **إعداد أدوات مخصصة:** إنشاء منصة للإعلام الرقمي وإعداد مكتبة رسائل رئيسية.

وعرضت عدة جمعيات وطنية أن تعمل خلال الأشهر المقبلة على تحديد حلول للاستثمار في الاتصالات داخل حركتنا الدولية بطريقة مستدامة:

- السيد Laurent Amiand - الصليب الأحمر الفرنسي
- السيد Matsuda - جمعية الصليب الأحمر الياباني
- السيدة Zsofia Cseri - الصليب الأحمر الهنغاري
- السيدة Efrosina Stoycheva – الصليب الأحمر البلغاري
- السيد Jamal Altwaity – جمعية الهلال الأحمر اليمني
- السيد Muhammad Ghazi - جمعية الهلال الأحمر اليمني

Public

- السيد Elfadir Eltahir – الهلال الأحمر السوداني
- السيد Rindra Rakotomalala – الصليب الأحمر لموناكو
- السيدة PJ Raquel – الصليب الأحمر الفلبيني
- السيدة Mikee Latores – الصليب الأحمر الفلبيني
- السيد Joycel Vincent V Dabalos – الصليب الأحمر الفلبيني
- السيد JP Lagado – الصليب الأحمر الفلبيني
- السيدة Belen Viloria – الصليب الأحمر الإسباني
- السيدة Teresa (Tre) Goncalves – الصليب الأحمر البريطاني
- السيدة Maude Froberg – الصليب الأحمر السويدي
- السيد Gerald Czech – الصليب الأحمر النمساوي
- السيد De-Jon Liburd – جمعية الصليب الأحمر لسانت كيتس ونيفيس
- السيدة Alice Szél - الصليب الأحمر الهنغاري
- السيد Mahmudul Hasan - جمعية الهلال الأحمر البنغالي
- السيدة Katharina Schindler – الصليب الأحمر السويسري
- السيدة Bessy Valle – الصليب الأحمر الهندوراسي
- السيد Andrés Lemus – الصليب الأحمر الغواتيمالي
- السيد Luc Scheer – الصليب الأحمر اللوكسمبورغي
- السيدة Christine Pretto – جمعية الصليب الأحمر الكندي
- السيد José Mario Mora Bogantes – الصليب الأحمر الكوستاريكي
- السيد Diego Castellanos – الصليب الأحمر الإكوادوري
- السيد Geir Arne Bore – الصليب الأحمر النرويجي
- السيد Nabih Jabr – الصليب الأحمر اللبناني

الاستنتاجات والتوصيات

طرحت الجمعيات الوطنية العديد من الأفكار المثيرة للاهتمام لتحسين الاستثمار في الاتصالات داخل الحركة الدولية من أجل مواصلة استكشاف هذه الأفكار في السنوات المقبلة، وتطوع أشخاص من نحو 23 جمعية وطنية ليكونوا ضمن فريق عامل يتولى استكشاف هذه الحلول خلال الأشهر القليلة المقبلة. ولكن كثيرا منهم ممثلون للاتصالات، وسيمثل التحدي الآن في ضمان موافقة قيادات جمعياتهم الوطنية على هذه العملية.

Public